كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

Faculty of Political Science and International Relations

مدخل إلى علم السياسة

Introduction to Political Science

مطبوعة بيداغوجية

موجهة لطلبة السنة الأولى ليسانس: شعبة العلوم السياسية

السداسي الأول

إعداد أ. د. سليم شيخاوي

السنة الجامعية 2024- 2025

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
تقديم	6
المحور الأول : مفهوم السياسة وعلم السياسة	9
تمهيد	10
أولا: أصل كلمة السياسة	11
ثانيا : تعريف علم السياسة	14
ثالثا: السياسة كعلم والسياسة كفن	18
هوامش ومراجع المحور الأول	24
المحور الثاني : تطور مفهوم علم السياسة	27
تمهيد	28
أولا : السياسة : طبيعتها وخصائصها	28
ثانيا: السياسة : أهدافها ووظائفها	30
ثالثا: السياسة : أدواتها الأساسية	32
رابعا : تطور مفهوم علم السياسة عبر العصور	33
هوامش ومراجع المحور الثاني	39
المحور الثالث : علاقة علم السياسة بالعلوم الأخرى	41
تمهيد	42
أولا: علم السياسة والتاريخ	43
ثانيا : علم السياسة والقانون	44
ثالثا: علم السياسة والجغرافيا	44
رابعا: علم السياسة وعلم الاجتماع	45
خامسا : علم السياسة والاقتصاد	46
سادسا: علم السياسة وعلم النفس	46
سابعا: علم السياسة والإدارة	47
ثامنا: علم السياسة والأخلاق	47

هوامش ومراجع المحور الثالث	49
المحور الرابع : مناهج البحث في علم السياسة	51
تمهيد	52
أولا: مفهوم البحث العلمي	52
ثانيا: المنهج والبحث السياسي	55
ثالثا: مناهج البحث في العلوم السياسية	58
هوامش ومراجع المحور الرابع	62
المحور الخامس : موضوعات علم السياسة	64
تمهيد	65
أولا: مواضيع العلوم السياسة حسب اليونيسكو UNESCO	65
ثانيا : مواضيع واختصاصات علم السياسة	66
هوامش ومراجع المحور الخامس	69
المحور السادس : الدولة	71
تمهيد	72
أولا: الدولة : التعريف وأصل النشأة	72
ثانيا : أركان وعناصر الدولة	84
ثالثا: أشكال الدولة	88
رابعا: وظائف الدولة	89
هوامش ومراجع المحور السادس	91
المحور السابع : السلطة السياسية	95
تمهيد	96
أولا: تعريف السلطة السياسة	96
ثانيا: عناصر السلطة السياسية	98
ثالثا: مصادر السلطة السياسية	99
رابعا: خصائص السلطة السياسية	99
خامسا: أشكال السلطة السياسية	99

سادسا: أنواع السلطة السياسية	100
سابعا: وظائف السلطة السياسية	100
ثامنا: التحديات التي تواجهها السلطة السياسية	100
هوامش ومراجع المحور السابع	101
المحور الثامن : القوة ومفهومها في العلاقات الدولية	103
تمهيد	104
أولا: مفهوم القوة	104
ثانيا : مفهوم القوة في العلاقات الدولية	107
هوامش ومراجع المحور الثامن	116
قائمة المراجع والمصادر	120

تقديم

تعتبر مادة "مدخل الى علم السياسة" من المقررات الأساسية في مسار طلبة العلوم السياسية وتمثل بوابة أولية لفهم الظواهر السياسية ومكوناتها، كما تمكن الطلبة من الالمام الأولي بالمفاهيم والمرتكزات الكبرى التي يقوم عليها علم السياسة.

تُدرس مادة " مدخل الى علم السياسة " في جامعتنا في سداسيين متكاملين حسب برنامج المقرر الرسمي لشعبة العلوم السياسية. يتناول السداسي الأول مجموعة من المحاور كالتعريف بعلم السياسة وعلاقته بالعلوم الأخرى وموضوعات علم السياسة ومناهج البحث فيه وغيرها، أما السداسي الثاني فيتناول هو الآخر مجموعة من المفاهيم الأساسية كالنظام السياسي، القوى الفاعلة الرسمية وغير الرسمية في النظام السياسي، الأحزاب السياسية، جماعات الضغط والرأي العام، بالإضافة الى مفاهيم : المجتمع المدني ، التنشئة السياسية ،المشاركة السياسية ، والنظم الانتخابية ، والعلاقات الدولية وغيرها.

تتناول هذه المطبوعة البيداغوجية شرحا مفصلا وبسيطا وممنهجا لمحاور السداسي الأول من المادة بدءا من المحور الأول: مفهوم السياسة وعلم السياسة حيث نوضح فيه المقصود بالسياسة وعلم السياسة كفرع من فروع المعرفة العلمية. ثم ننتقل الى المحور الثاني : تطور مفهوم علم السياسة ، نستعرض مراحل تطور مفهوم علم السياسة عبر العصور المختلفة . ويتناول المحور الثالث: علاقة علم السياسة بالعلوم الأخرى وأهمية التداخل والتكامل بين علم السياسة وغيرها من العلوم الاجتماعية والإنسانية كالتاريخ والاقتصاد والقانون والجغرافيا والأخلاق ، مما يعكس الطبيعة المركبة والمتعددة الأبعاد للظاهرة السياسية. وفي المحور الرابع: مناهج البحث في علم السياسة، نتطرق الى مفهوم البحث العلمي وأهم مناهج البحث في العلوم السياسية. وفي المحورين الخامس والسادس نتناول موضوع مجالات وتخصصات علم السياسة وكذا موضوع الدولة، أركانها، أشكالها ووظائفها. أما المحور السابع فقد خصص لموضوع السلطة السياسية من حيث التعريف والخصائص والأنواع والوظائف. وأخيرا يأتي المحور الثامن ليتناول مفهوم القوة عامة من حيث التعريف لغة واصطلاحا، ومن

حيث الصور التي تتخذها القوة وفقا لطبيعة النظام السياسي القائم، ثم نوضح مفهوم القوة في العلاقات الدولية، مصادر هذه القوة، مجالات استخداماتها وأشكالها الأساسية.

تهدف هذه المطبوعة البيداغوجية في جزئها الأول الى:

- تيسير استيعاب المبادئ والركائز الأساسية لعلم السياسة.
- التعرف على الفاعلين الرسميين وغير الرسميين ودورهم في النظام السياسي.
- التمييز بين المفاهيم السياسية الأساسية.
- فهم المناهج العلمية المستخدمة في البحث السياسي.
- تطوير المهارات التحليلية لفهم الظواهر السياسية.
- تهيئة الطلبة أكاديميا ومنهجيا لفهم العلوم السياسية كمجال معرفي مستقل ومترابط مع العلوم الاجتماعية.

Introduction

The course *Introduction to Political Science* is a basic subject for students of political science. It helps students understand political ideas and systems, and learn key concepts in the field.

This course is taught over two semesters. The first semester covers topics such as: what is political science, its relation to other sciences, its main topics, and research methods. The second semester covers more ideas such as: the political system, official and unofficial actors, political parties, pressure groups, public opinion, civil society, political participation, elections, and international relations.

This course handout explains the first semester topics in a simple and clear way. It starts with the meaning of politics and political science. Then, it explains how the concept of political science changed over time. Next, it shows how political science is connected to other subjects like history, economics, law, and geography. It also explains research methods in political science.

Other topics include: fields and branches of political science, the state and its roles, Political authority, The concept of power , and the meaning of power in international relations.

The main goals of this course handout are:

- To help students understand the basic ideas of political science.
- To learn about the main actors in the political system.
- To know the difference between key political terms.
- To understand how research in political science works.
- To build analytical skills to study political issues.
- To prepare students for deeper study in political science as an independent. field of knowledge interconnected with the social sciences.

المحور الأول

مفهوم السياسة وعلم السياسة

مفهوم السياسة وعلم السياسة

مقدمة

أولا : أصل كلمة السياسة

ثانيا : تعريف علم السياسة

ثالثا : السياسة كعلم والسياسة كفن

مقدمة:

- يعد علم السياسة من أحدث العلوم الاجتماعية فهو لم يبرز كعلم قائم بذاته الا خلال القرن العشرين. واذا تعمقنا في دراسته نجد ان العديد من المفاهيم والقضايا التي يعالجها هي موضع خلاف وجدال بين المفكرين السياسيين ، وان الشكوك التي تحوم حول مدى علمية هذا العلم بالذات مردها الى حداثة علم السياسة وتنوع العوامل والمعطيات المكونة للظواهر السياسية من جهة والى انتماء الباحثين السياسيين الى مذاهب فلسفية واتجاهات فكرية مختلفة من جهة أخرى.
- وكون علم السياسة علما قائم بحد ذاته أم لا ، فكان دائما من المسائل الخلافية بين العلماء والباحثين في هذا المجال.
- وبما أن الظاهرة السياسية هي محور علم السياسة وأن علم السياسة هو ذلك العلم الذي يختص بدراسة الظواهر السياسية (كالسلطة السياسية والدولة ...) فمن الضروري في البداية التعريف بمصطلح " السياسة" وأصل هذه الكلمة ، قبل البحث في "مفهوم علم السياسة" ، في "ماهية هذا العلم" ، في "نشأته وتطوره" و"علاقته بالعلوم الأخرى" ، و"الفرق بين السياسة كعلم والسياسة كفن".
- وفي المجمل وباختصار يمكن القول.... إن علم السياسة هو ذلك العلم الذي يختص بدراسة الظواهر السياسية + وهو ذلك العلم الذي يستعمل نفس الأدوات المنهجية والمقاربات التحليلية المستعملة عموما في العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية والعلوم الاقتصادية والعلوم الادارية والعلوم القانونية إضافة الى خصوصيته الموضوعية .... ومنها فهو يتقاطع مع التاريخ وعلم الاجتماع والقانون والاقتصاد وعلم النفس وغيرها من العلوم الاخرى.

- علم السياسة هو ايضا علم ادارة الدول والانساق السياسية والمجتمعية والعلاقات الدولية من منظور تفاعلي (تفاعل الدول كوحدات سياسية).
- وعلم السياسة يعرف أو يفهم أحيانا على أنه علم الدولة Science de l'Etat أو علم السلطة Science du Pouvoir .
- فهو يفهم من خلال مقاربتين أساسيتين :

  ← مقاربة ذات نهج قانوني ، موضوعها قائم على فكرة " الدولة"

  ← مقاربة ذات نهج اجتماعي موضوعها قائم على فكرة " السلطة"
- من هنا نجد أن بعض علماء السياسة والباحثين الأكاديميين يقولون بأن علم السياسة هو علم الدولة : La science politique est la science de l'Etat على اساس أن الدولة هي تلك المجموعة (المؤسسة الاجتماعية) التي لها سيادة وهي الأكثر تنظيما وتكاملا .
- وهناك البعض الآخر من العلماء والباحثين يقول بان علم السياسة هو علم السلطة La science politique est la science du pouvoir.

أولا : أصل كلمة السياسة :

- ان كلمة "سياسة" هي ترجمة لكلمة politique في اللغة الفرنسية أو Politics في اللغة الانجليزية .. ومردها أو هي مشتقة من الكلمة اليونانية Polis التي تعني " المدينة أو الحاضرة " Cité / City وهي تعني اجتماع المواطنين الذين يكونون " المدينة" .
- هذا المفهوم لـ" المدينة " أو "الحاضرة " Cité / City ارتبط بمفهوم المدينة –الدولة الذي كان سائدا في اليونان القديمة حيث كانت المدينة وملحقاتها تؤلف دولة لها مقومات الدولة العادية أي الأرض + الشعب + السلطة الممارسة على الشعب الذي يعيش على هذه الأرض **(1)**
- وفي هذه الحالة هناك شبه اتفاق على مفهوم ومدلول كلمة " سياسة" بين اللغتين الفرنسية والانجليزية على انها تعني "الدولة " أو " دولة – المدينة " التي كانت معروفة لدى الاغريق واليونان في عصرهم.
- من هنا نرى ان هناك ارتباط وثيق بين "السياسة " و " الدولة " .... والأصل عندما يذكر لفظ " سياسة " أو " سياسي " يفهم منه أنه له شأنا بالدولة أو بحكومة الدولة . .. اذن كانت "السياسة" تعني للمواطن اليوناني الاغريقي المساهمة في وظائف الدولة وانها واجب وطنيا واخلاقيا يتحتم عليه ممارسة العمل السياسي.

- **المعنى اللغوي للكلمة في اللغة العربية وعند العلماء والمفكرين العرب:**
- في اللغة العربية أصل كلمة " سياسة" كما يقول " لسان العرب" هو من " السوس بمعنى " الرياسة "، وساس الأمر ساسة قام به . والسياسة هي القيام بالأمر بما يصلحه ... والمقصود بالأمر هنا هو أمر الناس وكلمة" أمر" شائعة الاستعمال بمعنى " حكم ودولة "(2)
- في قاموس المحيط جاء : سست الرعية سياسة أي أمرتها ونهيتها ... وفلان مجرب وسيس عليه بمعنى أمر (بفتح الألف) وأمر (بضم الألف) .(3)
- في قاموس المنجد تعني "السياسة" تدبير مشاكل القوم ، وتولي أمرهم والقيام به (4)
- وقد شاع استعمال كلمة " سياسة" عند العلماء والمفكرين العرب :
  - ✓ استعملها " أبو ناصر الفارابي في كتابه " رسالة في السياسة "و " السياسة المدينة" .
  - ✓ استعملها الماوردي في كتابه المشهور " قوانين الوزارة وسياسة الملك"
  - ✓ استعملها ابن خلدون الذي قسم السياسة الى أنواع مختلفة في كتابه المشهور "مقدمة ابن خلدون" .
  - ✓ بعض العلماء العرب استخدموا لفظ السياسة بمعنى الارشاد والهداية (5)
- واستعمل الكلمة العديد من العلماء العرب الأخرين ولكن لابد من الاشارة الى ان لكلمة " سياسة" معاني أخرى تستخدم في الادبيات الاجتماعية والثقافية والعلمية وهي تعني " " خطة" أو " المشروع القائم " أو المشروع المستقبلي " فيقال " السياسة الصناعية "، أو السياسة الزراعية " بمعنى الخطة الصناعية او الخطة الزراعية ... ويقال أيضا " سياسة الدولة " أو سياسة الوزارة أو المؤسسة أو سياسة التعليم أو السياسة الاقتصادية أو السياسة الأمنية ...الخ.
- **المعنى اللغوي لكلمة "سياسة" في اللغة الأجنبية:**
- قلنا ان كلمة السياسة في الانجليزية تعني كذلك Policy/Politics ومشتقة من كلمة Polis أي المدينة – الحاضرة – البلدة – المنطقة –أي City أي اجتماع المواطنين الذين يكونون المدينة .
- وتم ترجمتها بكلمة "المدينة – الدولة" لتعبر عن عديد من المعاني : البلد – المقاطعة – الدولة – النظام السياسي – الجمهورية – الأمور السياسية – الأمور المدنية – السيادة – العلم السياسي – الخ (6)

- كما استخدمت باللغة الانجليزية أيضا كلمة " Politics " واستخدمت للتعبير على "السياسات " وكل ما يتعلق بحكم الدولة وادارة علاقاتها الخارجية وأيضا على الشؤون العامة والاحداث السياسية أو السياسة الداخلية والحقوق السياسية (7)
- واقترح بعض الباحثين الغربيين كلمة " Politology" على علم السياسة.
- والملاحظ ان في الأدبيات والمؤلفات السياسية تم استعمال مصطلح " سياسة " بمعاني مختلفة ، فهناك من استخدم كلمة "سياسة" فقط ، وهناك من استعمل مصطلح " علم السياسة" واستخدم آخرون مصطلح " علوم سياسية" وفي كل ذلك معاني مختلفة. فما الفرق بينهما باختصار؟
- <u>بين مصطلح "السياسة" و "علم السياسة "و" علوم سياسية"</u>

  - مصطلح " السياسة ": هو مفهوم عام على اساس ان السياسة تحتوي كل المعاني والممارسات السياسية في المجتمع .
  - بينما مصطلح " علم السياسة" : مفهوم يحصر السياسة في الجانب العلمي فقط .
  - أما مصطلح علوم سياسية " : له معنى آخر : فهو مفهوم لا يحصر السياسة في الجانب العلمي فحسب بل يعطي كذلك العملية لأكثر من علم في السياسة أي يربطها بعديد من فروع العلوم الاجتماعية وهذه الفروع تتحدد مثلا في تاريخ الفكر السياسي ، علم الدولة ، علم العلاقات الدولية ، النظرية السياسية ، النظم السياسية (8) ، كما تشمل أيضا : التاريخ السياسي والجغرافيا السياسية والاقتصاد السياسي وعلم النفس السياسي.. وهو ما يعني أن جميع هذه الفروع هي فروع من علوم اجتماعية أوسع والقائم المشترك بينها أن هذه الفروع تتناول الموضوع العام لكل علم من العلوم الخاصة بالجغرافيا او التاريخ او الاقتصاد وغيرها من حيث علاقاتها بالسياسة.(9)

- <u>ملاحظة</u> : هناك اختلاف في تحديد مفهوم السياسة : القول بعلم السياسة معناه يقتصر على الدولة أو السلطة والقول بعلوم سياسية ينصرف معناه الى النظرية السياسية والعلاقات الدولية وعلاقة الأفراد والسلطة وعلاقات الدول والمنظمات بعضها البعض.
- <u>السياسة بين المعنى العام والمعنى الضيق</u>
- ومما سبق يقودنا الحديث عن كلمة السياسة بشكلها العام (المعنى العام للسياسة)وبشكلها الخاص (المعنى الضيق للسياسة) :

1- يؤكد انصار الاتجاه الأول (السياسة في شكلها العام) :

أن السياسة سلوك يمارسه الأفراد فرادى وجماعات لتحقيق غايات معينة ، تنصب على خدمة مصالحهم المختلفة وبهذا المعنى فان السياسة هي نشاط بشري يتميز به الانسان عن سائر الكائنات الحية الأخرى وان اطار هذا النشاط هو المجتمع .... فالسياسة حسب انصار هذا الاتجاه هي نشاط اجتماعي ليست حكرا على الحكام فقط لكن تتعدى الى فئات أخرى من الشعب **(10)**..... بل هي جوهر في الانسان ، فهي ظاهرة اجتماعية ، وكل ظاهرة اجتماعية تأتي تعبيرا عن ذلك الجوهر ، فهي سياسة أو هي ظاهرة سياسية .

2- أما الاتجاه الثاني (السياسة في شكلها الخاص /المعنى الضيق للسياسة) : فقد حصر " السياسة "في معناها الضيق الذي يخص ممارسة السلطة في الدولة ومؤسساتها والعلاقات بين الدول والمنظمات السياسية ، من منطلق أن الدولة هي صاحبة السيادة بخلاف سلطة الفرد والاسرة والقبيلة والنقابات . وهذا هو الاتجاه الذي يتبعه معظم الباحثين في حقل السياسة والعلوم السياسية ....

لذا نجد واضعوا معجم اللغة الفرنسية LAROUSSE يقولون ان " السياسة " هي كل ما يتعلق بحكومات الدول " ومثله قاموس الاكاديمية الفرنسية الذي يعرف السياسة على انها " تلك الصفة التي لها علاقة بالمسائل السياسية وبحكومة الدولة أو العلاقات المتبادلة بين الدول مختلفة " .

وذكر القاموس الجديد للاقتصاد والسياسة الصادر في فرنسا "بان السياسة هي تلك الظواهر الاجتماعية التي تعلقت مباشرة بتكوين وتركيب الدولة وفي تحديد اختصاصها " **(11)**

ثانيا : تعريف علم السياسة

تنوعت التعريفات المقدمة لعلم السياسة بتنوع الباحثين وهذا ما يتبين من الأمثلة التالية :

- عرفت جامعة كولومبيا علم السياسة بأنه: "علم دراسة الحكومة، ودراسة عملية ممارسة السلطة السياسية ودراسة المؤسسات السياسية والسلوك السياسي". **(12)**، أي أن هذا العلم يهتم بدراسة آلية الحكم والمؤسسات السياسيّة بكلتا نوعيْها (التشريعيّة والتنفيذيّة) والتنظيمات غير الرسميّة كجماعات الضغط و الرأي العام والأحزاب ، كما أنه يُعنى كذلك بدراسة جميع النشاطات السياسيّة للأفراد، كعمليات الاقتراع والتصويت في الانتخابات وغيرها.
- وجاء في موسوعة السياسة تعريف علم السياسة على النحو التالي : " علم السياسة هو الدراسة المنهجية لعملية وأوجه الحكم عن طريق تطبيق الأساليب العلمية في المراقبة والقياس(حيث أمكن) والتحليل ... "
- وهذا التعريف أوسع مدى من التعريف القائل باقتصار علم السياسة على دراسة ظاهرة الدولة ، طبيعتها ومؤسساتها وميدان نشاطها ومضمون النشاط وتفاعله مع الثقافة والاقتصاد ، وذلك

لصالح شمول دراسة فن الحكم والجماعات السياسية والفئات الضاغطة والأحزاب في الاطار الاجتماعي الذي يعمل كخلفية للأحداث السياسية ." **(13)**

- وجاء في تعريف آخر أن السياسة هي علم الحكومة وفن علاقات الحكم وتطلق على مجموعة الشؤون التي تهم الدولة أو الطريقة التي يسلكها الحكام **(14)**
- وعرف علم السياسة أيضا على أنه هو علم الدولة .. والسياسة هي القيام بشؤون الرعية .
- يرى بعض الباحثين أن علم السياسة يشير الى السلوك المتعلق بمؤسسات وعمليات الحكم **(15)**
- وقلنا سابقا ان علم السياسة يعد من العلوم الاجتماعية الحديثة (وهو من أحدثها) ولم يبرز كعلم قائم بذاته الا في القرن العشرين .
- هناك من يعرف علم السياسة بأنه علم الدولة .... وقد تبنى هذا التعريف الفقه الالماني في القرن19 ، وقد وجهت لهذا التعريف انتقادات من بينها :
  - ← أن علم السياسة يصبح بهذا المفهوم مرادفا للقانون العام.
  - ← أن علم السياسة لا يقتصر فقط على الدولة .
  - ← ان علم السياسة لا يهتم بالشكل فحسب لكن يهتم أيضا بالموضوع.
- وهناك من يعرف علم السياسة بانه علم السلطة : وهنا يأتي تحليل الظاهرة السياسية من عدة نواحي منها الجانب الهيكلي static أي دراسة الظاهرة السياسية في حالة السكون) ، والجانب الديناميكي الذي يعبر عن البعد الاجتماعي للظاهرة السياسية ، والجانب الوظيفي ، وقد تأثر بذلك الفقه الفرنسي.
- وهناك من يعرف علم السياسة بأنه علم صناعة القرارات ، وتبنى هذا الموقف المدرسة السلوكية (الأمريكية) التي ترى أن القرار السياسي هو جزء من السلوك السياسي . لكن هذا التعريف يعاب عليه أنه يحصر ويضيق من مجال علم السياسة فالسلوك ليس منفصلا عن عوامل أخرى اجتماعية واقتصادية وثقافية ودينية ...الخ **(16)**
- وللإشارة فان المدرسة السلوكية: ظهرت في الثلاثينيات من القرن العشرين وتطورت بعد الحرب العالمية الثانية في الولايات المتحدة الأمريكية جاءت كرد فعل على المدرسة التقليدية التي كانت تركز على دراسة المؤسسات السياسية كالدولة والحكومة والبرلمان بأسلوب وصفي وتحليلي دون الاهتمام بسلوك الأفراد والجماعات في النظام السياسي . فهي تلك المدرسة التي تأثرت بشكل كبير بمناهج العلوم الطبيعية وخاصة علم النفس والسوسيولوجيا ، وتركز في مبادئها على دراسة سلوك

الأفراد والجماعات داخل النظام السياسي وليس فقط المؤسسات ، وذلك باستخدام المنهج العلمي التجريبي القائم على الإحصاء والقياس و الاستبيان والملاحظة والنماذج الرياضية ، لجعل علم السياسة "علما دقيقا " مثل العلوم الطبيعية. وارتبطت المدرسة السلوكية بأسماء بارزة مثل دافيد إيستون David Easton وروبرت دال Robert Dahl وغابرييل ألموند Gabriel Almond. (*) اكثر تفاصيل حول هذه المدرسة أنظر كتاب : موسوعة السياسة ص369 + حامد ربيع ، علم السياسة الأسس والمنهجيات + عبد الغني بسيوني عبد الله ، النظرية السياسية : نشأتها وتطورها + Danid Easton ;The Political System : An Inquiry into The State of Political science(1953)

- ورغم أن علم السياسة يعاني من خلط في المصطلحات بسبب تشتت اهتمامات الباحثين ازاء تحديد المعاني والمصطلحات التي تستخدم في توضيح مفهوم علم السياسة إلا أن أغلب الباحثين يركز على صفة العلم في موضوع السياسة والمعارف والمعلومات التي تدرس تنظيم السياسة والفكر السياسي والاحداث السياسية . ويهتم هذا الاتجاه بصورة خاصة بدراسة حكومة الدولة أو السلطة .
- هذا الاتجاه الذي يشير الى الربط بين علم السياسة والسلطة ظهر وانتشر في أوروبا وفي الولايات المتحدة الأمريكية،في فترة ما بين الحربين العالميتين وذلك على يد كتاب معروفين على صعيد البحث العلمي الاكاديمي أمثال هارولد لاسوال ، شارل مريام ، جورج بيرد ، ريمون أرون ، جورج فيزل وموريس دوفرجيه.
- ويشير هارولد لاسوال Harold Lasswell الى أن علم السياسة هو علم السلطة ويرى أن علم السياسة يدرس السلطة في المجتمع وكيفية ممارستها وما هي أهدافها ونتائجها.
- كما تعزز هذا الاتجاه (علم السياسة هو علم الدولة والسلطة) مع تطور دراسة علم السياسة في الولايات المتحدة الامريكية (المدرسة السلوكية).
- وقد ادى القول بان علم السياسة هو علم السلطة – حسب بعض الباحثين السياسيين – الى اختلاط مفهوم السلطة وتداخله مع مفاهيم ومصطلحات أخرى حيث لم يعد التمييز واضحا ومفهوما بين السلطة والقوة والقدرة .
- وفي جميع الأحوال فان أغلب علماء السياسة يميلون الى أن علم السياسة هو أحد العلوم الاجتماعية الذي يختص بدراسة أصول تنظيم الحكومات وادارة شؤون الدولة حيث ذهب الكثير منهم الى تعريف علم السياسة بانه " علم الدولة ".

- فالباحث الأمريكي جيمس H.G. James عرف علم السياسة على أنه علم الدولة . وزميله رايموند كارفيلد كتيل Raymond carfield cutel يشير كذلك الى ان علم السياسة هو ذلك العلم الذي يعني بدراسة الدولة في الماضي والحاضر والمستقبل.
- والى جانب المدرسة الأوروبية والمدرسة الامريكية (السلوكية) التي تبنت فكرة ان علم السياسة هو علم السلطة وعلم الدولة ، فان المدرسة الاشتراكية كذلك ذهبت في نفس الاتجاه ليؤكد روادها وانصارها ان علم السياسة هو علم دراسة الدولة ومذهب القانون فيها الذي يرتبط من خلال تطورها التاريخي بالبنى الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع ، فالمفهوم الماركسي لعلم السياسة إذن هو علم الدولة. **(17)**
- وانطلاقا مما سبق فان مفهوم علم السياسة هو علم الدولة يدرس كل ما يتصل بالسلطة أو بحكومات الدولة ، ويدور مدلوله في نهاية المطاف حول كل ما يتصل بالسلطة Authority بالذات حينما تأخذ شكل الدولة .
- ومن خلال ما سبق يمكن الاستنتاج أن هذه التعريفات حول علم السياسة شملت عدة أمور: فالسياسة هنا هي علم ، وفن ، وسلوك وتدبير وارشاد . وان هذه المواصفات يجب ان تبرز في إطار الحكم والدولة.
- بمعنى أن السياسة في آخر المطاف لا تجد حقيقتها الا من خلال ممارسة السلطة عبر التواجد في الحكم ، وان كل ما يقع خارج دائرة الدولة والحكم كتجسيد لهذه السلطة ن يصبح مجرد سلوك ذاتي اجتماعي **(18)**
- من التعريفات الواردة سابقا حول مفهوم علم السياسة والتي هي كثيرة ومتنوعة بتنوع الباحثين وتوجهاتهم وانتماءاتهم الفكرية. يمكن القول باختصار:
- " أن علم السياسة هو علم دراسة الدولة والسلطة"
- "أن علم السياسة هو ذلك العلم الذي يعني بدراسة الظاهرة السياسية بطريقة علمية، ومع تطور العلوم ومناهجها وأدواتها وتخصصاتها توسع مجال علم السياسة ليشمل الى جانب دراسة طبيعة الدولة والسلطة ونشاطها، دراسة ايضا الحكومة وعملية ممارسة السلطة السياسية + ودراسة المؤسسات السياسية الرسمية + ودراسة السلوك السياسي وصنع القرار + ودراسة آلية الحكم + ودراسة التنظيمات غير الرسمية كالأحزاب وجماعات الضغط والرأي العام والنخبة + وجميع النشاطات السياسية التي يقوم بها الأفراد والجماعات كالانتخابات وعمليات الاقتراع والتصويت +

وأنها كذلك تشمل دراسة ظاهرة الدولة وطبيعتها ومؤسساتها الحكومية وميدان نشاطها وتفاعلاتها على المستوى الداخلي وعلى المستوى الخارجي في علاقاتها مع الوحدات السياسية أو الدول الأخرى.

ثالثا : السياسة كعلم والسياسة كفن

- مهما اختلفت المفاهيم والتعريفات حول تحديد مصطلح " السياسة "فان ذلك لا يؤثر على كونها علما ، فهل السياسة علما قائم بذاته؟ ما الفرق بين السياسة كعلم والسياسة كفن ؟ هل يجب الأخذ بمصطلح علم السياسة أم علوم سياسية ؟
- للتوصل الى الاجابة على هذه الأسئلة يجب الاشارة الى ذلك النقاش الذي دار منذ بداية القرن العشرين حول ماهية علم السياسة .
- وفي هذا الأمر انقسم علماء السياسة والباحثين المختصين في مواقفهم الى تيارين رئيسيين : التيار الأول : هو التيار الانجلوسكسوني الذي يعتبر السياسة علما قائما بحد ذاته والتيار الثاني وهو التيار الفرنسي ويقول بوجود علوم سياسية.
- لكن الاختلاف في المواقف بين التيارين لم ينصب حول وجود علم السياسة من عدم وجوده ، بل تركز حول موضوع هذا العلم.
- **<u>التيار الانجلوسكسوني</u> :**
- يرى ان السياسة علم قائم بذاته وهو ما ذهبت اليه المدرسة السلوكية (الامريكية) التي ركزت على دراسة السلوك السياسي Political Behaviour كموضوع وحيد للدراسة السياسية العلمية .
- فالسلوك - حسب انصار هذه المدرسة – هو وحدة مادة البحث الجديرة بالاهتمام على اساس انه يمكن مشاهدته وملاحظته ، ولانه ينتج عن تأثير متبادل بين الفرد والبيئة وبالتالي فانه تعبير عن استجابة فيزيولوجية لمنبهات خارجية .
- كما اهتمت المدرسة السلوكية ايضا بعلم السياسة بوصفه علما بحتا وليس علما تطبيقيا..
- وكان من شأن هذه النظرة السلوكية البحتة انها رفضت التحليلات المعيارية والقيمية ، مما جعل بعض الاختصاصيين يصفون هذه النظرة السلوكية بانها أحادية الجانب لم تأخذ بعين الاعتبار عوامل واعتبارات أخرى مع تطور المجتمعات وتعقد مشكلاتها وتعدد مصادر التأثير فيها وهو ما يتطلب فهما جديدا لعلم السياسة عن طريق تحديد واجباتها الفعلية أو خدمة حاجات المجتمع الاساسية . هذه النظرة الأخيرة مثله التيار الآخر الفرنسي.
- **<u>التيار الفرنسي/الاوروبي</u> :**

- هذا التوجه مثلته المدرسة الفرنسية التي ترى انه لا يمكن ابدا فهم السياسة خارج الاطر التي تطبق فيها : كالأرض – الناس – الثروة – الجغرافيا – المجتمع – الاقتصاد ...وكلها عوامل تلعب دورا مباشرا في صناعة القرار السياسي وتنفيذه . وهذه العناصر هي " علوم سياسية " اذا ما نظرنا اليها من زاوية سياسية وهي لا تقل أهمية عن السياسة نفسها.
- فلا يمكن الفصل بين علم السياسة وعلم الاجتماع أو علم السياسة والاقتصاد أو علم السياسة والقانون.
- من هنا تذهب المدرسة الفرنسية الى القول بأنه ليس هناك ثمة علم السياسة وانما علوم سياسية.
- في هذا الاطار يذهب أيضا انصار المدرسة الفرنسية منهم George Burdeau الى القول بان علم السياسة والظواهر السياسية لها اتجاهات وميادين متنوعة كالتاريخ السياسي ،والقانون الدستوري ، الفكر السياسي ، العلاقات الدولية، علم الاجتماع السياسي ، العملية الانتخابية ، ودراسة التصنيفات الاجتماعية وكلها علوم سياسية لأنها تهتم بما له علاقة بالمجتمع السياسي أو بالعلاقات السياسية بين الأفراد وعلم السياسة هو احد هذه العلوم المتنوعة.
- انطلاقا من هذا المنظور جاء تحديد منظمة اليونيسكو لموضوعات علم السياسة في عام 1947 في اربعة مجالات رئيسية : النظم السياسية + النظرية السياسية + القوى الضاغطة + العلاقات الدولية .
- وكل واحدة من هذه المواضيع ترتبط ارتباطا وثيقا بعلوم اخرى ذات منحى قانوني ، اجتماعي ، تاريخي . فالقول – حسب المدرسة الفرنسية – بوجود علم السياسة مستقل هذا يعني عمليا القول بعلوم سياسية متعددة.
- **<u>السياسة علم وفن</u>**
- جادل العديد من الباحثين –كما اشرنا اليه سابقا – الصفة العلمية لماهية السياسة واختصاصاتها وموضوعاتها وهل السياسة علم قائم بذاته أو هو علم وقائع قائمة كالدولة ومؤسساتها ، والسلطة وممارستها على الصعيدين الداخلي والخارجي ، والعلاقات التي تقيمها مع الوحدات السياسية الأخرى ، أم أنها اضافة الى هذا كله ، هي تلك الطاقة الابداعية والفنية الذي يتميز بها " السياسي" ورجل الدولة في ممارسة السلطة (أي انها فن ممارسة السلطة) .
- وفي هذا الاطار يتفق أغلب العلماء ان للسياسة أوجه مختلفة ، فهي علم اضافة الى كونها نشاطا فكريا ونشاطا سياسيا.

- وفي هذا المضمون موسوعة السياسة لعبد الوهاب الكيالي تعرف السياسة " بأنها فن ممارسة القيادة والحكم وعلم السلطة أو الدولة وأوجه العلاقة بين الحاكم والمحكوم. .. وان السياسة هي النشاط الاجتماعي ، الفريد من نوعه ، الذي ينظم الحياة العامة ، ويضمن الأمن ويقيم التوازن والوفاق – من خلال القوة الشرعية والسيادة – بين الأفراد والجماعات المتنافسة والمتصارعة في وحدة الحكم المستقلة على أساس علاقات القوة ، والذي يحدد أوجه المشاركة في السلطة بنسبة الاسهام والاهمية في تحقيق الحفاظ على النظام الاجتماعي وسير المجتمع ." **(19)**.
- **<u>السياسة كفن :</u>**
- يرى البعض ان السياسة هي فن وليست علما من حيث يصعب أو يستحيل التنبؤ بمسارات الظاهرة السياسية بدرجة عالية من اليقين . فالدراسة السياسية هي دراسة للأفراد والمؤسسات ، وهؤلاء عرضة للتغيير بصفة دائمة أو دائما ، وغالبا ما لا يمكن التنبؤ بسلوك الفرد أو البشر ، وبالتالي لا يمكن التوصل الى قوانين سياسية عامة ودقيقة كالقوانين الطبيعية **(20)**
- وان الظواهر السياسية تتوقف قبل كل شيء على ارادات البشر ولما كانت هذه الارادات حرة فانه من الصعب تقييدها بسبب كون التصرفات الخاصة (تصرفات الافراد والبشر) غير منضبطة بقانون ولها دوافع مختلفة.
- ويقصد بالسياسة كفن أن السياسة هي ممارسة للسلطة ، وتتطلب هذه الممارسة كفاءة وبراعة في السلوك السياسي . وحسب انصار هذا الاتجاه فان السياسة هي فن ممارسة الحكم وهي فن الاستخدام وكيفية الممارسة ودرجات النجاح والفشل .
- لذلك نجد العديد من التعريفات تركز على صفة فن استخدام وممارسة السلطة والحكم ، من هذه التعريفات نجد:
- تعريف قاموس الأكاديمية الفرنسية : أن السياسة هي معرفة كل ما يتعلق بفن حكم دولة وادارة علاقاتها الخارجية .
- تعريف هاتزفلد و دارمستيتر Hatzfeld/Darmesteter : السياسة فن وطريق ادارة كل ما يعود للشؤون العامة.
- كنيث هودسون Kenneth Hudson يقول ان علم السياسة هو فن الحكم الذي يبحث في شكل وتنظيم وادارة الدولة وعلاقاتها الخارجية. **(21)**

- وجاء في la grande encyclopedia الانسكلوبيديا: "بان السياسة هي فن حكم دولة ما " وهذا يعني أن السياسة ليست مقتصرة على حكم دولة معينة وانما فن ادارة علاقات الدولة مع غيرها ، وعلاقة السلطة مع مواطنيها ومؤسساتها. (22)
- ويعرفها آخرون : بانها فن السلطة وطريقة اكتسابها واستعمالها في صالح المجموع ، وان عنصر القوة أو السلطة أمر اساسي تبنى عليه السياسة. وأما طريقة استعمالها في صالح المجموع فهو الأمر الثاني. (23)
- إن القول بان السياسة هي فن يعني أن هناك مجموعة مهارات سياسية لا بد ان تتحقق أو تتوفر لدى الشخص الذي يضطلع بمهمة ممارسة الحكم. وهذه المهارات تكتسب من خلال الخبرة العملية، لكن الخبرة وحدها ليست كافية ، إذ يتعين أن تتوافر عند الاشخاص الحكام مميزات وقدرات وخصائص فريدة : كالقدرة على الخيال والالهام والحكمة العملية واختيار انسب الوسائل لبلوغ الأهداف بنجاح . ومن هنا يجب على عالم السياسة أن يوجه عناية خاصة الى فن ممارسة الحكم .(24)
- **<u>السياسة كعلم</u>**
- على خلاف الرأي السابق (السياسة فن استخدام السلطة) يذهب آخرون الى القول بأن السياسة هي علم على اعتبار انه يمكن إخضاع الظاهرة السياسية الى أساليب البحث العلمي ومناهجه كالاستقراء والتجربة والتحليل واستخدام المتغيرات والتنبؤ بما سيكون : مثل نتائج الانتخابات وامكانية قيام ثورات أو انقلابات عسكرية ، ومعرفة درجة الاستقرار السياسي وتطور الحداث السياسية ...الخ
- هناك العديد من التعريفات التي تؤكد على الصفة العلمية للسياسة ، وتنطلق بهذا الوصف على أساس أن السياسة كظاهرة اجتماعية لها قوانينها العلمية ، وان لم تكن ترقى لظواهر العلوم الطبيعية ومن هذه القوانين والنظريات السياسية على سبيل المثال : أن كثرة وتعدد الأحزاب السياسية في الدولة تؤدي الى صعوبة الاستقرار السياسي. / وان السلطة التي لا توضع لها ضوابط محددة يساء استعمالها .
- من التعريفات التي تؤكد على الصفة العلمية للسياسة وارتباطها بالسلطة والدولة ما يلي :
- الفقيه الفرنسي ليتريه Litré يقول بأن علم السياسة هو علم ادارة الدولة (رغم انه يحصر علم السياسة بالدولة و لا يتعداه الى العلاقات الدولية أو النظرية السياسية أو التنظيم الدولي) .

- جان مينو Jean Minou أوضح كذلك علمية السياسة وعلاقتها بالعلوم الاخرى وامكانية إخضاعها للتحليل العلمي والتجربة الموضوعية لغرض التنبؤ بالمستقبل .
- جان دبان Jhon debain عرف السياسة أيضا بانها علم الدولة . وذهب روجي سالتو Roger Saltou نفس الاتجاه بقوله أن السياسة هي دراسة الدولة وأهدافها والمؤسسات التي تسمح بتحقيق هذه الأهداف والعلاقات القائمة بينها وبين أفرادها الأعضاء ، والعلاقات القائمة بينها وبين بقية الدول (25)
- أما ريمون آرون Raymond Aron فقد عرف علم السياسة بقوله : " هو دراسة كل ما يتصل بحكومة الجماعات أي العلاقة القائمة بين الحكام والمحكومين ، ودراسة كل ما يتصل بتدرج السلطة داخل الجماعة (26) غير أنه أغفل كل ما يتصل بعلاقة الحكومة الخارجية .
- عبد المجيد عرسان يرى أن علم السياسة هو علم بكل ما في هذه الكلمة من معنى حيث يمكن بواسطته استنتاج قواعد سياسية عامة ، يمكن استخدامها في توضيح الكثير من الظواهر السياسية ووضع الحلول المناسبة لها.(27)
- ويعرف ابراهيم درويش علم السياسة بأنه هو علم الدولة لأن الدولة هي الجهاز الرئيسي والأساس الذي يدير التفاعلات السياسية، لذلك فالدولة هي جوهر السياسة. (28)
- ويرى بطرس بطرس غالي أن علم السياسة يتحدد بموضوعه الذي هو علم الدولة وبمظهر موضوعه الذي هو السلطة . فعلم السياسة هو دراسة الدولة ودراسة السلطة. (29)
- أما محمد نصر مهنا ، فيربط تعريف علم السياسة بالقانون الدستوري ، الذي يشمل الشكل الذي يقوم عليه نظام الحكم وكيفية تنظيم العلاقة بين الحاكمين والمحكومين في داخل مجتمع ما .(30)
- أما قاموس أوكسفورد فعرف علم السياسة بأنه ذلك العلم الذي يبحث في شكل وتنظيم وادارة الدولة وعلاقاتها مع الدول الأخرى.
- وجاء في الموسوعة العلمية لجامعة كولومبيا (الأمريكية) بأن " علم السياسة هو علم دراسة الحكومة ودراسة عملية ممارسة السلطة السياسية ودراسة المؤسسات السياسية والسلوك السياسي.(31).
- وانطلاقا مما سبق يذهب بعض العلماء الى القول بأن السياسة هي فن وعلم : فهي فن حينما يمارسها الساسة (الحكام) ، وهي علم حينما يعكف الباحثون على دراسة هذا الفن وممارسته. (32)

- ويمكن القول في الأخير أن مع تطور العلوم ومناهجها وأدواتها وتخصصاتها انتقلت السياسة من مجال الفن والمهارة الى مجال المعرفة والاختصاص العلمي فأضحت معالمها أكثر وضوحا ونضوجا على أن علم السياسة:

  - هو دراسة الحكومة وممارسة السلطة السياسية + ودراسة المؤسسات السياسية + ودراسة السلوك السياسي.
  - أو هو دراسة آلية الحكم ومؤسساته السياسية الرسمية (التنفيذية والتشريعية) + والتنظيمات غير الرسمية كجماعات الضغط والرأي العام والأحزاب السياسية والنخب ، ويشمل جميع النشاطات السياسية للأفراد والمؤسسات كالانتخابات والتصويت والاقتراع...الخ.

هوامش ومراجع المحور الأول

1- عصام سليمان ، مدخل الى علم السياسة ،ط2، بيروت: دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع ،1989،ص 4.

2- ابن منظور ، لسان العرب ، 1966، ص 429.

3- محمد فيروز أبادي ، قاموس المحيط .، 1931.

4- لويس معروف ، المنجد في اللغة والأدب ، 1969، ص 36..

5- أحمد عطية الله ، القاموس السياسي ،ط5، مصر : منشورات دار النهضة العربية 1974، ص 661.

6- مارسيل بريلو ، 1974، ص 6.

7- المرجع نفسه ، 1974، ص ص 7-11.

8- الجبير ، 1995، ص 29.

9- حسن صعب، علم السياسة ، بيروت : دار العلم للملايين ، 1977، ص 30.

10-عصام سليمان ، مدخل الى علم السياسة ،ط2، بيروت: دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع ،1989،ص 7.

11-الحمداني قحطان ، الأساس في العلوم السياسية،ط1،عمان:دار مجدلاوي للنشر ،2004،ص 32.

12-المرجع نفسه ، ص36.

13-عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ط1، الجزءالثالث، بيروت: منشورات المؤسسة العربية للنشر ،1983، ص 368.

14-عبد الوهاب الكيالي،كمال زهيري ، الموسوعة السياسية ، بيروت: منشورات المؤسسة العربية للنشر ،1974، ص 327.

15-موسوعة العلوم السياسة ، منشورات جامعة الكويت، المجلد الأول ،1994، ص 102.

16-محمد علي العويني ، العلوم السياسية: دراسة في الأصول والنظريات، القاهرة: عالم الكتب ،1988، ص 6.

17-المعهد التطوري ، المدخل لعلم السياسة ، ط2 ، السلسلة التطورية ، النجف : دار المعمورة للطباعة والنشر والتوزيع ، 2011، ص 17.

18-خضر خضر، مفاهيم أساسية في علم السياسة ، لبنان : المؤسسة الحديثة للكتاب ، 2014، ص 9.

19-عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة ،ط1، الجزء الثالث، بيروت: منشورات المؤسسة العربية للنشر ،1983، ص 362.

20-كمال المنوفي ، مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة، 2006، ص 11.
21- Hudson Keneeth ,The Language of modern Politics,London ; The Macmillan Press Ltd ,1978,P.112
22-الحمداني قحطان ، الأساس في العلوم السياسية،ط1،عمان:دار مجدلاوي للنشر ،2004،ص 73.
23- المرجع نفسه ، ص 37.
24-المرجع نفسه ، ص 37.
25-المرجع نفسه ، ص 34.
26-المرجع نفسه ، ص 35.
27-عبد المجيد عرسان العزام، محمود ساري الزعبي،دراسات في علم السياسة ، عمان: مكتبة الحامد، 1988، ص,ص 24-25.
28-إبراهيم درويش، علم السياسة ، القاهرة : دار النهضة العربية ، 1975، ص 25.
29-بطرس بطرس غالي ، مبادئ العلوم السياسية ، القاهرة : جامعة القاهرة ، 1962-1963،ص 27.
30-محمد نصر مهنا ، عبد الرحمن الصالحي ، علم السياسة : التنظير والمعاصرة ، د.س.ن، ص 7.
31- The New Colombia Encyclopedia , New york , Colombia University Press , vol .1 ,1975 ,P.218
32-كمال المنوفي ، مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة، 2006، ص 11.

السؤال النموذجي للمحور الأول

ما الفرق بين "السياسة" و "علم السياسة" و" العلوم السياسية" ؟

المحور الثاني

تطور مفهوم علم السياسة

تطور مفهوم علم السياسة

مقدمة

أولا : طبيعة السياسة وخصائصها

ثانيا: أهداف السياسة وظائفها.

ثالثا: أدوات السياسة الأساسية.

رابعا: تطور علم السياسة عبر العصور.

مقدمة

- قبل التطرق الى تطور علم السياسة عبر مختلف العصور ، لابد من القاء الضوء على السياسة نفسها من حيث طبيعتها وغاياتها ووظائفها وأدواتها الأساسية نظرا للعلاقة السببية بين السياسة وعلم السياسة ونظرا لما للسياسة من أثر عظيم في حياة المجتمعات البشرية وهو الأثر الذي تتجلى أهميته باتساع دائرة السياسة وترك بصماتها على مختلف الظواهر الاجتماعية .
- النقطة الأخرى التي يجب الاشارة اليها هي أن مفهوم السياسة قد تطور عبر العصور من العصور القديمة الى العصور الوسطى الى العصور الحديثة والمعاصرة تماشيا وتطور الحياة الانسانية في المجتمعات.

أولا : السياسة : طبيعتها وخصائصها .

- السياسة مصطلح يحمل معاني واسعة ، وعلم السياسة والعلوم السياسية يحملان نفس المعنى الواسع سواء على صعيد التطور التاريخي للمفهوم ام في الوقت الحاضر، وسواء اتصلت هذه المعاني بالدولة أم السلطة أم كل فئات المجتمع ، لذلك فان طبيعة السياسة هي طبيعة واسعة تحمل دلالات عديدة وبناء على ذلك فقد وجدت مرتبطة بالمجتمع والاخلاق والاقتصاد والجغرافيا والقانون وكل فروع العلوم الانسانية بشكل أو آخر.
- ورغم محاولات فصل السياسة عن العلوم الأخرى واعلان استقلاليتها عنها فإنها لا تزال متشابكة ومتداخلة في كل شؤون الحياة والعلم والمعرفة.
- أما خصائصها فهي معبرة عن هذه الحالة ويمكن اجمالها في النقاط التالية : .**(1)**
- الخاصية-1- : ان السياسة وعلم السياسة يمتازان بالمرونة بسبب الآفاق الواسعة التي يعالجان فيها القضايا الانسانية الشائكة، فالمعالجة ليست مقتصرة على الجوانب القانونية

والمؤسسية، وانما على الجوانب المتغيرة في الحياة الاجتماعية. لذلك فان الحاجة اليها قائمة دائما في كل زمان ومكان، سواء في حل النزاعات، أو البحث عن البدائل المرغوبة لدى صناع القرار، أو التسوية والتحكيم والوساطة..

- الخاصية-2- : إنه يجمع بين العلم والفن والقوة والقدرة والنفوذ والعقيدة، ومن هنا لابد من ملاحظة كل الصفات وفقا للحالة التي تدرس فيها، وغير صحيح التركيز على صفة واحدة فقط.
- الخاصية -3- : إن الاختلاف في تحديده لازال قائما كالقول بـ(علم السياسة) وقصره على الدولة أو السلطة ، أو القول بـ(العلوم السياسية) لتنصرف الى النظرية السياسية والعلاقات الدولية.
- الخاصية – 4 -: أنها متغيرة وليست ثابتة، لأنها مرتبطة بالظروف المتغيرة، والأفكار المستجدة والتأثير المتبادل بينها وبين الانسان الذي يستمر البحث عن الأفضل، لذلك تتغير القناعات، وتتبدل الآراء السياسية بفعل الاحتكاك بين الأفراد والجماعات والدول.
- الخاصية – 5 - : إنها تصارعية وتعاونية ، سواء على صعيد الفكر السياسي أو الممارسة السياسية للأفراد والجماعات، واسباب الصراع والتعاون كثيرة ومختلفة، وهي معنوية ومادية ، ومرتبطة بالقدرة والقوة والنفوذ ، والسعي الى الحكم والسيطرة ، وتحقيق المصالح المتنافرة والمكاسب المختلفة لكل طرف من أطراف الصراع.
- الخاصية – 6 - : إنها سلمية لا تلجأ الى استخدام القوة والعنف ، فاذا ما لسياسة ولجأت اليها فسوف تخرج عن نقاط السياسة لتدخل في نطاق الحرب. أما التهديد باستخدام القوة والتأثير على الأخرين لتحقيق المصالح الوطنية فهو أمر مشروع شرط ان لا يقترن بالفعل. .

من يمارسها ؟ على اعتبار أن السياسة هي نشاط مجتمعي فمن يقوم بهذا النشاط، هل هو المجتمع بكافة أفراده أم فئات معين منه؟ فالسياسة هنا ليست حكرا على الحكام، انما تتعدى الى فئات أخرى من المجتمع ففي كل مجتمع هناك أشخاص تتصارع على السلطة وفئات أخرى تعمل على التأثير في صناعة القرارات من خلال ممارسة السياسة.

- وعمليا ليست السياسة عمل كل أفراد المجتمع ، هناك العديد من الأشخاص لا يهتمون بشؤون السياسة على الرغم من انعكاس القرارات السياسية ايجابا ام سلبا على حياتهم اليومية.

- لذلك يوجد في المجتمع قوى عديدة تسعى للوصول الى السلطة والحكم وتتواجه فيما بينها عبر العمل السياسي كل باختلاف وسائله.

ثانيا : السياسة : أهدافها و وظائفها

- ان الغاية الأساسية للسياسة هي الحفاظ على وجود المجتمع الشامل أي المجتمع السياسي لأن كل الجماعات والأفراد يستمدون وجودهم من وجود هذا المجتمع السياسي . فالحفاظ على المجتمع يكون بتأمين الوفاق الداخلي والازدهار وتحقيق الأمن الخارجي .
- من أهداف السياسة ووظائفها :

1- تحقيق الخير العام وهو من أهم أهداف السياسة والذي يشمل أمن وسلامة الفرد والجماعة والدولة وسعادتهم ورفاهياتهم .

2- تحقيق السلام والوئام والوفاق ومنع الصراعات والنزاعات الداخلية التي تخرق النسيج الاجتماعي .واحترام العلاقة بين السلطة السياسية والمحكومين بشكل متوازن حفاظا على المجتمع القائم.

3- تحقيق السلام الدولي : فعلى الصيد الدولي والاقليمي فان السياسة تتطلب اقامة علاقات ودية ومسالمة بين الكيانات والوحدات السياسية والدول ومنع التوترات والحروب وزيادة روابط التعاون من خلال الاتفاقيات الثنائية والجماعية ومواثيق المنظمات الدولية التي تهدف الى ذلك.

4- تحقيق المصالح المشتركة : التي تتضمن مصالح الشعب والأحزاب السياسية والحكومات المتنافسة والتعاون بين دولتين أو مجموعة من الدول على اقامة علاقات صداقة وتحالفات واحترام السيادة والاستقلال وعدم التدخل في الشؤون الداخلية

5- الوصول الى السلطة والنفوذ : فالأفراد والأحزاب السياسة كلها تسعى للسلطة عبر الوسائل الديمقراطية وصناديق الاقتراع أو بالوسائل غير المشروعة من خلال الانقلابات العسكرية والثورة واستخدام القوة والخداع والتزوير والخيانة... لكن غالبا ما تكون المبادئ السياسية قائمة على اسس الرغبة في خدمة الشعب والمجتمع وتحقيق مصالحه والحفاظ على أمنه وسلامته وحماية البلاد من الأعداء.. لكن احيانا شهوة الحكم تتغلب على تلك المبادئ السياسة لتصبح الهدف الأساسي الوحيد -كما قال برتراند راسل Bertrand russel بأن الغاية الأولى والهدف في دوافع الأفراد والمجتمعات هو السعي نحو السلطة أو النفوذ

...فحب السلطة وشهوة الحكم هي العامل الأول والأخير في تفسير الفعاليات في تاريخ المجتمعات وسير الحروب وتطاحن الأمم (2)

6- من وظائف السياسة : حل الخلافات والنزاعات بالطرق السلمية : فمعظم المجتمعات الداخلية تعاني من نزاعات وصراعات قبلية أو دينية أو اثنية عرقية ومذهبية أو متعلقة بالسلطة ومعارضيها و الاتهامات المتبادلة بانتهاك القوانين والأنظمة لذلك تلعب السياسة دورا مهما في التسويات وانهاء النزاعات او تخفيفها، والتركيز على علاقات التعاون خدمة لمصلحة الشعب والدولة .... والسياسة باستطاعتها كذلك جمع المتخاصمين والمتنازعين في اطار واحد من اجل الحوار لإزالة الخلافات وتنمية روح التسامح وكذلك الاتفاق على حلول وسطية تضمن مصلحة الجميع ، ومنع تسلط فئة على غيرها بالقوة ، او لجوء السلطات الى استخدام العنف بدل الاقناع ضد المواطنين.

7- من وظائف السياسة: تكوين روح المواطنة : السياسة تساهم كذلك في تكوين روح المواطنة وتعزيزها وذلك عن طريق التأكيد على قيم الدفاع عن الوطن والتضحية في سبيله والمشاركة في خدمة البلاد اجتماعيا واقتصاديا واداء الواجبات والحقوق .

8- من وظائف السياسة: الاعداد للوظائف الداخلية والخارجية والتدريب عليها .

9- من وظائف السياسة: إعداد الكوادر والكفاءات الوطنية : القادرين على التحليل السياسي وتنوير القيادات في اتخاذ القرارات السياسية الصحيحة على الصعيدين الداخلي و الخارجي. والاستعانة بعلماء السياسة ومفكريها امر منطقي وحضاري خاصة في وقت الأزمات السياسية .

10- من وظائف السياسة أخيرا : إقرار نوع من النظام الاجتماعي : وهو ما يعني الاتفاق على قيام نظام اجتماعي وتأمين نوع من تكامل الأفراد في الجماعة لمصلحة المجموع ، ومن خلال التنافس والصراع والسيطرة وصولا الى تولي أفضل الأشخاص واكثرهم كفاءة للحكم.(3)

ثالثا : السياسة : أدواتها الأساسية.

1- القوة وحسن استخدامها: تدخل ضمن ظاهرة الأمر والطاعة داخل المجتمع ، والأمر يفترض الاكراه وهو يؤثر على العلاقة بين أفراد المجتمع . والاكراه السياسي هو الضغط الذي تمارسه القيادة أو الجهاز الحاكم أو مجموعة معينة لجعل أفراد الجماعة يمتثلون للنظام ويحترمون القوانين والقواعد المعمول بها . فالقوة هي الوسيلة الأكثر استعمالا سواء بالنسبة للأمن الخارجي(تأمين الدفاع عن الدولة بالاعتماد على القوة العسكرية المسلحة وكل الوسائل المادية) أو بالنسبة للوفاق الداخلي وتحقيق الاستقرار والأمن الداخلي بالاعتماد على أجهزة الشرطة والقضاء وهيئات مراقبة الوحدات الادارية . وحسن استخدام القوة هي ضرورة أساسية وذلك من أجل بلوغ الغاية السياسة. والعمل السياسي يقتضي استخدام القوة بذكاء. فطريقة استعمال القوة تبدو حاسمة ولكن يجب أولا امتلاك القوة لأنها الأساس فبدونها لا فائدة من حنكة ومهارة رجل السياسة **(4)**

2- الدبلوماسية : وهي وسيلة من وسائل النشاط السياسي التي ترتكز على التفاوض من اجل التوصل الى تسوية ووضع حد نهائي لاستخدام العنف ، وحل النزاعات بين الدول. والدبلوماسية من هذه الزاوية تبدو كبديل عن القوة العسكرية. ولكن لا يمكن الفصل بين القوة والدبلوماسية ولا يمكن للدبلوماسية ان تأخذ مكان القوة انما ترتدي القوة بالعمل الديبلوماسي حلة جديدة تحجب طابعها العنيف. **(5)**

3- القوة والقانون: القوة ليست غاية في حد ذاتها بقدر ما هي وسيلة لتحقيق غاية سياسية ..فكان لا بد من وضع ضوابط لممارسة القوة وهذه الضوابط يعبر عنها القانون أي مجموعة القواعد القانونية والحقوقية التي تضعها السياسة من اجل استعمال القوة في خدمة هدف السياسة بشكل أكثر فاعلية. وبدون القانون تصبح القوة غاية بذاتها وتتناقض مع غاية السياسة ن وبدون القوة يصبح القانون مجرد قواعد لا قيمة لها عمليا.. فالقوة والقانون ليسا سوى وسيلتين.. والدولة بصفتها تجمع بين القوة والقانون هو ما يعطي للسلطة السياسية شرعية. بمعنى أن اوامر السلطة ترتكز على القانون، وطاعة الأفراد تكون للقانون.**(6)**

رابعا : تطور مفهوم علم السياسة .

- الملاحظة الأولى عند الحديث عن تطور مفهوم علم السياسة يجب الاشارة الى ان مفهوم السياسة كان يشدد فيما مضى على مسألة " السلطة " التي تتمثل في الحكومة وممارسة الحكم والقيادة.. ثم تطور المفهوم آخذا بعين الاعتبار وجود طبقات اجتماعية وقوى اجتماعية متصارعة تمثل هي المجتمع السياسي داخل الدولة ككل ، فانصب الاهتمام أيضا على هذه القوى السياسية ودراسة توجهاتها نحو السلطة.
- بمعنى آخر اتجه الاهتمام في علم السياسة بالإضافة الى معرفة كيف تمارس الحكومة سلطتها ، اتجه كذلك الى الاهتمام بمعرفة آلية السلطة ووظائفها وما الذي يجعل هذه السلطة قوية .
- فلم يعد علم السياسة يهتم بمعرفة كيف تمارس حكومة ما سلطتها أو الغاية من السلطة فحسب بل توسع ذلك الى الاهتمام بمعرفة آلية السلطة ووظائفها ومعرفة ما الذي يجعل حكومة ما قوية من خلال الاهتمام بالقوى السياسية و التنظيمات السياسية والاجتماعية وتوجهاتها الساعية الى الحكم والسلطة.
- النقطة الأخرى في موضوع تطور علم السياسة هو ان مفهوم السياسة عرف تطورا من العصور القديمة الى الوقت الحاضر ويمكن اختصار ذلك في النقاط التالية:

- **في العصور القديمة :**

- ارتبطت السياسة في المجتمعات القديمة بتطور المجتمعات من حالاتها البدائية الى قيام السلطة السياسية في الجماعات الصغيرة كالأسرة والعشيرة والقبيلة والقرية ومن ثم في دولة المدينة التي نشأت في بلاد سومر جنوب العراق وفي وادي النيل واليمن والهند والصين واليونان .. وهو ما ادى الى قيام الدول والامبراطوريات المعروفة آنذاك وفيها تطورت المعرفة والعلم والثقافة مع قيام المدنيات والحضارات مما ادى الى تطور أشكال الحكم والسلطة والحاجة الى انظمة ومجالس وقوانين تنظم وتخدم مصالح المجتمعات وبذلك أيضا اصبحت السياسة مرتبطة بكل العلاقات الاجتماعية ومفاهيم الحرية والعدالة والفضيلة والحوار وغيرها . (7)

- **في العصور الوسطى :**

- ارتبطت السياسة بأفكار الديانة المسيحية التي كانت تؤمن بخضوع العالم كله لقانون واحد هو القانون الالهي.. وطاعة السلطان او الحاكم والحكم القائم (سلطة البابا) . ثم ارتبط مفهوم السياسة بأفكار أخرى مختلفة ومجادلة للسلطة الدينية وهي الأفكار التي تنادي بالسلطة الدنيوية

و أن السلطة مستمدة من الشعب من خلال عقد بين الأمير والشعب. ومن بين هؤلاء توماس الأكويني الذي اكد ان النظام في الجماعات الانسانية يصدر عن العقل والارادة وأن الدولة يجب ان يديرها فرد واحد ويكون فاضلا. وان الطاعة تكون للقانون . واكد كذلك على هذا الاتجاه مارسيل دي بادو الذي رفض خضوع السلطة الزمنية (الدنيوية) للسلطة الدينية لأن السلطة الباباوية كانت سببا في انهيار الامبراطورية الرومانية لذلك طالب بالقضاء على الاستبداد البابوي وتقييد سلطة الكنيسة واخضاعها لسلطة الدولة .

- كما ارتبطت السياسة في هذه العصور الوسطى بالفكر السياسي الاسلامي القائم على ان القرآن الكريم الذي انزل على الرسول محمد (ص) هو الاساس الأول للشريعة الاسلامية والذي احتوى على نصوص مقدسة عالجت كل جوانب الحياة جامعا بين الدين والدولة . وطرح المفكرون المسلمون (كالماوردي وابن خلدون وجمال الدين الأفغاني والكواكبي ومحمد عبده وغيرهم)آراء قيمة في أهمية السياسة ومعناها . فابن خلدون توصل الى ان احكام السياسة انما تطلع على مصالح الدنيا فالسياسة هي المصالح العامة **(8)**

- **<u>في العصور الحديثة</u> :**

- ارتبط مفهوم السياسة بأفكار فلاسفة ومفكري عصر النهضة والعصور الحديثة التي تبدأ من القرن الخامس عشر وحتى الوقت الحاضر. وقد ازدهرت السياسة خلال هذه العصور عبر طروحات الواقعية والسيادة وفصل السلطات وصولا الى المفاهيم الحديثة لها .
- من بين المفكرين البارزين في هذه العصور :
  - ✓ <u>ميكيافيللي</u> : الذي كان ينادي بضرورة الفصل بين الأخلاق والسياسة والفصل بين الدين والسياسة . والذي ساهم في تطوير دراسة الظاهرة السياسية وفي تحصيل المعرفة السياسية الواقعية معتمدا على التاريخ وهو أول من دعا الى استقلالية علم السياسة عن العلوم الاخرى. **(9)**
  - ✓ <u>جون بودان</u> (1530.م - 1596م.): الذي جاء بنظرية السيادة ونظرية الأسرة في تفسير نشأة الدولة. حيث تطورت الأسرة الى قرى ومدن ودولة . وعرف السيادة بانها السلطة المطلقة والدائمة على المواطنين، والأمير هو صاحب السيادة يباشرها مدى الحياة وهو يقع تحت التزام اخلاقي امام الله والمجتمع كما اهتم بودان بالتفسير العلمي للظواهر السياسية بدلا من التفسيرات الميتافيزيقية. والى اقامة نسق سياسي قائم على المعرفة العلمية ومبادئها. كما دعا ان تكون الوحدة الوطنية فوق جميع المذاهب الدينية والأحزاب السياسية . واهتم

بفكرة التسامح الديني. وهو من المفكرين القلائل الذين ميزوا بين الدولة والحكومة (السلطة) مشيرا الى وجود نظم الحكم الملكية والأرستقراطية والديمقراطية وحبذ النظام الملكي وخضوعه للقانون .كانت لأفكاره في السيادة اثرا على قيام الدولة الوطنية . كما أنه آمن بنشوء الدول ونموها وازدهارها وموتها متأثرا بنظرية ابن خلدون في ذلك.. ولكنه منح للسياسة أهمية قانونية أكثرمن غيرها **(10)**

- كما ظهر في هذا العصر الحديث العديد من المفكرين الاصلاحيين والثوريين منهم "توماس هوبز " و" وجون لوك" اللذين جاءا بفكرة(العقد الاجتماعي) في نشأة الدول (والتي سنبحثها لاحقا في موضوع الدولة وعناصرها ونظريات نشأتها) .
- الى جانب "هوبز" و"لوك" هناك المفكر " مونتسكيو " (صاحب كتاب روح القوانين) وهو الذي أيد خضوع الملكية (الأنظمة الملكية) للقوانين منعا لاستبدادها. ودعا الى الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية وميز بين علم السياسة والاخلاق . واعتبر انه لا يمكن لعلم السياسة ان يبنى الا على موضوعه الذاتي ، أي دعا الى الاستقلال التام للسياسة .. وهو الذي حاول استخراج نظرة متماسكة ومتناسقة للواقع مبنية على استقراء الوقائع والأحداث ، واكتشاف النظريات والقوانين التي تحكم الظواهر السياسية معتمدا على الملاحظة، واستعراض أشكال الدولة (الجمهورية والملكية والاستبدادية) **(11)**
- الى جانب " مونتسكيو " هناك " جيريمي بنتام" صاحب نظرية المنفعة في القرن 18. وان الدولة يجب ان تسعى لتحقيق سعادة الشعب. وآمن بارتباط سعادة الفرد في المجتمع والدولة بسعادة المجموع. وحاول التوفيق بين مصلحة الطبقة الحاكمة والمحكومة واقترح تعميم حق الانتخاب كي يضمن تمثيل الأغلبية في البرلمان الذي يجب ان يكون مندوبا عن الشعب وليس ممثلا عنه . ورأى ان الحكم المثالي هو الجمهورية التي لها مجلس واحد.**(12)**
- اما "جون ستيوارت ميل " فقد أكد على ان طبيعة المنفعة يجب ان تكون نوعية وليست كمية ، لان تقدير السعادة تقدير نسبي . كما اكد على ضرورة الحريات العامة للشعب وان لا تعطى الحكومات صفة تمثيل كل الشعب وانما الأغلبية لأنها من المحتمل ان تقضي على الحريات العامة التي ناضل من أجلها الشعب.(حرية الضمير : وتشمل العقيدة و التفكير وابداء الشعور وحرية ابداء الرأي في كل الموضوعات المختلفة.، وحرية الذوق وحرية العمل وحرية التجمع بين الأفراد وتكوين تنظيمات واتحادات...الخ اما نظام الحكم الذي يراه مناسبا فهو ذلك النظام الذي ينمي قدرات الأفراد الثقافية ومساعدة المحكومين وتنظيم الدستور.. وان تتكون السلطة من المثقفين وذوي الكفاءات

وان تكون وظيفة البرلمان مراقبة الحكومة والاشراف عليها، وايقاف السلطة الجائرة عن حدها . وان يكون البرلمان مجمعا للأراء والتظلمات، وتجد في الاقليات فرصة لإبداء رأيها ، لقد اراد ان لا تطغى الدولة على حرية الفرد والتوفيق بينهما.(13)

- الى جانب جون ستيوارت ميل هناك " هيغل " الذي جاء بالفلسفة المثالية في السياسة . قائلا بان الدولة تعبر عن الروح الجماعية للأفراد وهي الامة التي تملك الارادة الواعية وتحقيق الابداع في القانون والأخلاق والفن . كما أعطى "هيغل "أهمية كبيرة للدولة التي تتولى كل المهمات المدنية والشؤون الدينية ، ولها سلطة مطلقة في الداخل ولها سيادة مطلقة في المجال الدولي. فالدولة في نظره توجه المجتمع اخلاقيا وروحيا . وبناء على ذلك فهي غاية وليست واسطة وأن خير النظم السياسية هي الملكية الدستورية.(14)
- المفكر " توكفيل "(1805 م - 1859 م) هو كذلك من المفكرين الذين ساهموا في تطوير علم السياسة والذي استطاع من اكتشاف حقيقة الظواهر السياسية عبر التحقيقات العلمية واستخدام اسلوب المقابلات الشخصية لأكثر الناس علما وثقافة ومقاربة الآراء بعضها بالبعض الاخر وهو ما يعني القدرة على تطبيق المنهج التجريبي المنطلق من فرضيات وتصورات واخضاعها للتجربة للتأكد من صحتها .
- المفكر "كارل ماركس" (1818م- 1883م.)،فيتفق مع جدلية "هيغل" للفكر وان حصيلة التناقضين هو الطرح الثالث القائم على أساس مادي وليس فكري معتبرا ان التاريخ الانساني هو تاريخ الصراع المادي والاقتصادي بين من يملكون ومن لا يملكون لان المادة اساس كل شيء وهو ما وافقه صديقه "انجلز "، وان هذا الصراع يؤدي الى سيطرة الطبقة الكادحة التي لا تملك وفرض سلطتها لتحقيق الاشتراكية ومن ثم الشيوعية التي تختفي فيها الصراعات بعد القضاء على اسبابها (وهي التفاوت الطبقي) ومن ثم ينتهي وجود الدولة بسبب عدم حاجة الناس لها. تؤمن الماركسية بديكتاتورية البروليتاريا لفرض سيطرتها على الطبقات الرأسمالية المالكة لوسائل الانتاج.. مؤكدة ان الاستعمار هو اعلى مراحل الرأسمالية ، وأن الرأسمالية في تطورها تبلغ درجة عالية من الاحتكار ، والتي تولد التناقضات ، وتمهد لانهائها لصالح الاشتراكية عبر نضال الجماهير . أما عن علاقة الساسة بالأخلاق فان الماركسية لا تؤمن بالأخلاق البورجوازية والدينية وانما بالأخلاق البروليتارية في النضال الطبقي لإقامة المجتمع الشيوعي. (15)
- أوغست كونت (1798م-1857م.) ، أسهم هو الآخر في تطور علم السياسة نظريا بإخضاعه للتحليل العلمي السياسي. ويرى ان المجتمعات البشرية مرت بثلاث مراحل هي : الدينية

والميتافيزيقية والوضعية ولذلك يعتقد أوغست كونت بإمكانية التحليل العلمي للظواهر الاجتماعية والسياسية ودراستها موضوعيا ، مؤكدا على اهمية العلوم الاجتماعية ومن ضمنها علم السياسة الذي اعتبره الأهم لمستقبل البشرية ولكن لم يحبذ نشوء علم السياسة كعلم قائم بذاته ومستقل عن العلوم الاجتماعية....

- والى جانب المدرسة القانونية ظهر اتجاه آخر -في هذه الفترة الزمنية، هو الاتجاه الواقعي في علم السياسة . واصبح علم السياسة في تطور مستمر لتأكيد استقلاليته عن العلوم الأخرى خاصة علم الاجتماع السياسي والتوجه لدراسة الرأي العام وجماعات المصالح (جماعات الضغط) والهيئات التشريعية والجماهير لتفسير الظاهرة السياسية.**(16)**
- ولعل أول اشارة الى السياسة ظهرت بشكل مستقل في الغرب عام 1874 حين تم نشر " السنوية السياسية " في باريس ، وفي عام 1901 ظهرت نشرة " القرن العشرين السياسي" التي استمرت الى غاية 1907 م ، ونشرة أوروبا السياسية (1893م- 1895م) ثم ظهرت نشرة " الحياة السياسية في الخارج "عام 1890م . وفي عام 1872م انشئت المدرسة الخاصة للعلوم السياسية في فرنسا التي نظمت مؤتمر العلوم السياسية عام 1900م في باريس.**(17)**

- **في العصر المعاصر :**

- ان التطور الكبير الذي حصل لعلم السياسة كان من خلال الاعتراف به كعلم مستقل رسميا منذ نهاية القرن التاسع عشر، خاصة بعد التقدم الذي حصل على صعيد مفهوم علم السياسة ومنهجية البحث السياسي.
- كما ان الرغبة في اعداد الموظفين الاداريين والسياسيين اعدادا علميا جيدا لتحقيق فعالية المؤسسات الادارية والسياسية في تلك الفترة ادت الى انشاء فروع لعلم السياسة في مختلف جامعات العالم خاصة في امريكا وفرنسا.. وانتشرت بعد ذلك الجامعات والكليات والمعاهد ومراكز البحوث السياسية في العالم . كما اسهمت منظمة اليونسكو في انشاء " الجمعية العمومية الدولية لعلم السياسة " .
- وفي بداية ستينيات القرن الماضي بدأ تطور آخر لعلم السياسة من خلال مفاهيم جديدة كسياسة التنمية و سياسة المناطق النامية الخاصة بالبلدان النامية التي حصلت على استقلالها ...وعمليات التغيير التي تؤدي الى ظهور أبنية جديدة في النظام السياسي...استجابة للاحتياجات المجتمعية المتغيرة نتيجة للتحولات الاجتماعية والاقتصادية في العالم **(18)**

- كما ظهرت بعد ذلك دراسات سياسية جديدة اهتمت بالتحليل السياسي وادواته ومناهجه كالمدارس التجريبية والسلوكية وما بعد السلوكية التي قدمت نماذج بنيوية ووظيفية ونسقية واتصالية لتفسير عالم السياسة وطنيا وظهرت اسماء علمية واكاديمية بارزة في هذا المجال امثال غابريال ألموند –كارل دويتش ، هانس مورغانثو ، ريمون آرون ، كابلان ، وسنايدر ...وغيرهم. **(19)**

هوامش ومراجع المحور الثاني

1- الحمداني قحطان ، المدخل الى العلوم السياسية ، عمان : دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2012 ، ص 34.

2- المرجع نفسه ، ص 83.

3- المرجع نفسه ، ص 69.

4- عصام سليمان ، مدخل الى علم السياسة ، ط2، بيروت: دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع ، 1989،ص11.

5- المرجع نفسه ،ص 15.

6- المرجع نفسه ،ص 15.

7- الحمداني قحطان ، الأساس في العلوم السياسية ، ط1، عمان : دار مجدلاوي للنشر ، 2004 ، ص 47.

8- أحمد قحطان الحمداني ، المدخل الى العلوم السياسية ، عمان : دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2012 ، ص 52.

9- الحمداني قحطان ، الأساس في العلوم السياسية ،ط1، عمان : دار مجدلاوي للنشر ، 2004 ، ص ص 68-69.

10-المرجع نفسه، ص71.

11-المرجع نفسه، ص71.

12-المرجع نفسه، ص72.

13-المرجع نفسه، ص73.

14-المرجع نفسه، ص73.

15-المرجع نفسه، ص74.

16-المرجع نفسه، ص75.

17-أحمد قحطان الحمداني ، المدخل الى العلوم السياسية ، عمان : دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2012 ، ص 59.

18-المرجع نفسه ص 60 .

19-المرجع نفسه ص 60 .

السؤال النموذجي للمحور الثاني

من هم أبرز المفكرين الذين ساهموا في تطور مفهوم علم السياسة في العصور الحديثة؟

المحور الثالث

علاقة علم السياسة بالعلوم الأخرى

علاقة علم السياسة بالعلوم الأخرى

مقدمة

أولا : علم السياسة والتاريخ

ثانيا: علم السياسة والقانون

ثالثا: علم السياسة والجغرافيا

رابعا: علم السياسة وعلم الاجتماع

خامسا: علم السياسة وعلم الاقتصاد

سادسا : علم السياسة وعلم النفس

سابعا: علم السياسة وعلم الإدارة

ثامنا : علم السياسة والأخلاق

مقدمة

- **الملاحظة الأولى :**
- قلنا سابقا أن علم السياسة باعتباره علم السلطة والدولة ، فانه يتناول أيضا الأفكار السياسية والمؤسسات السياسية والعمليات السياسية.
- قد تدرس الأفكار السياسية أو الفكر السياسي آخذا في الاعتبار الأشخاص والتاريخ مثل أفكار أفلاطون أو أرسطو أو ابن خلدون ، أو جون لوك أو هوبز أوماركس وغيرهم .....وهذا يطلق عليه تاريخ الفكر السياسي .
- وقد تدرس الأفكار السياسية كذلك من خلال موضوعات كالأيديولوجيات السياسية كالشيوعية والاشتراكية والرأسمالية والفاشية والفوضوية والديمقراطية والحريات العامة ...الخ ويطلق عليه النظرية السياسية.
- أما المؤسسات السياسية والعمليات السياسية فتشمل الحكومات والأحزاب وجماعات المصالح وجماعات الضغط وغيرها والتفاعلات الواقعة بينها .
- **الملاحظة الثانية :**
- ان هناك علاقة وثيقة بين علم السياسة والعلوم الأخرى وأن صلاتها قوية و مترابطة معها . وتشمل كل جوانب ومواضيع الحياة الانسانية بشكل او بآخر . ولكن درجة الارتباط ليست واحدة بينها .(بين علم السياسة والعلوم الانسانية الأخرى)

- وبما ان علم السياسة هو أحد العلوم الاجتماعية والذي يشترك بدوره مع بقية العلوم الاجتماعية الأخرى بصلات واسعة وعميقة وبالذات علم الاجتماع ، ، علم النفس ،والاقتصاد والقانون والجغرافيا والتاريخ ...الخ لذا سنتابع هذه الصلة بشيء من التوضيح:

1- علاقة علم السياسة بالتاريخ :

- يساعد التاريخ عالم السياسة في فهم الأحداث السياسية آخذا في الاعتبار المنظور التاريخي والسوابق التاريخية . فالأحداث السياسية تعد من أهم الموضوعات التي يهتم بها علم السياسة لأنها المصدر الرئيسي للأحداث السياسية الماضية ، خاصة في معرفة الفكر السياسي والنظرية السياسية قديما وحديثا. وظروف وعوامل النشأة والتطور . (المؤرخ يهتم بحقائق التاريخ بينما علم السياسة يتجنب الأوقات المحددة والأماكن المحددة ، يتناول السياسة كنشاط في حد ذاته.**(1)**
- فالتاريخ هو سجل للوقائع والحركات السياسية ، والعلاقات بين السلطة ورعاياها ، والعلاقات الدولية، فضلا عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ... من هنا لا يمكن دراسة أية حالة سياسية إلا بالعودة الى جذورها التاريخية وتطورها وصولا الى الوقت الحاضر.
- ان التاريخ السياسي للأمم والشعوب هو سياسة الماضي ، لأنه يتضمن المعالجة المنظمة للأحداث السياسية ، خاصة أن معظم التاريخ المدون هو تاريخ سياسي للملوك والحكام وعلاقاتهم مع بعضهم ، وقليل منه هو تاريخ الشعوب وعاداتها وتقاليدها وثقافتها وأحوال معيشتها وحياتها العامة . وحتى هذا القليل يخضع الكثير منه للجانب السياسي. لهذا السبب اهتم علم السياسة بالدراسة التاريخية من أجل استخلاص العبر منها وتوظيفها لتحقيق أهداف سياسية معينة ...غير أن التاريخ مليء أيضا بالأساطير والزيف ولابد على عالم السياسة أن يكون حذرا في الاقتباس من التاريخ. **(2)**
- ان التاريخ بمجمله يصنعه الحكام ورجال السياسة في قراراتهم التي ينفذوها سواء في اعلان الحرب أو تأمين السلم أو في علاقاتهم مع المواطنين أو في معالجتهم للأزمات السياسية ، الأمر الذي يبين مدى تحكم السياسة في التاريخ في الماضي والحاضر والمستقبل ، لكن لكي تكون القرارات السياسية سليمة يجب ان تنهل من التاريخ والجغرافيا والاقتصاد وغيرها من الميادين الأخرى وكل الظروف المحيطة بصنع القرار السياسي **(3).**
- كما يضع التاريخ لدى الباحثين السياسيين كما هائلا من التجارب التاريخية من أجل استحداث قوانين سياسية أو نظريات تحكم الواقع وتتنبأ بالمستقبل خاصة الاضطرابات السياسية والثورات

والأزمات.. كما أن التاريخ السياسي يشكل موضع مقارنة بين النظم السياسية المختلفة مع النظم المعاصرة .(4)

2- علاقة علم السياسة بالقانون :

- القانون هو مجموعة من القواعد التي تنظم الروابط الاجتماعية وسلوك الأفراد داخل مجتمعاتهم . والقوانين بمختلف أنواعها وأشكالها هي ضرورية لانتظام المجتمع وتحقيق العدالة والمساواة والزام الأفراد على الامتثال لها وطاعتها والتقيد بها.(5)
- والقانون قسمان عام وخاص ، والذي يهم هنا هو القسم العام وارتباطه بالسياسة يكون من خلال مادتين : القانون الدولي والقانون الدستوري : فالأول (القانون الدولي العام) يشير الى طبيعة العلاقات الموجودة بين الدول (العلاقات الدولية) والى كيفية تطبيقها وفق الصيغ والأعراف الدولية (6)،فهو العلاقات الدولية مؤطرة باطار القانون الذي يتضمن القواعد القانونية المنظمة لتلك العلاقات في وقت السلم والحرب (7) ، أما الثاني (القانون الدستوري) فهو الذي يشير الى شكل الدولة أولا والتنظيمات الأساسية للسلطات العامة فيها ثانيا وهو الذي يحدد كذلك الحقوق الواجبات التي يتمتع بها أفراد المجتمع.. وبذلك يمكن القول ان معظم مفردات علم السياسة تشابه و تتطابق بالمفردات والمواضيع الموجودة بين النظم السياسية والقانون الدستوري والعلاقات الدولية والمنظمات والقانون الدولي العام (8)
- واذا كان القانون الدولي ينحصر اهتمامه بعلاقة الدول بالدول الأخرى بغرض جعل تلك العلاقات تسير وفق القانون ، فان علم السياسة يذهب الى أبعد من ذلك فهو يقر ما ذهب اليه القانون الدولي لكن ينظر الى هذه العلاقات بين الدول بمنظار موضوعي وينصرف اهتمامه ودراسته الى خارج الاطار القانوني على اساس المصالح الاقتصادية والمنفعية التي تخدم الدولة .(9)
- كما يتضح التداخل بين السياسة والقانون في موضوعات القانون الدستوري أو القانون العام الذي يحتوي دستور الدولة واسس المبادئ المنظمة لتداخل سلطات الحكومة ولعلاقة الحكومة بالحكومات المحلية ، ولحماية حقوق الأفراد وحرياتهم وممتلكاتهم وتداخل السلطة القضائية مع السلطتين التشريعية والتنفيذية .(10)

3- علاقة علم السياسة بالجغرافيا :

- ان الجغرافيا لها علاقة وثيقة مع علم السياسة فهي تؤثر وتتأثر بها ، فدراسة الجغرافيا يمكن أن تساهم في فهم بعض مظاهر علم السياسة نظرا الى أن الأفراد والبشر يعيشون في أماكن وبيئات

متعددة . وكانت نشأة الدولة في بداية تكوينها وتطورها مرتبطة بالموقع الجغرافي (عنصر الأرض) والتضاريس والمناخ وهي عوامل تؤثر في الاتجاهات السياسية والاقتصادية والثقافية للدولة .

- وقد نشأ علم السياسة الجغرافية (Geopolitics) ليوضح ان سياسات الدول وعلاقاتها الدولية بعضها بالبعض الآخر تتأثر الى حد كبير بالجغرافي أو الموقع الجغرافي للدولة (فهي الأنشطة السياسية في سياقها المكاني التي تتضمن الأنماط والتفاعلات على رقعة أرضية).
- لذلك فان علم السياسة الجغرافية يبحث عن النشاط السياسي في داخل الدولة وعلاقاتها الخارجية . وفي كثير من الأحيان يضطر الباحث السياسي الى استخدام الجغرافيا السياسية لتفسير ظواهر ومسائل سياسية مختلفة مرتبطة بها كقضايا الحدود الاستراتيجية بين الدول ، والعامل السكاني ، ومناطق النفوذ والتوسع الاستعماري ، ومصادر المواد الخام وغيرها.
- ان الجغرافيا بفروعها المختلفة الطبيعية والبشرية والاقتصادية توفر لصانع القرار السياسي معلومات مهمة تعينه في سلوكه السياسي وتساعده على اتخاذ القرارات خاصة في أوقات السلم والحرب والتحالف والحياد وحالات الصراع والتعاون في العلاقات الدولية . **(11)**

4- علاقة علم السياسة بعلم الاجتماع :

- يهتم علم الاجتماع بكل أنماط السلوك الاجتماعي من عادات وتقاليد وثقافة وقيم ، فهو بالضرورة يهتم بالسلوك السياسي كونه سلوك اجتماعي في نهاية المطاف . ضف الى ذلك ان علم السياسة نشأ كجزء من علم الاجتماع ، ولازالت السياسة كنشاط تنطلق من المجتمع بكل تركيباته وفئاته الاجتماعية والثقافية والدينية والاقتصادية.**(12)**
- وقد نمت العلاقة بين السياسة والاجتماع الى حد وجود ما سمي بعلم الاجتماع السياسي Political Sociology / Sociologie Politique الذي يأخذ في اعتباره ان الحياة السياسية مرتبطة بالتطورات الاجتماعية . ويتناول العلاقات المشتركة بين السياسة والانسان والمجتمع (أي دراسة أوجه نشاطات الفرد الاجتماعية المختلفة مستقلة أو مجتمعة ،ودراسة التغييرات السياسية والاجتماعية في المجتمع والسلطة).
- علم الاجتماع يقدم لعلم السياسة معلومات اجتماعية مهمة : كعوامل قيام القيادة ودرجة تماسكها + معرفة الرأي العام واتجاهاته ازاء قضايا سياسية معينة أو عدة قضايا + يقدم معلومات متعلقة بالعادات والتقاليد والتيارات السياسية والاجتماعية داخل الدولة + ومعرفة نشاطات جماعات المصالح و تنظيماتها المختلفة .

- أما علم السياسة فيقدم لعلم الاجتماع الحقائق المتصلة بمؤسسات الدولة وأجهزتها وفعالياتها ومدى تأثيرها على أفراد المجتمع ، فضلا عن الآراء والنظريات السياسية والايديولوجيات القائمة...الخ (13)

5- علاقة علم السياسة بعلم الاقتصاد

- يهتم الاقتصاد عموما بتوزيع الموارد وتلبية حاجات الأفراد المادية بصفة متساوية داخل المجتمع ولهذا وجب وضع سياسات اقتصادية تهدف الى تعبئة الموارد والمحافظة عليها وتثمين استخدامها .
- وعلم السياسة يهتم بدراسة الجهود التي يبذلها الفرد بغرض اشباع حاجاته ورغباته المادية ، هذه الجهود تخضع لقواعد وأسس المجتمع السياسي . وهنا يأتي علم الاقتصاد السياسي ليتناول مهمة السلطة السياسية في الاشراف على الشؤون الاقتصادية في المجتمع .
- وكان الاقتصاد الى وقت قريب أحد فروع علم السياسة باعتبار السياسة تسيطر على جميع النشاطات الانسانية بما فيها النشاطات الاقتصادية لذا اطلق عليه " الاقتصاد السياسي" .
- فالدولة والسلطة السياسية تحدد أهدافها السياسية في تبني النظام الاقتصادي المطلوب رأسمالي كان ام اشتراكي ام نظاما مختلطا بين الاثنين.. لكن في جميع الحالات فان الدولة تتدخل في الشأن الاقتصادي عبر القوانين والتشريعات الخاصة التي تحقق الهدف الاقتصادي في زيادة ثروتها وقوتها وفي استغلال الموارد المختلفة لاشباع حاجات المواطنين من السلع والخدمات .(14)

6- علاقة علم السياسة بعلم النفس:

- هناك علاقة بين علم السياسة وعلم النفس على اساس ان تصرفات الفرد ليست رشيدة بالأساس لان الفرد يتأثر بالعواطف والانفعالات في المواقف السياسية بل ان الأفراد لهم اتجاهات ومواقف تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على آرائهم السياسية .
- فعلم النفس يهدف الى فهم الطبيعة الانسانية وحاجات وغرائز الفرد والعواطف والاحاسيس المتعلقة بعدة أشياء كالخوف والطمأنينة ، والعنف ، وحب الخير او الميل الى الشر والعدوان ، والأنانية وغير ذلك من الصفات التي تقود السلوك الانساني ..وبالتأكيد فان كل هذه الطبائع والحاجات والغرائز تحكم السلوك السياسي للفرد ...
- ولذلك فان علم النفس السياسي يهتم بمدى تأثير العوامل النفسية المختلفة على السلوك السياسي للفرد سلبا أو ايجابا وكيفية توجيهه باتجاه مناسب ...وأن التحليل النفسي للأفراد والجماعات والقادة والحكام يفيد في معرفة السياسة الواجب اتباعها بناء على العوامل النفسية(15) .

7- علاقة علم السياسة بالإدارة:

- تتجسد علاقة الادارة بالسياسة من كون الأولى تعتبر أداة من أدوات النظام السياسي لتحقيق الأهداف السياسية للدولة . فالسلطة التنفيذية لا تستطيع تنفيذ قراراتها الا من خلال سلسلة من العمليات الادارية من القمة الى القاعدة.
- وكل قرار سياسي يحتاج الى دائرة او جهة معينة كالوزارة و المؤسسة وغيرها من الهيئات الادارية الأخرى على مستوى المقاطعة أو الولاية أ والبلدية ...الخ
- ويتوقف نجاح العملية السياسية و فشلها على مدى فعالية ومدى كفاءة الجهاز الاداري القائم. **(16)**

8- علاقة علم السياسة بالأخلاق :

- هناك علاقة بين علم السياسية والأخلاق أو الفلسفة الاخلاقية Ethics or moral philosophy .. فأي عمل سياسي قد يثير التساؤل هل هو على صواب او على خطأ مما يثير المعايير الأخلاقية في العمل السياسي.
- ولأن علم الاخلاق هو ذلك العلم الذي يبحث في تقدير ما هو خطأ أو صحيح من الأعمال وما هو خير أو شر وهذه المفاهيم الأخلاقية تلتقي مع السياسة والعلوم السياسية في جوانب عديدة ، سيما وأن أصولهما مرتبطتان ارتباطا وثيقا بنشأة الدولة . فالدولة في نشأتها كانت من أجل الخير والصواب في حياة المجتمعات الأولى ولم يكن هناك فرق بين الأخلاق والأفكار السياسية .
- ومع تطور المجتمعات وظهور المصالح والنزاعات بين الأفراد والجماعات تحولت الكثير من العادات والقيم الأخلاقية الى قوانين حتى تكون المثل الأخلاقية مثلا سياسية. **(17)**
- كما ان علم الأخلاق يرتبط أيضا بالفرد وسلوكه وعلاقته بالآخرين ويعالج القيم التي تتحكم فيه والالتزام الأخلاقي بالصواب بينما علم السياسة يرتبط بمشكلة الحكم والسلطة ... ورغم محاولات بعض المفكرين (من امثال ميكيافللي وهوبز ...الخ) الفصل بين الأخلاق والسياسة من منطلق سعي الحاكم الى تحقيق أهدفه السياسية بشتى الطرق ومهما كانت الوسائل التي يستخدمها ، إلا ان هناك اتجاه آخر يدعو الى ارتباط السياسة بالأخلاق على اعتبار ان النشاط السياسي هو بالأساس نشاط اجتماعي يهدف الى المحافظة على المجتمع بوجود نظام للقيم الاخلاقية التي تسيره : كالحرية والعدالة والمساواة والدفاع عن الوطن والشعب ونبذ العنصرية والظلم والاستغلال والحروب العدوانية ...الخ وهذا النظام للقيم الاخلاقية ينطبق على العلاقات بين الأفراد والسلطة وبين الأفراد والهيئات داخل المجتمع الواحد ، كما ينطبق على السياسة الدولية والعلاقات الدولية ، وكل ذلك انطلاقا من قاعدة معيارية " ما هو خطأ أخلاقيا لا يمكن أن يكون صوابا سياسيا.**(18)**

- ان الفساد السياسي مثلا الذي يسود في الكثير من الدول سواء كانت متقدمة أم دولا نامية إنما هو بسبب التدني الأخلاقي مما يضعف الدولة ويفقد مصداقيتها ويفقد ثقة الأفراد بالسلطة الحاكمة، وهوما ينطبق كذلك على الدول التي تستخدم وسائل لاأخلاقية أخرى كأسلحة الدمار الشامل وغيرها .(19)

هوامش ومراجع المحور الثالث :

1- محمد علي العويني ، العلوم السياسية دراسة في الأصول والنظريات والتطبيق ، القاهرة : عالم الكتب 1988 ص4

2- أحمد قحطان الحمداني ، المدخل الى العلوم السياسية ، عمان : دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2012 ص.112.

3- المرجع نفسه ، ص.113.

4- المرجع نفسه ، ص.113.

5- المرجع نفسه ص.118.

6- المعهد التطويري، المدخل لعلم السياسة، ط2، السلسلة التطورية، النجف: دار المعمورة، 2011، ص 42

7- أحمد قحطان الحمداني ، المدخل الى العلوم السياسية ، عمان : دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2012 ص.119.

8- المعهد التطويري، المدخل لعلم السياسة، ط2، السلسلة التطورية، النجف: دار المعمورة، 2011، ص 42

9- المرجع نفسه ،ص43 .

10- المرجع نفسه ، ص 42 .

11- أحمد قحطان الحمداني ، المدخل الى العلوم السياسية ، عمان : دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2012 ، ص116

12- المرجع نفسه، ص.108

13- المرجع نفسه، ص.108

14- المرجع نفسه، ص.109

15- المرجع نفسه، ص.114

16- المرجع نفسه، ص.121

17- المرجع نفسه، ص.106

18- المرجع نفسه، ص.106

19- المرجع نفسهن ص.107

السؤال النموذجي للمحور الثالث

ما علاقة علم السياسة بعلم الاجتماع؟

المحور الرابع

مناهج البحث في علم السياسة

مناهج البحث في علم السياسة

مقدمة

أولا: مفهوم البحث العلمي :

ثانيا: المنهج والبحث السياسي :

ثالثا: مناهج البحث في العلوم السياسية .

مقدمة

تكتسب مناهج البحث في علم السياسة أهمية خاصة، إذ تُعدّ الأساس الذي يُبنى عليه البحث العلمي، من حيث اختيار الإشكالية، وتحديد الإطار النظري، واختيار أدوات التحليل المناسبة.

يعتمد علم السياسة على مناهج علمية كثيرة ومتنوعة لفهم الظواهر السياسية وتحليلها سواء على مستوى الدولة والنظام السياسي أو على مستوى النظام الدولي.

نتناول في هذا المحور ثلاثة عناصر: مفهوم البحث العلمي وأهميته في علم السياسة، المنهج والبحث السياسي، وأهم المناهج المستعملة في العلوم السياسية، على اعتبار أن المنهج في البحث السياسي يعتبر من الأدوات الأساسية التي تساعد على دراسة القضايا السياسية بطريقة موضوعية ومنهجية. وأن البحث العلمي لا يقتصر على جمع البيانات والمعلومات بل يقوم على تحليلها وفق قواعد وأسس معرفية واضحة.

أولا: مفهوم البحث العلمي

- مفهوم العلم :

- يعتبر العلم واحدا من النشاطات البشرية التي لعبت أدوارا مهمة ومختلفة عبر مراحل تطور الانسانية ، وهو من وجهة النظر التقليدية مجموعة من المعارف الانسانية التي تتضمن المبادئ والفرضيات والحقائق والقوانين والنظريات التي كشفها العلم ونظمها بهدف تفسير ظواهر الكون.
- والعلم هو مجموعة من القواعد والمبادئ التي اثبتت التجربة صحتها والتي تتعلق بجانب معين من جوانب الحياة وكذلك العلم يقتضي توفر منهج ، موضوع ، والقدرة على التنبؤ بدقة وم ثم التعميم ....وهذان الشرطان : القدرة على التنبؤ بدقة والتعميم غير متوفرين بدقة في فام السياسة لكن الباحثين السياسيين يحاولون دائما ابتكار مناهج وطرق كفيلة بتفسير الظاهرة السياسية المتغيرة وتطوير المعرفة السياسية خدمة للمواطن.

- يعرف العلم بأنه نشاط يهدف الى زيادة قدرة الانسان على السيطرة على الطبيعة .
- ويعرف أيضا أنه " جهد انساني عقلي منظم وفق منهج محدد في البحث يشتمل على خطوات وطرق محددة ويؤدي الى معرفة عن الكون والمجتمع والفرد ، يمكن توظيفها (هذه المعرفة) في تطوير أنماط الحياة وحل المشكلات " .
- يهدف العلم الى فهم الظواهر والتنبؤ والتحكم بها : ففهم الظاهرة هي العملية الأساسية التي يستند عليها للوصول الى ادراك واع للظاهرة وخصائصها المميزة وعلاقتها بغيرها من الظواهر الأخرى... أما التنبؤ فيهتم بما سوف يحدث في المستقبل لأنه بمثابة اختبار لمجموعة من العلاقات القائمة بين متغيرات أو ظواهر أو أحداث تقبل الملاحظة. وبتحقق هدف التنبؤ يتوفر للإنسان فرصة السيطرة على الظواهر والتحكم في العوامل المؤدية لحدوثها وتوجيهها بالطريقة التي تجعل هذا الحدوث لصالح الانسان ومنفعته.
- بشكل عام يهدف العلم الى :
  - ← وصف الظواهر وتفسيرها.
  - ← التنبؤ بما سيحدث مستقبلا بالاستفادة من النماذج التي تم التوصل اليها من دراسات سابقة .
  - ← ضبط الظواهر وتقويمها وضبط العوامل المؤثرة فيها ونتائجها.
  - ← تنمية النشاط العقلي من خلال أساليب التفكير المنظمة.
  - ← اكتشاف التطبيقات العلمية للمعرفة النظرية والتي قد تؤدي الى وسائل وأساليب ومنتوجات تخدم التطور البشري.

- مفهوم البحث العلمي :

- فيما يخص البحث Reasearch / Recherche هناك تعريفات عديدة ومختلفة معظمها يدور حول فكرة واحدة تؤكد أنه وسيلة للاستقصاء الدقيق والمنظم يقوم بها الباحث لاكتشاف حقائق أو علاقات جديدة تساهم في حل مشكلة ما.
- يعرف البحث العلمي (تعريف Hillway) بأنه وسيلة للدراسة يمكن بواسطتها الوصول الى حل لمشكلة محددة وذلك عن طريق التقصي الشامل والدقيق لجميع الشواهد والأدلة التي يمكن التحقق منها والتي تتصل بهذه المشكلة.
- من التعريفات الشائعة للبحث العلمي ما يلي :

- هو طريقة أو محاولة منظمة يمكن أن توجه لحل مشكلات الانسان في مجالات متعددة ، وهو مجموعة الجهود المنظمة التي يقوم بها الانسان مستخدما الأسلوب العلمي وقواعد الطريقة العلمية في سعيه لزيادة سيطرته على بيئته واكتشاف ظواهر وتحديد العلاقات بين هذه الظواهر.
- هو الوسيلة التي يمكننا عن طريقها الوصول الى الحقيقة أو مجموعة الحقائق في موقف من المواقف ، ومحاولة اختبارها للتأكد من صلاحيتها في مواقف أخرى ، وتعميمها لنصل الى نظرية ، وهي هدف كل بحث علمي .
- وعلى الرغم من تعدد التعريفات للبحث العلمي وعدم اتفاق الباحثين على تعريف محدد بسبب تعدد اساليب البحث العلمي وعدم تحديد مفهوم العلم ، إلا أن جميع تعريفات البحث العلمي تشترك في النقاط التالية :
  - ← أنه محاولة منظمة أي تتبع أسلوبا أو منهجا معينا ولا تعتمد على الطرق غير العلمية .
  - ← يهدف البحث العلمي الى زيادة الحقائق والمعلومات التي يعرفها الانسان وتوسيع دائرة معارفه ليكون أكثر قدرة على التكيف مع بيئته والسيطرة عليها.
  - ← يشمل جميع ميادين الحياة وجميع مشكلاتها ، ويستخدم في جميع المجالات على حد السواء.
- عموما هناك أربعة أهداف أساسية تسعى البحوث العلمية لتحقيقها :
  - ← الهدف الأول : استعراض المعرفة الحالية وتحليلها واعادة تنظيمها .(وهذا يمكن ان يكون اسلوبا تدريبيا لطلاب البحث وغالبا ما يكون البحث نظريا مكتبيا)
  - ← الهدف الثاني : وصف موقف معين أو مشكلة محددة (البحوث النظرية)
  - ← الهدف الثالث : بناء أو تكوين نموذج جديد (وهو أعقد البحوث وأكثرها كلفة)
  - ← الهدف الرابع : وضع تفسيرات وتحليلات لشرح ظاهرة أو مشكلة معينة (وهو النوع المثالي الذي يعتمده الباحثون المهنيون)

- <u>خصائص البحث العلمي وأهدافه</u>

- يتصف البحث العلمي بمجموعة مترابطة من الخصائص الأساسية التي لا بد من توافرها لتحقيق أهدافها ، يلخصه sekran على النحو التالي :
  - ← الموضوعية .
  - ← الدقة والاختبارية .
  - ← امكانية تكرار النتائج.

← التبسيط والاختصار .

← ان يكون للبحث العلمي غاية أو هدف.

← استخدام نتائج البحث العلمي لاحقا في التنبؤ بحالات ومواقف مشابهة .

ثانيا : المنهج والبحث السياسي

- مفهوم المنهج العلمي:

- المنهج العلمي هو الطريق الذي يختاره الباحث في إعداد بحثه والوصول الى نتائج علمية دقيقة عن طريق استخدام المناهج البحثية المختلفة .
- المنهج العلمي هو الطريق المؤدي الى الكشف عن الحقيقة أما الوسيلة للوصول الى هذه الحقيقة فالباحث يستعمل عدة ادوات لجمع البيانات والمعلومات منها : الملاحظة + العينة + المقابلة + الاستبيان + اساليب القياس والوسائل الاحصائية . كما يستخدم مختلف المناهج البحثية المعروفة كالمنهج الوصفي أو التاريخي أو القانوني أو التجريبي أو المقارن ...الخ
- في تصنيف مناهج البحث العلمي :
- تتعدد مناهج البحث العلمي بتعدد الباحثين واختلاف تخصصاتهم ومداركهم المعرفية وكذلك تختلف المناهج باختلاف الظواهر المدروسة . وما يصلح منها لظاهرة معينة قد لا يلائم ظاهرة أخرى نظرا لاختلاف الظواهر في خصائصها وموضوعاتها.
- على هذا الاساس لا يمكن الكلام عن منهج واحد في لعلوم الاجتماعية عموما والعلوم السياسية خصوصا وانما مناهج متنوعة يمكن تصنيفها الى نوعين : النوع الأول : المناهج النوعية أو الكيفية Méthodes Qualitatives والنوع الثاني : المناهج الكمية Méthodes quantitatives

← المناهج النوعية Méthodes Qualitatives : هي المناهج الكيفية التي لا تشمل على قياس أو علاقات عددية احصائية قياسية وانما تأخذ في الاعتبار الخصائص والفروق الكيفية بين المسائل والظواهر أو الأشياء المدروسة ، تستخدم عادة في معالجة كثير من الموضوعات السياسية وتشمل مثلا المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي والمنهج المقارن والمنهج المؤسسي ومنهج تحليل النظم وغيرها.

← المناهج الكمية Méthodes quantitatives : وهي تلك التي تشمل على قياس أو عمليات حسابية أو علاقات عددية : كالمنهج الاحصائي أو التحليل الاحصائي ، البرمجيات ، تحليل المعلومات والبيانات وتستخدم هذه المناهج الكمية في المسائل المتعلقة أساسا بالوحدات النمطية كبيرة العدد كالعملية الانتخابية والناخبين.

- وهناك تصنيف آخر لمناهج البحث العلمي وتتمثل في طريقتين أساسيتين للبحث في أي علم من العلوم بما فيها العلوم السياسية والاجتماعية : الطريقة الاستنباطية (المنهج الاستنباطي) Méthode Déductive والطريقة الاستقرائية (المنهج الاستقرائي) Méthode Inductive .وكلتا الطريقتين تستعمل في العلوم السياسية.

← المنهج الاستنباطي Méthode Déductive (الاستدلال Raisonnement من العام الى الخاص) : الاستنباط أو الاستنتاج يعني استخدام قوانين المنطق في إثبات أو الاستدلال على نتيجة ما من فرض أو أكثر . يبدأ الباحث بموجب هذه الطريقة بالتدرج من الأعم الى الأخص فيقوم بفرض مبادئ عامة على اساس انها صحيحة ثم ينتقل منها عن طريق الترتيب المنطقي المتسلسل الى مبادئ فرعية . مثلا : كأن يفترض الباحث ان نظرية فصل السلطات ضرورية لنظام الحكم ثم ينتقل من تلك النظرية العامة الى نظريات جزئية تتفرع منها وتقوم عليها دراساته لمختلف فروع الحياة السياسية المتعلقة بالموضوع .

← المنهج الاستقرائي Méthode Inductive (الاستدلال من الخاص الى العام) : الاستقراء هو نوع من التفكير واسلوب للدراسة يتتبع الجزيئيات للتوصل الى حكم كلي . والاستقراء كمنهج للبحث يعني اتباع أسلوب تجريبي في دراسة الظواهر ننتقل فيه من الحقائق الفردية الى الفروض العامة . هنا يتدرج الباحث بموجب الطريقة الاستقرائية في بحثه بالصعود من الأخص الى الأعم فهو يلاحظ هنا الوقائع الفردية المتعددة ليستخلص منها المبادئ العامة التي يجب أن تحكمها . مثلا : كأن يدرس الباحث علاقة " القاضي " بالمنفذ لاحكامه ثم يدرس علاقة "القاضي" بالمشرع ، ثم علاقة المشرع بالحاكم ، ثم يستخلص من تلك الدراسات الجزئية أن مبدأ الفصل بين السلطات ضروري لنظام الدولة .

- في أغلب العلوم نجد ان البحوث تجمع بين الطريقتين ، فيبدأ الباحث بدراسة الوقائع المتعددة والتيارات السياسية المختلفة (الطريقة الاستقرائية) ثم يستخدم الاستنباط المنطقي (الاستنتاج) لإيجاد تفسير جامع شامل لهذه الظواهر المختلفة .

- أسس البحث السياسي

- أولا : الأساس العلمي : ويتعلق هذا الأساس بعلمية السياسة من منطلق أنها ظاهرة كالظواهر الطبيعية ، والمعرفة السياسية هي معرفة علمية (فلكل نتيجة سبب) . لابد من ملاحظة هذه الظواهر كما هي في الواقع وليس كما يجب ان تكون + ولابد التعرف على أسبابها وعلى العلاقات القائمة بينها + والتحقق من صحة هذه المعرفة بالتجربة المنطقية لأن المعرفة العلمية تعتمد على

الوصف والتحليل الموضوعي والدراسة الشاملة من أجل اكتشاف القوانين التي تخضع لها الظواهر + ومعرفة هذه القوانين تساعد على التنبؤ بما سيحدث في المستقبل وامكانية التحكم ببعض العوامل الاساسية التي تسبب ظاهرة معينة أو تمنع وقوعها . فمثلا : دراسة أسباب الثورات أو الانقلابات كظاهرة واقعية وتاريخية تسمح بتوقع قيام ثورات وانقلابات في دول مختلفة بسبب تشابه العوامل والظروف .

- والأساس العلمي يعتمد على : الملاحظة (التعرف على الظاهرة) + الفرض العلمي (وضع فرضيات لتفسير واقعة أو حادثة) + التجربة العلمية (أي إخضاعها الى التجربة)
- ثانيا : الأساس الاجتماعي : ينطلق هذا الأساس كون الظاهرة السياسية هي ظاهرة اجتماعية مرتبطة بالسلوك الانساني المتغير . لذلك اعتماد هذا الأساس يتطلب جهدا في معرفة الأحداث السياسية وملاحظة الأسباب الموضوعية والذاتية لكل حدث .

- خطوات البحث السياسي

- تبدأ خطوات البحث السياسي من تصور واضح للمشكلة أو الحالة أو الظاهرة السياسية المراد دراستها والرغبة في معالجتها وانسجام موضوعها مع ميولات الباحث ويمكن اجمال او متابعة خطوات البحث السياسي كما يلي :
- المرحلة الأولى : مرحلة اختيار الموضوع : تحديد موضوع البحث بشكل واضح من ناحية المفردات أو المكان أو الزمان ، الحرص على ان لا يكون موضوع البحث ضيقا للغاية بحيث يصبح البحث عديم الجدوى ، وان لا يكون شديد الاتساع بحيث يتعذر تناوله بشكل معمق ، ثم الاطلاع على موضوع البحث من خلال الدراسات السابقة المتعلقة به والمصادر المتوفرة.
- المرحلة الثانية : تحديد المشكلة البحثية : بمعنى صياغة السؤال الرئيسي واسئلته الفرعية التي تظهر فيه العلاقة الموجودة بين متغيرات البحث أو عناصره الأساسية .
- المرحلة الثالثة : تحديد الفرضيات البحثية : صياغة الفروض العلمية والتي هي عبارة عن حل مؤقت أو تفسير مؤقت يضعه الباحث لحل مشكلة البحث ، أو هي عبارة عن حكم أو نتيجة أو اجابة محتملة لأسئلة البحث أو حل مقترح لاشكالية البحث يتبناه الباحث يحاول اثبات صحته من خلال البحث .
- المرحلة الرابعة : وضع خطة البحث : بمعنى تحديد اطار البحث واعتماد منهجية معينة ملائمة مع موضوع البحث تشمل أبعاد وحدود الموضوع المدروس تكون منسجمة متسلسلة ومتناسقة .

- المرحلة الخامسة : جمع المعلومات وتحليلها : البحث عن المصادر الأساسية والثانوية والمراجع والكتب والدراسات المنشورة في الدوريات والمجلات وكل الوثائق الضرورية ، وجمع البيانات والمعلومات الخاصة بموضوع البحث والقيام بعملية التحليل والتفسير على أساس كمي أو نوعي حسب الموضوع المطروح أو الاثنين معا للتوصل الى العوامل والأسباب الحقيقية التي أثرت على الحدث السياسي المدروس.
- المرحلة السادسة : الوصول الى النتائج : وفيها يتم كتابة البحث في شكله النهائي والخروج في النهاية بالاستنتاجات والنتائج المتوصل اليها من خلال دراسة وتتبع الموضوع المدروس .

ثالثا: مناهج البحث في العلوم السياسية .

- اعتمد الباحثون السياسيون على مناهج عديدة في البحث السياسي وحاولوا محاكاة المناهج العلمية في العلوم الطبيعية (المناهج التجريبية) ولكن رأى البعض صعوبة تطبيقها على الظواهر الاجتماعية والسياسية .
- ولأن غالبية البحوث العلمية تعتمد على المنهج التجريبي في تحليل الظواهر وتسعى لاستخدام خطوات بحث علمية من : تجريب – ملاحظة – فرضيات – ثم التحليل وتعميم النتائج والقدرة على التنبؤ ، إلا ان البحوث السياسية التي استخدمت نفس المناهج والخطوات العلمية وجد أصحابها صعوبات الوصول الى تحليل الظواهر السياسية والاجتماعية تحليلا علميا دقيقا – كون البحوث السياسية بحوثا اجتماعية تتسع لأفكار ومتغيرات عديدة – ووجدوا أن النتائج لا تكون نتائج مطلقة وانما نسبية واحتمالية وليست حتمية .
- ويرى الباحثون السياسيون أن نتائج تحليل الظواهر السياسية بالاعتماد على المناهج العلمية التجريبية تكون نسبية لعدة اعتبارات:
  - ← أن الظاهرة السياسية ظاهرة انسانية اجتماعية تتعلق بسلوك الفرد المضطرب والمتقلب دائما والمتغير باستمرار.
  - ← أن الباحث في العلوم السياسية خصوصا والعلوم الاجتماعية عموما يحاول اخضاع نتائج البحث والدراسة لميوله وخلفياته الفكرية.
  - ← أن ندرة وعدم صحة المعلومات في ميدان العلوم الاجتماعية في كثير من الأحيان ، يصعب على الباحث الوصول الى نتائج دقيقة أو مطلقة أو حتمية.

- وعلى هذا الأساس واجهت البحوث السياسية كباقي العلوم الاجتماعية صعوبات تطبيق المنهج التجريبي لتحليل الظواهر السياسية والاجتماعية ، لكنه بالمقابل اعتمد علم السياسة مناهج بحث وأساليب تحليل أخرى تقرب الباحث السياسي من تحليل الظاهرة السياسية منها : المنهج التاريخي ، المنهج الوصفي التحليلي، المنهج المقارن ، دراسة الحالة ، تحليل المضمون ، المنهج الاحصائي بالإضافة الى المناهج التحليلية الأخرى الخاصة بدراسة النظم السياسية والعلاقات الدولية : كالمنهج المؤسسي ، ومنهج تحليل النظم ، والمنهج البنائي – الوظيفي ومنهج صنع القرار... وغيرها من المناهج وأساليب التحليل الأخرى.
- من أهم مناهج البحث السياسي: سنتناول بعض هذه المناهج في النقاط التالية :
  - **<u>المنهج التاريخي</u>**:
- في الدراسات والبحوث السياسية يطلق على هذا المنهج بالمنهج الاسترادادي ، وهو المنهج الذي يستند الى الأحداث التاريخية في فهم الحاضر والمستقبل ، إذ لا يمكن فهم وادراك أية حالة سياسية ألا بالعودة الى جذورها التاريخية وتطورها سواء أكانت حالات سلبية أم ايجابية ، ومن ثم بناء تصورات وتقديم تعميمات يمكن استخدامها بشكل صحيح **(1)**
- والمنهج التاريخي يركز على دراسة الماضي من أجل فهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل.. ويستخدم كذلك في دراسة الحاضر من خلال دراسة ظواهره وأحداثه وتفسيرها بالرجوع الى أصلها وتحديد التغيرات والتطورات التي تعرضت لها ومرت عليها والعوامل والأسباب المسؤولة عن ذلك والتي منحتها صورتها الحالية .**(2)**
- من الانتقادات الموجهة للمنهج التاريخي : وعلى الرغم من أن المنهج العلمي يقدم وصفا دقيقا للماضي، إلا انه لا يقوم على الملاحظة البشرية للظواهر والأحداث ولا يعتمد على التجربة العلمية للوصول الى الحقائق (مصدر المعرفة الأساسي فيه هو الآثار والسجلات التاريخية وأحيانا الأفراد والناس) . وينتقد هذا المنهج من زاوية كون الأحداث التاريخية ومعالجتها لمشاكلها إنما هي مغايرة للوقت الحاضر ، وأن لكل جيل أو عصر مشكلات نوعية خاصة به، وأن الدولة في العصر الراهن لا تهتم بالعمليات التاريخية قدر اهتمامها بالقيم والأهداف الواقعية التي تتخطى حدود مقولة الزمان .**(3)**
- كذلك فان المنهج التاريخي بحكم دراسته للماضي لا يمكن الباحث من استرجاع الظواهر والسيطرة عليها أو التأثير فيها ، لذلك فان النتائج والمعرفة التي يتم التوصل اليها من خلال تطبيق

المنهج التاريخي تكون غير دقيقة بالمعايير العلمية الحديثة لانها غير كاملة وتستند الى براهين وأدلة جزئية .(4)

- ورغم ذلك فان الدراسات الحديثة المتعلقة بالنظم السياسية ، وعلاقات الدول ،ووسائل تسوية الخلافات ، والدبلوماسية ، تستعين بالتجارب التاريخية لاستخلاص الدروس والعبر ، والمطلوب من الباحثين التثبت من الوقائع التاريخية ، والدقة والموضوعية في عرضها. (5)

- **المنهج الوصفي التحليلي :**

- يستخدم المنهج الوصفي في دراسة الأوضاع الراهنة من حيث خصائصها ، أشكالها ، وعلاقاتها ، والعوامل المؤثرة في ذلك ، وهذا يعني أن هذا المنهج يهتم بدراسة حاضر الحوادث والظواهر بعكس المنهج التاريخي الذي يدرس الماضي . والملاحظ ان المنهج الوصفي يشمل في الكثير من الأحيان على عمليات تنبؤ لمستقبل الظواهر والأحداث التي يدرسها . أما هدفه الأساسي فهو فهم الحاضر لتوجيه المستقبل وذلك من خلال وصف الحاضر بتوفير بيانات كافية لتوضيحه وفهمه ثم اجاء المقارنات وتحديد العلاقات بين العوامل وتطوير الاستنتاجات من خلال ما تشير اليه البيانات . (6)
- ويرتبط استخدام المنهج الوصفي غالبا بالدراسات الانسانية وبالدراسات الاجتماعية وبالدراسات السياسية.. فهو (المنهج الوصفي) يقوم على رصد ومتابعة دقيقة لظاهرة ما من حيث المحتوى والمضمون والوصول الى نتائج وتعميمات تساعد في فهم الواقع وتطويره. (7)

- **أسلوب دراسة الحالة: Case Study :**

- يستخدم هذا الأسلوب (أو المنهج كما يسميه البعض) في العديد من الدراسات التي تحتاج لدراسة حالة معينة أو ظاهرة بعينها ، كالفرد أو المؤسسة أو الدولة أو الأحزاب السياسية وغيرها . ويجب التوضيح أن دراسة الحالة هي احدى الدراسات الوصفية . ويقوم هذا الاسلوب على جمع بيانات ومعلومات كثيرة وشاملة عن حالة فردية واحدة أو عدد محدود من الحالات وذلك بهدف الوصول الى فهم أعمق للظاهرة المدروسة وما يشبهها من ظواهر ، حيث تجمع المعلومات والبيانات عن الوضع الحالي للحالة المدروسة وكذلك عن ماضيها وعلاقاتها من أجل فهم أفضل وأعمق لمجتمع البحث الذي تمثله (8)
- ويتم جمع البيانات في مثل هذا الاسلوب بوسائل وأدوات بحث متعددة منها المقابلة الشخصية – الاستبيان –الوثائق والمنشورات ..الخ . ومع أن هذا الأسلوب يؤدي الى كشف الكثير من الحقائق والمعلومات الدقيقة عن الحالة المدروسة، إلا أن ما يتم التوصل اليه من نتائج لا يمكن تعميمه

على جميع الحالات الأخرى ، إلا في حالة أ، يتم التوصل الى نفس النتائج من عدد كاف من الحالات المماثلة ومن نفس المجتمع ، فعندئذ يمكن تعميم النتائج على باقي أفراد المجتمع الدراسة. **(9)**

- من سلبيات هذا الاسلوب : صعوبة تعميم نتائج أسلوب دراسة الحالة على حالات أخرى مشابهة للظاهرة المدروسة خصوصا اذا كانت العينة غير ممثلة لمجتمع الدراسة . + تحيز الباحث في بعض الأحيان عند تحليل وتفسير نتائج الظاهرة المدروسة ، ما يجعل الباحث عنصرا غير محايد وبالتالي تبتعد النتائج عن الموضوعية .

- **<u>المنهج المقارن</u>:**

- المنهج المقارن هو ذلك النشاط الفكري الذي يستهدف إبراز أوجه التشابه والاختلاف بين الظواهر المتقاربة . ويقوم هذا المنهج على معرفة كيفية ولماذا تحدث الظواهر من خلال مقارنتها مع بعضها البعض من حيث أوجه الشبه والاختلاف فيما بينها ، وذلك من أجل التعرف على العوامل المسببة للحادثة أو الظاهرة المعنية والظروف المصاحبة لذلك ، والكشف عن الروابط والعلاقات أو أوجه الشبه والاختلاف بين الظواهر في البيئات المختلفة . **(10)**

- الى جانب هذه المناهج التي تستعمل في تحليل الدراسات السياسية

- هناك مناهج أخرى يمكن ذكرها كما يلي :

- المنهج المثالي +المنهج الاحصائي + المنهج العلمي التجريبي + المنهج السلوكي + المنهج المؤسسي + منهج الجماعة + منهج تحليل النظم (دفيد إيستون)+ المنهج البنائي –الوظيفي + منهج الاتصالات (كارل دويتش) + منهج صنع القرار ...الخ .

هوامش ومراجع المحور الرابع

1- أحمد قحطان الحمداني ، المدخل الى العلوم السياسية، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2012، ص 83.

2- ربحي مصطفى عليان، البحث العلمي: اسسه، مناهجه وأساليبه و اجراءاته، الأردن: بيت الأفكار الدولية، 2001، ص 41.

3- أحمد قحطان الحمداني ، المدخل الى العلوم السياسية، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2012، ص 83.

4- ربحي مصطفى عليان، البحث العلمي: اسسه، مناهجه وأساليبه واجراءاته، الأردن: بيت الأفكار الدولية، 2001، ص 41.

5- أحمد قحطان الحمداني ، المدخل الى العلوم السياسية، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2012، ص 83.

6- ربحي مصطفى عليان، البحث العلمي: اسسه، مناهجه وأساليبه واجراءاته، الأردن: بيت الأفكار الدولية، 2001، ص 47.

7- المرجع نفسه، ص18.

8- المرجع نفسه، ص 51.

9- المرجع نفسه، ص 52.

10- المرجع نفسه، ص 64.

السؤال النموذجي للمحور الرابع

ما هي خطوات البحث السياسي؟

المحور الخامس

موضوعات علم السياسة

موضوعات العلوم السياسية

مقدمة

أولا: موضوعات العلوم السياسية حسب اليونسكو UNESCO

ثانيا: تعدد مواضيع واختصاصات العلوم السياسية

مقدمة

- عند الحديث عن العلوم السياسية أو عندما نقول علوم سياسية فان المواضيع المتعلقة بها كثيرة وواسعة ... ولا شك أن المواضيع المتعلقة بعلم السياسة كعلم السلطة والدولة هي أقل من مواضيع " العلوم السياسية ".. لذلك طرحت مواضيع أخرى متشابهة أو متباينة لتلك المواضيع.
- إذا تم تناول المواضيع من زاوية استقلالية علم السياسة نجد في مفردات هذا العلم ما أقرته نخبة من علماء السياسة في منظمة اليونسكو عام 1948 م الذين قسموا مواضيع العلوم السياسية الى أربعة فروع رئيسية.

أولا :مواضيع العلوم السياسية حسب اليونسكو UNESCO

1- النظرية السياسية : تشمل على دراسة النظريات التي وضعت لتحديد علاقة الفرد بالدولة (مدى خضوعه لها) + دراسة تاريخ الأفكار السياسية التي تحتوي على دراسة تاريخية للنظريات السياسية وتطورها على مر الزمن .

2- المؤسسات السياسية : وتضم : الدستور + الحكومة المركزية + الحكومة الاقليمية والمحلية + الادارة العامة + وظائف الحكومة الاقتصادية والاجتماعية + المؤسسات السياسية المقارنة .

3- الأحزاب السياسية والرأي العام: وتضم : دراسة الأحزاب السياسية وكيفية تكوينها ومدى قوتها في الحياة العامة + الفئات أو الجمعيات + مشاركة المواطن في الحكومة والادارة +دراسة الرأي العام وكيفية تكوينه وطرق قراءته وقياسه وتوجيهه.

4- العلاقات الدولية: وتضم : السياسة الدولية + التنظيمات الادارية أو المنظمات الدولية + القانون الدولي.**(1)**

- الملاحظ أن هذه القائمة تعتمدها أغلب جامعات العالم مع التوسع أو التضيق فيها.. وهو ما يدل على أن هناك اجماع شبه كلي على هذه المواضيع من قبل علماء السياسة. وان هذا التصنيف لليونسكو أبقى الباب مفتوحا لمواضيع العلوم السياسية بالإشارة الى الادارة العامة والقانون الدولي والمنظمات والجمعيات حيث لا يمكن فصل علم السياسة عن غيرها من هذه المواضيع.

ثانيا: تعدد مواضيع واختصاصات العلوم السياسية

- الملاحظ أيضا أن هناك عدة هيئات علمية وأكاديمية طرحت قائمة مواضيع كثيرة وتخصصات متعددة تدخل في دائرة ومجالات العلوم السياسية منها: (2)
- موسوعة العلوم السياسية التي طرحت مواضيع كثيرة منها : الفلسفة السياسية + العملية القانونية والقضائية + العملية التنفيذية + التنظيم الاداري والسلوك الاداري + السياسة التشريعية + الأحزاب السياسية وجماعات المصالح + التصويت والرأي العام + التنشئة السياسية والثقافة السياسية + السياسة المقارنة + السياسة الدولية والمنظمات الدولية +النظرية السياسية والمنهاجية. (مع الملاحظة ان "موسوعة العلوم السياسية " استدركت القول أنها هذه القائم غير شاملة لنها لم تشر الة موضوع النظم السياسية بشكل واضح وهو أحد المواضيع الأساسية لعلم السياسة كما انها لم تشر الى التاريخ السياسي والجغرافية السياسية وعلم النفس السياسي.)
- الجمعية الأمريكية لعلم النفس : توسعت في تحديد مواضيع علم السياسة سنة 1973 وصنفتها على النحو التالي : أولا : المؤسسات السياسية والسلوك السياسي الخارجيان وعبر القوميات وتضم عدة عناصر + ثانيا : القانون الدولي والمنظمات الدولية والسياسة الدولة وتضم عدة عناصر + ثالثا : المنهاجية وتضم عدة عناصر + رابعا : الاستقرار وعدم الاستقرار والتغير السياسي وتضم عدة عناصر + خامسا : النظرية السياسية وتضم عدة عناصر + سادسا : السياسة العامة الصياغة والمحتوى وتضم عدة عناصر +سابعا : الادارة العامة وتضم عدة عناصر .+ ثامنا : المؤسسات ، العمليات والسلوكيات السياسية للولايات المتحدة وتضم عدة عناصر . غير أن هذه القائمة رغم كثرة عناصرها وتنوعها لم تضم مواضيع هامة : كالجغرافيا السياسية وعلم النفس السياسي .(3)
- وهناك من قسم علم السياسة الى 8 مواضيع : النظرية السياسية + الأحزاب السياسية + الادارة العامة + العلاقات الدولية +التنظيم الدولي + الرأي العام والاعلام + الحكومات المقارنة + الدولة والحكم المحلي .
- وهناك من قسم مواضيع العلوم السياسية الى ما يلي :

أولا : المواضيع السياسية البحتة :

- الفكر السياسي : ويتضمن : تاريخ الفكر السياسي القديم والوسيط والحديث والمعاصر + النظرية السياسية + مبادئ العلوم السياسية + مناهج البحث السياسي + الفكر السياسي الاسلامي والفكر السياسي لكل إقليم ودولة ...
- النظم السياسية : وتشمل : نظم الحكم الليبرالية والعالم الثالث+ والاشتراكية +والشمولية + والنظم السياسية المقارنة + وأشكال الحكومات + والحياة السياسية والانتخابات + والأحزاب السياسية وجماعات المصالح والرأي العام .
- الشؤون الدولية : وتشمل العلاقات الدولية والسياسة الخارجية + الدبلوماسية + والتنظيم الدولي + والقانون الدولي + والمشاكل الدولية والأزمات السياسية .

ثانيا : مواضيع العلوم السياسية المتصلة بغيرها : وتشمل :

- الاقتصاد السياسي .
- الجغرافيا السياسية.
- علم النفس السياسي.
- التاريخ السياسي.
- الفلسفة السياسية.
- الاجتماع السياسي.
- التربية والتوجيه السياسي.
- التنمية السياسية.
- الاعلام السياسي.
- الادارة السياسية.
- القانون الدستوري.

- وبناء على ذلك فان مواضيع العلوم السياسية كثيرة ومتشعبة داخليا وخارجيا زمانا ومكانا ، فكرا وممارسة ،محلية ودولية
- يمكن القول في الأخير ان اختصاصات علم السياسة تجمع بين العديد من العلوم والمقاربات المعرفية التي توفر للباحث السياسي شموليةً في الفكر، وعمقًا في التحليل، وتعددًا في المقاربات العلاجية.. ومن أهم هذه التخصصات:
- تاريخ الفكر السياسي

- نظريات الدولة
- العلاقات الدولية
- الأنظمة السياسية المقارنة
- الاقتصاد السياسي
- علم الاجتماع السياسي
- القانون الدولي العام
- السياسة الخارجية، الدبلوماسية والتفاوض
- المنظمات الدولية والاقليمية
- الجغرافيا السياسية أو الجيوسياسية
- نظريات التكامل والاندماج
- الدراسات الأمنية والاستراتيجية.
- الدراسات المستقبلية والاستشرافية.
- المؤسسات المالية والنقدية الدولية.
- التنظيم السياسي والإداري
- علم الإدارة
- إدارة الجماعات المحلية
- المالية العامة
- المجتمع المدني
- الحكم الراشد
- الإدارة العامة المقارنة
- نظم التشريع
- أنظمة الحكم
- النظم الانتخابية والحزبية
- إدارة الموارد البشرية
- إدارة الجودة الشاملة
- التنمية الإدارية والتنمية المستدامة،
- رسم السياسة العامة وصنع القرار

هوامش ومراجع المحور الخامس

1- قحطان أحمد سليمان الحمداني، الأساس في العلوم السياسية، ط1، عمان : دار مجدلاوي للنشر، 2004 ، ص 91.

2- المرجع نفسه ، ص 92.

3- المرجع نفسه ، ص 94 .

السؤال النموذجي للمحور الخامس

ما هي مواضيع العلوم السياسية حسب اليونسكو؟

المحور السادس

الـدولــة

الدولة: أصل نشأتها ،أركانها و أشكالها

مقدمة

أولا: تعريف الدولة -أصل ونظريات نشأة الدولة

ثانيا: أركان أو عناصر الدولة

ثالثا: أشكال الدول

رابعا: وظائف الدولة

مقدمة

يعتبر مفهوم الدولة من أبرز مفاهيم علم السياسة باعتبارها الاطار الذي تمارس فيه السلطة وتنظم ضمنه العلاقات بين الأفراد والمجتمع . والدولة تتميز بعدة ركان أساسية لا تقوم بدونها كالإقليم والشعب والسلطة السياسية . كما تختلف أشكال الدول بحسب نظام الحكم وطبيعة توزيع السلطة داخلها .
والدولة باعتبارها كيانا سياسيا وحقوقيا لها وظائف متعددة كتنظيم الحياة الاجتماعية والاقتصادية وتوفير الخدمات وتحقيق الأمن والاستقرار وهو ما يجعل فهم طبيعتها وعملها ضرورة لفهم النظام السياسي في صورته الشاملة.
نتناول في هذا المحور أربعة نقاط رئيسية بدءاً بتعريف الدولة والنظريات المفسرة لأصل نشأتها، وكذا عناصرها الأساسية وأشكالها ووظائفها المتعددة .

أولآ : أصل الدولة ونظريات النشأة

- <u>تعريف الدولة وأصلها</u>:

- الدولة في العموم هي كيان سياسي وحقوقي .
- والدولة بمعناها الواسع هي "تجمع بشري يرتبط بإقليم محدود يسوده نظام اجتماعي وسياسي وقانوني موجه لمصلحته المشتركة ، تسهر على المحافظة على هذا التجمع سلطة مزودة بقدرات تمكنها من فرض النظام ومعاقبة من يهدده بالقوة . من هنا يتبين أن اصطلاح الدولة ينطبق على تجمع العناصر الأربعة : العنصر البشري + إقليم يرتبط به هذا التجمع +حكومة + سيادة (السلطة السياسية)" **(1)**
- و الدولة هي الشكل السياسي للمجتمعات، وهي السلطة التي تنظم العلاقات الاجتماعية وتصوغ القوانين وتنفذها . وتقوم الدولة على نوع من الاتفاق أو الاجماع أو العلاقات المحددة بين الحاكم

والمحكوم، ولها أركان هي : الشعب +الارض+ السيادة+ الاعتراف الدولي.(وهو ما سنتناوله بالتفصيل لاحقا)

- الموسوعة السياسية : عرفت الدولة بأنها "ذلك الكيان السياسي والاطار التنظيمي الواسع لوحدة المجتمع والناظم لحياته الجماعية وموضع السيادة فيه ، بحيث تعلو إرادة الدولة شرعا فوق إرادة الأفراد والجماعات الأخرى في المجتمع ، وذلك من خلال امتلاك سلطة إصدار القوانين واحتكار حيازة وسائل الاكراه وحق استخدامها في سبيل تطبيق القوانين بهدف ضبط حركة المجتمع وتأمين السلم والنظام وتحقيق التقدم في الداخل والأمن من العدوان في الخارج... وتتألف عناصر الدولة من الشعب والأرض والسلطة ." (2)
- وذهب معظم الباحثين في تعريف الدولة الى وصف وظائفها وهي بالحقيقة " مجموعة دائمة ومستقلة من الأفراد يملكون إقليما معينا ، وتربطهم رابطة سياسية مصدرها الاشتراك في الخضوع لسلطة مركزية تكفل لكل فرد منهم التمتع بحريته ومباشرة حقوقه، وتتمتع بالشخصية المعنوية والسيادة والاستقلال ." (3)
- و كلمة "دولة" هي حديثة الاستعمال نسبيا ، لم تعرف في أوروبا قبل عصر النهضة . وقد استخدمت هذه الكلمة منذ القرن 17 للتعبير عن الكيان الذي يشكل في آن معا إطارا وركيزة للسلطة السياسية. (4)
- لذا لقد ظهر المفهوم الحديث للدولة نتيجة تطور مفهوم السلطة وتحولها الى سلطة مؤسسة ، فالسلطة في الدولة هي سلطة مؤسسة نشأت في سياق تطور تاريخي وحضاري للمجتمعات البشرية . والتركيز على الوجه التاريخي للدولة هو أساسي لأنه سبق نشوء الدولة أنواع أخرى من التنظيم السياسي كالقبيلة والحضيرة والامبراطوريات القديمة ، والانظمة الاقطاعية .(5)
- وانطلاقا مما سبق ، ترتبط فكرة الدولة بفكرة السلطة بشكل عام ، رغم أن الثانية (السلطة) جزء من الأولى ، ورغم قدم فكرة الدولة ، فان الدولة الحديثة ظهرت مع نشوء الدولة الوطنية القومية في أوروبا بعد معاهدة وستفاليا عام 1648 م. وهي (الدولة الوطنية القومية) تنظيم اجتماعي لضمان أمن البلاد والسكان من الأخطار الخارجية والداخلية ، ولها قوة مسلحة وأجهزة للإكراه والردع.
- إن السلطة من أهم عناصر الدولة وأكثرها فاعلية ، وهي سلطة ذات سيادة قادرة على تنظيم نفسها بنفسها وغير خاضعة لأي كان، ولها جهاز إداري لتنفيذ برامجها ، ولكي تكون شرعية عليها أن تنال رضا الشعب ، وأن تمتد سلطتها لإقليم ثابت محدد ، والدولة ليست الأمة ، وليست جماعة معينة

. والدستور هو الذي ينظم توزيع السلطات والحقوق والواجبات، ويرتب عملها وشعارها وشكلها وحدودها وثوابتها السياسية وفقا للنظريات السياسية الليبرالية أو الشمولية وما بينهما . (6)

- من حيث أصل نشأة الدولة

- ويرجع أصل الدولة الى بدايات تكوين الحياة الاجتماعية ، حيث أدى ميل الانسان الى التجمع مع أقرانه بشكل جماعات (بسبب القرابة او الدين او العمل المشترك او القتال) ادى الى إقامة سلطة بدائية ضرورية لانتظام سير الحياة ، ومن ثم تطورها الى شكل دولة . (7)
- فنشأة الدولة اذن تعود الى ميل الانسان نحو الحياة الاجتماعية التي تصبح صعبة في غياب عقد اجتماعي يضع قواعد التصرف والحقوق والواجبات الاجتماعية للأفراد ، ويتضمن وجود سلطة عليا في المجتمع قادرة على التحكم والحفاظ على القانون ، تستخدم صلاحياتها لخدمة كل المصالح الدائمة والثابتة للمجتمع ، ويحق لها في المقابل طلب الطاعة من الناس واستخدام القوة لضمان تقيد الأفراد والجماعات بالقانون.
- إن قضية نشأة الدولة لا يمكن تقديم إجابة نهائية بشأنها نظرا لان الأدلة الخاصة بذلك ليست واضحة ودقيقة تماما ، لكن هناك تفسيرات متعددة لأصل نشأة الدولة (وهي نظريات مختلفة سنأتي عليها في النقطة القادمة) .
- ويلاحظ أن الدول قديما قد قامت على أساس اجتماعي – ثقافي – ديني شمولي ، بما في ذلك دولة المدينة (POLIS) عند الاغريق . وقد اعتبر كل من أفلاطون وأرسطو دولة المدينة نموذجا مثاليا للمجتمع لكونها قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي إقتصاديا واجتماعيا وأخلاقيا .
- أما المعنى الغربي المعاصر لمفهوم الدولة فقد كان على يد " ميكيافيللي " وهو أحد الأوائل الذين استعملوا كلمة " دولة " بمعناه الحديث في القرن 16 في كتابه (الأمير) عام 1515م.
- من هنا نجد أن الدولة الحديثة ظهرت مع نشوء الدولة – الوطنية القومية في أوروبا بعد معاهدة وستفاليا عام 1648 م ، وهي " تنظيم اجتماعي لضمان أمن البلاد والسكان من الأخطار الخارجية والداخلية ، ولها قوة مسلحة وأجهزة الإكراه والردع ."
- إذن المفهوم المعاصر لفكرة الدولة ترتبط بفكرة السلطة بشكل عام في من أهم عناصر الدولة وأكثرها فاعلية .
- وينطلق المفهوم المعاصر لفهم مفهوم سلطة الدولة من خلال التأكيد على : السيادة القانونية : إصدار القوانين وتفسيرها وتطبيقها .+ . السيادة السياسية : احتكار وسائل العنف والاكراه

لضمان طاعة المواطنين ، وصيانة الاستقلال إزاء الدول الأخرى ، وحق إقامة العلاقات مع الدول الأخرى والمنظمات أو الهيئات الدولية.

- **النظريات المفسرة لنشأة الدولة**

- هناك تفسيرات متعددة لأصل الدولة ونشأتها حيث شكلت ظاهرة الدولة محور نظريات عديدة سعت جاهدة لتفسير أصلها ونشأتها وادراك جوهرها وأساس السلطة فيها .
- فهناك نظريات تعتبر الدولة ظاهرة قوة (أي تلك النظريات التي ترى أن الدولة نشأت كظاهرة قوة - نظرية القوة)
- وهناك نظريات تعتبر الدولة ظاهرة إرادية (أي تلك النظريات التي ترى ان الدولة نشأت نتيجة تعاقد إرادي – نظرية العقد الاجتماعي) .
- وهناك النظرية الدينية التي استندت على نظرية الحق الإلهي. (النظرية الالهية)
- وهناك النظرية الاقتصادية لتفسير نشأة الدولة وتمثلها النظرية الماركسية
- الى جانب النظرية الاجتماعية وتتضمنها نظرية ابن خلدون .
- وهناك نظرية التطور التاريخي وغيرها .
- و وسنتناول أهمها على النحو التالي :

أ- نظرية القوة :

- ان النظريات التي تفسر الدولة بانها ظاهرة قوة ، ترتكز جميعها على فكرة أساسية وهي أن السلطة السياسية تعبر – قبل كل شيء ، عن ظاهرة قوة وإكراه ، وتكون دائما في حوزة من يستطيع فرض سيطرته على الآخرين . فدور الدولة يكمن في الاكراه الذي يظهر بأشكال مختلفة. وقد شدد علم الاجتماع السياسي على هذه الفكرة أي على سلطة القهر أو الإلزام، التي هي أساس نشوء المجتمعات القديمة والحديثة على السواء.
- تقوم نظرية القوة على أساس أن الصراع المادي بين الأفراد والجماعات منذ الأزل ، أدى الى الحرب واستخدام القوة والعنف من أجل تحقيق المصالح الذاتية أو الجماعية ، وكانت النتيجة انتصار البعض واندحار البعض الآخر، وسيطرة الأقوياء على الضعفاء والتحكم بهم (بمعنى اقامة السلطة والدولة).
- كما يرى اصحاب هذه النظرية أن نشوء الدولة يعود كذلك الى الصراعات بين الجماعات البشرية البدائية حيث أن في مرحلة تاريخية من مراحل تطور الشعوب تقوم جماعة وتفرض نفسها بالقوة على جماعة اخرى وتخضعها لسيطرتها ومن ثم تستغل طاقاتها.. فتنشأ عن ذلك طبقة حاكمة

وجماعة محكومة داخل إقليم جغرافي واحد ، فتبرز نواة الدولة .فالدولة تنشأ – حسب هذه النظرية- (نشوء الدولة نتيجة صراعات الجماعات البدائية) ، بسبب انقسام الجماعة نتيجة التمايز بين طبقة الحكام وطبقة المحكومين. (8)

- يؤكد أنصار هذه النظرية على أن الدولة تكونت بواسطة القهر والقوة ، وسيطرة القوي على الضعيف . ويستشهدون على ذلك بسيطرة القبائل القوية على القبائل الضعيفة في الماضي كدليل واضح لعنصر القوة في نشأة الدولة .
- وحسب هذه النظرية فقد جاءت نشأة معظم دول العالم عن طريق القوة والحرب قديما وحديثا ، كما أن معظم حركات الوحدة أو الانفصال وكذا قيام دول جديدة كانت بسبب الحروب والثورات.
- ومن هنا لا يمكن تجاهل هذه النظرية ، رغم ان أنصارها يروجون لسياسة القوة، ويبررون السلطة القائمة على العنف، ولكن الحقيقة هي أن خوف الناس من القوة والحرب وآثارهما المدمرة جعلتهم يقبلون بها رغبة في الأمن والاستقرار ، لأن سلطة القوي تمنع الاعتداءات بين الأفراد وتعاقب عليها بغض النظر عن كونها سلطة عادلة أو ظالمة .
- أما الذين عارضوا وناهضوا هذه النظرية فقد سلموا بها كسبب لنشأة الدولة ، ولكنها ليست السبب الوحيد ، فهناك نظريات أخرى كانت لها دورها في أصل ونشأة الدولة كالقرابة والدين والقناعة والرضا .
- كما انتقدت هذه النظرية على أساس ان السلطة المستندة الى القوة تعتبر سلطة غير مشروعة لأنها فرضت على الشعب قسرا ، ولا تستطيع البقاء طويلا ، فهي مؤقتة تختفي باختفاء السلطة الحاكمة التي تعتمد على القوة . (9)

ب- <u>النظرية الاقتصادية: (النظرية الماركسية)</u>

- هي التي تفسر تكوين الدولة بالعامل الاقتصادي . ومن أهم دعاته (مورغان) الذي لخص نشأة الدولة بتحول شكل الانتاج من انتاج للاستهلاك الى انتاج للتبادل عبر مسار تاريخي طويل ، ظهرت فيه الملكية الفردية والعائلة والطبقات الاجتماعية وبذلك أصبحت الدولة أداة قهر وهيمنة بيد الطبقات المسيطرة .
- أما النظرية الماركسية (كارل ماركس –انجلز – لينين – وغيرهم من المنظرين الماركسيين فيما بعد : تروتسكي – ستالين – خروتشوف – ماو تسي تونغ – قرامشي ...) فقد فسرت وجود الدولة من خلال صراع الطبقات عبر التاريخ ، فقد وجدت مجتمعات كانت في غنى عن الدولة لم تكن لها أية فكرة عن الدولة وسلطتها ، وعندما تطورت هذه المجتمعات اقتصاديا نشأت الطبقات وجاءت

الدولة بمثابة الأداة بيد الطبقة الغالبة لتحقيق مصالحها ضد الطبقة المغلوبة وعلى أساس أنها تملك وسائل الانتاج ، وحين استمرت الصراعات بسبب التناقضات الطبقية اصبحت الدولة تعبيرا عن ظهور الاقطاع ثم البورجوازية والرأسمالية .. وأن استمرار الصراع سوف يؤدي الى سيطرة الطبقة البروليتارية الفقيرة على الدولة وتسخيرها لتحقيق المجتمع الاشتراكي والتي تسعى الى إلغاء الطبقات وخلق المجتمع الشيوعي التي تزول فيها الدولة تلقائيا .

- بمعنى أن الدولة بنظر الماركسية هي جهاز سيطرة وقمع طبقي فهي انعكاس لقوة الطبقة المسيطرة (البورجوازية في القرن 19 والبورجوازية الليبرالية – الرأسمالية في العصر الحالي) .. فهي (الدولة) المنظمة التي تنشئها الطبقة السياسية التي تملك السلطة بغية إحكام سيطرتها على الطبقات الأخرى . والدولة كونها قائمة على الصراع الطبقي تحمل في داخلها بذور فنائها ، مصيرها الزوال والاضمحلال التدريجي والذي يتم عن طريق ثلاث مراحل : ديكتاتورية البروليتاريا + الاشتراكية + المجتمع الشيوعي وزوال الدولة .

ت- <u>النظرية الاجتماعية : (نشأة الدولة عند ابن خلدون)</u>

- وهي النظرية التي جاء بها ابن خلدون الذي فسر نشأة الدولة تفسيرا اجتماعيا واقتصاديا . وربط نشوء المجتمع بضرورة تأمين الحاجات البشرية المعيشية ، واعتبر العصبية أساسا للقدرة السياسية ولتماسك المجتمع .فالعصبية هي صلة رحم طبيعية في البشر وهي التي يحصل بها الاتحاد والالتحام في المجتمع ..ولذلك فان الصراع القبلي المقترن بالعصبية (أو تنافس العصبيات الخاصة على الرئاسة) كان يؤدي الى ظفر العصبية الأقوى على غيرها وإقامة الملك (السيطرة على الرئاسة).
- إن هذه النشأة للدولة – حسب ابن خلدون – تؤدي الى استمرارها بسبب عوامل القوة والشجاعة في الأطوار الأولى ، ولكنها تضعف هذه الدولة الحاكمة بسبب الترف والتخلي عن صفات الشجاعة وارادة القتال وصولا الى انقراض الدولة على يد عصبيات أخرى جديدة .. وهكذا تتعاقب الدول والأمم برأي ابن خلدون .
- بمعنى تنشأ الدول ، برأي ابن خلدون ، عندما تكون العصبية قوية ، وقادرة على التغلب على عصبيات قومها وعصبيات الأقوام الآخرين ، ولكن عندما يبلغ أهل العصبية الملك (الحكم) ينغمسون في الترف (يخسرون طبائع البداوة وعاداتهم ويكتسبون عادات الحضارة) ويستسلمون في ظل الدولة الى الراحة ، فتنقص العصبية تدريجيا في الأجيال المتعاقبة الى ان تزول وتنقرض القبيلة وتلتهم الأمم الأخرى التي تمتلك عصبية قوية . فتزول الدولة بزوال العصبية ، وتحل محلها عصبية جديدة وأمة جديدة ودولة جديدة. **(10)**

- والنقد الذي وجه لهذه النظرية ان نشأة الدول في المجتمعات السابقة لا تتوافق مع نشأة الدول في المجتمعات الحديثة .أي أنه لا يمكن اعتبار العصبية سبب نشوء الدولة في العصر الحديث ، وان كانت عاملا اساسيا في تكوين المجتمعات . ولكن أهمية ابن خلدون تكمن في أنه حاول ايجاد أسباب اجتماعية لنشأة الدولة ، في زمن كانت تفسر فيه ظاهرة الدولة تفسيرا أخلاقيا. (11)

ث- <u>النظرية الدينية (النظرية الالهية)</u>

- تذهب هذه النظرية في تفسير أصل الدولة مذهبا دينيا وغيبيا ، فهي تنسب مصدر السلطة الى الاله الخالق . وتبعا لهذا الاتجاه فان السلطة مصدرها الله ، فهو يختار من يشاء لممارستها ، وما دام الحاكم يستمد سلطته من مصدر إلهي فهو اذن أسمى من الطبقة البشرية.... بمعنى آخر أن الدولة من خلق الله وصنعه بقصد تنظيم أحوال الناس والجماعة وتحقيق الخير لهم .
- فهذه النظرية تقول أن نشأة الدولة ترجع الى الله ، وأن الانسان ليس عاملا أساسيا في النشأة رغم ان الدولة نشأت من أجل الانسان . وقد استخدمت هذه النظرية في بعض الأحيان لتبرير الحكم الملكي المطلق. (12)
- ظهرت النظرية الالهية في العصور الوسطى واستخدمت من أجل تبرير الحكم المطلق للملوك (الحكم الملكي المطلق) الأوروبيين في صراعهم مع الكنيسة والبورجوازية ، ومن منطلق أن الله تعالى قد خلق كل شيء في الحياة ، والدولة هي احدى المخلوقات ، فهي ليست من صنع البشر، وان الملوك والحكام هم الذين يتولون السلطة من قبل الله تعالى ، ولذلك فان طاعتهم واجبة للشعب ، سيما وأنهم مسؤولون أمام الله ، لأن الدولة وسلطتها مقدسة .
- هذه النظرية الالهية أخذت شكلين مثاليين :
  - الشكل الأول : كان فيه مصدر السلطة الاله مباشرة (الحق الالهي المباشر) وتؤكد أن الاله هو الذي يختار الحكام بنفسه ويزودهم بالسلطات اللازمة لادارة شؤون البشر.
  - الشكل الثاني : يعتمد على الاله كمصدر غير مباشر للسلطة (الحق الالهي غير المباشر) فالإله يتدخل بأسلوب غير مباشر لاختيار الحكام عن طريق الشعب ، فالشعب هو الذي يختار الحاكم لكن هذه العملية هي من صنع الاله.
- وقد اضمحلت هذه النظرية بعد ظهور وانتشار أفكار الحرية والدمقراطية والسيادة الشعبية وحق الشعب في تقرير مصيره نفسه بنفسه ، وبذلك انهار الحكم المطلق وغدت السلطة الزمنية مستقلة عن سلطة الكنيسة . (13)

ج- **نظرية التطور التاريخي**

- ترى هذه النظرية أنه ليس هناك عاملا واحدا بموجبه قامت الدولة . وانما يرجع أصل نشأة الدولة –حسب مفهوم هذه النظرية – الى مجموعة عوامل مختلفة تفاعلت على مر الزمن حتى نشأت الدولة .
- فالدولة – حسب أنصار هذه النظرية – لم تظهر فجأة وبناء على عامل واحد معين (القوة – الاسرة – اتفاق الأفراد مثلا) وانما يعود أصلها لعوامل متنوعة من القوة الاقتصادية والمادية والى عوامل دينية ولغوية وعقائدية وتختلف هذه العوامل من دولة الى أخرى .
- ويمكن تلخيص مفهوم هذه النظرية أن الدولة ظاهرة طبيعية نتجت من تفاعل عوامل مختلفة عبر فترات طويلة من التطور التاريخي الذي أدى الى تجمع الأفراد للتعايش معا ، وتطور الأمر بعد ذلك بظهور فئة حاكمة لهذه الجماعة فرضت سيطرتها عليها وقبضت زمام الأمور.
- وترى هذه النظرية أن الدولة تطورت من ظاهرة بدائية وغير محددة المعالم الى ظاهرة معقدة في العالم الحديث . ووفقا لهذه النظرية لا يتم التساؤل عن متى وكيف بدأت الدولة ولكن يتم التساؤل عن كيفية تطورها. **(14)**
- ويعتبر كثير من علماء السياسة أن هذه النظرية أكثر قبولا فيما يتعلق بنشأة الدولة مبررين ذلك بأن على مر العصور تطور القانون . وفي المجتمعات البدائية كان هناك بعض القوانين ولكنها لم تكن معقدة كما هو الحال في الدولة الحديثة . وأن القبيلة كان لها دور في التمهيد لقيام الدولة وأن القبيلة تطورت ثم في مرحلة تطور أخرى تم قيام دولة – المدينة The City State وكانت بداية مبكرة لنشأة الدولة . ومع نهاية الدولة الرومانية تطور شكل التنظيمات مع النظام الاقطاعي الى أن انتقل شكل التنظيم السياسي للمجتمعات في أوروبا الى الدولة الوطنية التي أصبحت النمط السائد في العالم. **(15)**

ح- **نظرية الأسرة**

- ترى هذه النظرية أن أصل وجود الدولة هي الأسرة والتي كانت نواة المجتمع السياسي .
- يؤمن رواد هذه النظرية بأن الدولة ظاهرة طبيعية من ظواهر الاجتماع الانساني جاءت نتيجة تطور تاريخي اجتماعي طويل . ويرجع أنصار هذه النظرية أصل الدولة الى الأسرة التي تعتبر الصورة الصغيرة للدولة .
- حيث نمت الأسرة وأصبحت عائلة ومن ثم نمت وتطورت العائلة وباجتماع بضعة عائلات تكونت العشيرة ثم اتسعت العشيرة الى عشائر عدة أدى اجتماعها الى تكوين القبيلة التي اتسعت الى قبائل

عدة ، وحينها استقرت هذه القبائل على بقعة من الأرض ، تكونت القرية ثم نمت هذه القرية وانقسمت الى قرى عديدة ، ومن اجتماع هذه القرى بعضها ببعض تكونت المدينة ، ومن اجتماع هذه المدن تكونت الدولة .

- ويرى أنصار هذه النظرية أن علاقة الأفراد بالدولة هي أشبه بعلاقات الأب مع أسرته حيث التعاون والاحترام .
- لكن هذه النظرية تعرضت لعدة انتقادات منها أن الأسرة لم تكن أول خلية اجتماعية عرفها الانسان في عصور ما قبل التاريخ ، فالجماعات البشرية البدائية كانت تعيش بصورة مشتركة لضرورات الدفاع عن النفس أو المصالح المشتركة . وذكر آخرون من الذين انتقدوا هذه النظرية أن سلطة الأم هي اسبق من سلطة الأب في المجتمعات القديمة ... كما أكدوا أن وجود بعض الدول لم تمر بمرحلة المدينة السياسية (كما في دولة الفراعنة في مصر).
- ويرى البعض ان هذه النظرية لها أساس من الواقع التاريخي فقد تطورت السلطة الأبوية الى سلطة أعلى على مجموعات أكبر سواء أكانت عشائر وقبائل أم قرى ومدنا ...ولكنها بالتأكيد ليست سببا لنشوء الدولة بشكل مطلق . فهناك عوامل ونظريات أخرى مختلفة زمانا ومكانا.**(16)**

خ- <u>نظريات العقد الاجتماعي</u>

- هناك نظريات ومذاهب فلسفية أخرى ترى أن الدولة نشأت نتيجة اتفاق بين الأفراد ،أو نتيجة تعاقد إرادي.
- .فأصل نشأة الدولة هو اذن تعاقدي وهو يفرض وجود نوع من العقد يربط بين الأفراد الذين يعيشون في اطار مجتمع الدولة .
- هذه الفرضية حول أصل نشأة الدولة هي قديمة ، وجدت في الفلسفة اليونانية (أبيقور Epicure ارسطو Aristote) ، وفي القرون الوسطى مع (توما الاكويني) ، وعند أصحاب مدرسة الحق الطبيعي. كما ازدهرت هذه النظرية في القرن 17 و18 مع بروز المذاهب الليبرالية التي مهدت لقيام الثورة الفرنسية.
- وقد ركز أصحاب هذه النظرية (خاصة في القرن 18)على افتراض وجود حالة طبيعة يتمتع فيها الفرد بحقوق طبيعية ، وهذه الحالة هي أساس النظام الحقوقي التي تقوم عليه الدولة ... من هنا تدخل فكرة التأسيس التعاقدي للدولة في نطاق نظرية الحق الطبيعي.

- ونظرية العقد الاجتماعي : تقوم على أساس قيام الدولة وفقا للعقد الاجتماعي بين الجماعات البشرية ، وقناعتهم بضرورة وجود سلطة من أجل تجاوز حالة الفوضى وعدم الاستقرار والحروب وصولا الى حالة السلام والنظام داخل الدولة .
- وقد دعا لهذه النظرية عدد من المفكرين منذ القرن 16 م، مؤكدين على أن القانون الطبيعي الذي كان يحكم سلوك البشر هو قانون أزلي حل محله قانون وضعي من صنع البشر ، من أجل تنظيم الحياة بإرادة الانسان وقدرته على تنظيم أموره بعقله. ومن رواد هذه النظرية :" توماس هوبز " (1588م- 1679م) و "جون لوك" (1632م- 1704 م.) و "جان جاك روسو "(1712 م- 1778م).

* توماس هوبز (1588م- 1679م)

- هو فيلسوف انجليزي نشر عام 1651 م كتابه الشهير "الليفيتان" Leviathan ضمنه نظريته حول العقد الاجتماعي.
- ينطلق هوبز من الاعتقاد بأن الانسان فاسد بطبعه وأناني ، ويرى أن الانسان " ذئب للانسان" وان المجتمع غير منظم فهو غابة يسودها حق الأقوى. ويرى هوبز أن الكل في المجتمع يبحث عن مصلحته الخاصة بدلا من المصلحة العامة لذلك كانت الحياة مضطربة استطاع من خلالها البعض السيطرة على الضعفاء وتحقيق رغباتهم على حساب الآخرين وأدى هذا الصراع الى نزاعات وحروب مستمرة .
- لذلك يرى هوبز أن أفراد المجتمع أدركوا أن حالة الطبيعة التي كانوا يعيشونها حالة صعبة لا يمكن الاستمرار بها ، ومن أجل تجاوزها والتخلص منها قاموا طوعا بتسليم كل حقوقهم الطبيعية الى أحدهم وهو " الملك " مقابل الحصول على الأمن والاطمئنان ...حيث يمكن للملك استخدام القوة لردع المعتدين وتوفير الحياة السعيدة لأفراد المجتمع .
- وفي هذه الحالة ليست لهم (للأفراد) أية حقوق تجاه "الملك" لأنهم تنازلوا عنها (حقوقهم الطبيعية) برغبتهم ولا يمكنهم الثورة عليه إذا كانوا غير راضين عن سياسته .. فالملك مهما كان مستبدا فهو أفضل للبشر من حالة الطبيعة الهمجية التي عاشوها قبل تسليم السلطة له.
- ويعتقد هوبز أن الملك لم يكن طرفا في العقد الاجتماعي وإنما كان العقد بين الأفراد أنفسهم وهو عقد دائم.

* جون لوك (1632م- 1704 م.)

- هو فيلسوف إنجليزي ، يستعيد الحجج التي طرحها " هوبز" ولكن بشكل مغاير ، فيصل الى نتيجة معاكسة لتلك التي توصل إليها "هوبز" وان تكن ترتكز على فكرة العقد الاجتماعي .

- فـ"جون لوك "اختلف في نظرته للطبيعة البشرية عن "هوبز" ، فقد نفى صفة الأنانية والشر عن الانسان في حالة الطبيعة ، ويرى بأن الانسان في الحالة الطبيعية هو كائن واع وحر لكنه يطمح ليكون في حالة أفضل ، لذلك اتفق أفراد المجتمع طواعية على التنازل عن بعض من مطامحهم أو جزء من حقوقهم الطبيعية لحاكم يتولى الصلاحيات في ادارة شؤونهم والتمسك بالجزء الآخر المتعلق بحياتهم وحقوقهم الأساسية وممتلكاتهم الشخصية .
- وهنا يرى" لوك " أن على "الملك" ممارسة السلطة وتسخير كل جهوده لتحقيق الصالح العام واحترام الحقوق الطبيعية للأفراد وفي حالة إخلاله بواجباته يحق للأفراد فسخ العقد معه والثورة عليه وعزله .. فالشعب هو مصدر سلطة الحكومة وصاحب السلطة العليا لتغيير الهيئة التشريعية عندما تتصرف بما يتعارض مع الثقة التي وضعت فيها .
- وهذا يعني أن "جون لوك " آمن بالديمقراطية وأن نظام الحكم تختاره الأغلبية لأن العقد أكد قبول حكم الأغلبية .
- ويتضح من ذلك أن "جون لوك " يختلف عن "توماس هوبز " في تأكيده على حالة الطبيعة الخيرة وسيادة الشعب ، وحقه في عزل الملك إذا خرج عن إرادته ، وتفريقه بين الدولة المستمرة والحكومة المتغيرة . **(17)**
- عموما يختلف عقد تأسيس الدولة أو السلطة العامة عند "لوك" عن العقد الذي تخيله " هوبز " . هذا الأخير يتصور العقد تنازلا كاملا من المواطنين الذين لا يمكنهم تنظيم شؤونهم بسلام في الحالة الطبيعية التي يسودها قانون الغاب والهمجية . بينما يرى "لوك" أن المجتمع في الحالة الطبيعية يملك القدرة على تنظيم ذاته بانسجام دون الحاجة الى الاستعانة بالنظام السياسي .. لكن عندما يكون الانتظام الطبيعي للمجتمع مهدد من طرف أعداء داخليين أو خارجيين وتصبح الحقوق الطبيعية للأفراد دون قوة تحميها هنا لا مفر من إقامة سلطة على أساس عقد اجتماعي ، يتنازل فيه المواطنين عن جزء من حقوقهم الطبيعية خدمة للصالح العام وضمانا لحرياتهم الفردية . ويعترف "لوك " للمحكومين الحق في الثورة على الدولة التي تتنكر لرسالتها .
- فالعقد الاجتماعي كما يتصوره "هوبز" هو التزام المحكومين بإطاعة الحاكم فهو "عقد خضوع" ... بينما العقد الذي تكلم عنه "لوك" يحدد حقوق وواجبات الحاكم والمحكومين تجاه بعضهم البعض.. وقد اعتبر "لوك" مؤسس " الليبرالية السياسية ". وكان له التأثير الكبير على فلاسفة القرن 18 خاصة "جان جاك روسو " و" مونتسكيو ". كما أن إعلاني حقوق الانسان الأمريكي عام 1787م والفرنسي عام 1789م ، إستلهما من أفكاره .**(18)**

* جان جاك روسو (1712م- 1778م.)

- فيلسوف فرنسي ، نشر عام 1762م كتابه الشهير " العقد الاجتماعي " Contrat Social .
- ينطلق "روسو" من مسلمة Postulat هي التالية " خلق الانسان صالحا ولكن المجتمع أفسده" . والمجتمع السياسي المثالي يفرض - برأي "روسو" – وجود نظام اجتماعي وهذا النظام ، لا يمكن أن يقوم إلا على ميثاق إرادي أو عقد اجتماعي . ويتلخص هذا العقد الاجتماعي بأن " يضع كل واحد من الناس شخصه وكل قوته تحت تصرف إرادة عامة عليا "..فتنشأ عن هذا العمل الترابطي هيئة معنوية وجماعية بدلا من الشخص الخاص بكل عقد ..هذه الهيئة المعنوية أو الشخص العام الذي يتكون بواسطة اتحاد كل الأشخاص المتعاقدين ،هو الدولة .
- و هذا العقد الارادي (الارادة العامة المجسدة في الدولة) هو التعبير عن القبول بالسلطة أي بشرعية السلطة . وبالتوقيع على هذا العقد يسهم المواطنين فرديا أم جماعيا بتحقيق الهدف نفسه : يقبضون على جزء متساو من السيادة ، ويقبلون في الوقت نفسه الخضوع للقانون الذي هو "التعبير عن الارادة العامة "..**(19)**
- "جان جاك روسو " أيد أفكار " جون لوك" في أن حالة الطبيعة قبل العقد كانت سعيدة وكان الأفراد اخيارا بطبائعهم وكانت حياتهم تمتاز بالطمأنينة والحرية والراحة والتآخي ، وكان الكل يخضع للقانون الطبيعي حيث كان كل شيء مشاع لهم ولم يعرفوا الملكية الفردية ، لكن القانون الطبيعي لم يكن كافيا لسد حاجات الناس المتطورة ، وفي رغبتهم الحصول على الأمن والاستقرار .. ولذلك لم تستمر حالة الطبيعة السعيدة بين أفراد المجتمع طويلا ، فقد تطورت الحياة وتعقدت وأدت الى حالة من الفوضى والنزاعات والحروب (نزعة توسيع الملكية + الاعتداء على حقوق الآخرين + زيادة غنى الأغنياء وفقر الفقراء + اضمحلال قواعد الأخلاق والعدالة)
- وبناء على ذلك التردي والانحطاط ظهر ت إرادة لإقامة مجتمع منظم يحمي الأفراد ويحقق العدالة ..وعلى ضوء ذلك دعوا (العقلاء) الناس الى ايجاد اتفاق أو عقد يتعهد كل الأفراد فيه باحترامه والخضوع له ، ويتنازل كل فرد عن حقوقه الطبيعية والمكتسبة التي يتمتع بها أو يمارسها كفرد حر في المجتمع ولكن دون أن يفقدها ، مقابل تمتعه بالحماية التي يقدمها المجتمع عن طريق العقد والحصول على الحرية المدنية ضمن المجتمع السياسي الجديد ...وهكذا وجدت الدولة كهيئة تمثل الارادة العامة للأفراد وتمثل سيادة الشعب ، وخولوا هذه الهيئة العامة حق إكراه كل من يرفض إطاعة الارادة العامة .

- وقد منحت السلطة من قبل الارادة العامة (الدولة) الى وكيل هو " الملك" يعمل بتوجيهها. فهي هيئة وسيطة بين الشعب والارادة العامة ، ومهمة "الملك" تأمين الاتصال بين الاثنين وتنفيذ القوانين ، والمحافظة على القوانين والحقوق والحريات العامة المدنية والسياسية ...لذلك فان الحكومة (السلطة) التي تمثل الهيئة التنفيذية التي تختارها الأمة لتنفيذ إرادتها يمكن أن تعزل إذا خالفت نلك الارادة العامة للشعب ، ويأتي بغيرها متى يشاء ... وهذا يعني أن "روسو" أمن بالديمقراطية ورفض الاستبداد وأرسى قاعدة السيادة الشعبية .(20)
- وقد وجه النقد لنظرية العقد الاجتماعي بشكل عام استنادا الى ملاحظات اهمها :
- لا توجد في المدونات التاريخية قديما وحديثا ما يؤكد على وجود عقد بين الأفراد والحاكم أو الملك في أية فترة تاريخية .لكن من غير المستبعد أن اتفاقا من هذا النوع قد حدث بشكل شفهي أو تحريري من أجل التخلص من الحالة السلبية في المجتمع والصراعات والحروب الى حالة ايجابية سلمية مفيدة للمجتمع.

ثانيا: أركان (عناصر) الدولة

- قبل الحديث عن أركان الدولة نشير الى بعض التعريفات المقدمة لمفهوم الدولة :
- اولا، ذهب معظم الباحثين في تعريف الدولة الى وصف وظائفها وهي بالحقيقة "مجموعة دائمة ومستقلة من الأفراد يملكون إقليما معينا ، وتربطهم رابطة سياسية مصدرها الاشتراك في الخضوع لسلطة مركزية تكفل لكل فرد منهم التمتع بحريته ومباشرة حقوقه، وتتمتع بالشخصية المعنوية والسيادة والاستقلال ."(21)
- وذهب البعض الآخر الى القول بان الدولة تعني مجموعة من البشر تم تنظيمهم سياسيا في اطار حكومة مستقلة ويعيشون على أرض محددة أي ان التعريف يشمل مجموعة من البشر يكونون المجتمع + الحكومة + الأرض .(22)
- وفي تعريف آخر : الدولة هي الشكل السياسي للمجتمعات ، وهي السلطة التي تنظم العلاقات الاجتماعية وتصوغ القوانين وتنفذها . وتقوم الدولة على نوع من الاتفاق أو الاجماع أو العلاقات المحددة بين الحاكم والمحكوم، ولها أركان هي : الشعب +الارض+ السيادة+ الاعتراف الدولي.
- فيما يخص اركان الدولة، ما هي العناصر أو الشروط الواجب توفرها في مجتمع بشري لكي يعتبر دولة ؟

- في الحقيقة يكاد يكون هناك اتفاق على عناصر وأركان الدولة وهي : السكان +الاقليم + الحكومة + السيادة . مع وجود بعض الاختلافات حول ضرورة تلك العناصر كلها ، فقد أقيمت الدول في غياب أحدها أو بعضها .
- <u>الركن الأول : السكان أو الشعب:</u>
- الشعب هو الركن الأول من أركان الدولة ويقصد به " مجموعة من الناس ، يجمعهم كيان سياسي واحد ، يتولى حمايتهم في أرض واحدة ، ولهم خصائص مشتركة " **(23)**
- إن السكان هم العنصر البشري المهم في تكوين الدولة والذي يرتبط أفراده مع بعضهم بعلاقات متينة ومصالح وروابط أهمها الرغبة في العيش المشترك واللغة والأصل والدين والأرض المشتركة والعادات والتقاليد والثقافات المشتركة أو المتقاربة ولكن ليس ضروريا أن تتوفر كل هذه الروابط وانما أكثرها .**(24)**
- وتفترض الدولة، بصفتها مجتمعا سياسيا منظما ، وجود جماعة بشرية أو شعب ، على البقعة الجغرافية التي تمتد عليها .فأرض لا يعيش عليها شعب لا يمكن لها أن تكون دولة مهما اتسعت مساحتها .**(25)**
- ويقسم السكان الذين يعيشون في الدولة الى فئتين: فئة المواطنين وفئة الأجانب .. فالمواطن هو الشخص الذي يرتبط بالدولة برابط قانوني هو الجنسية .فالمواطنون هم الأعضاء المشاركون بالمجتمع السياسي الذي يكون الدولة .أما الأجانب فهم مواطنو الدول الأخرى الذين يحملون جنسيتها ومقيمون بصفة مؤقتة سواء للعمل او التجارة ويخضعون لقوانين الاقامة (الدولة المقيمين فيها) .
- بمعنى أن الذي يميز الشعب أو السكان المواطنين عن التجمعات السكانية الأخرى هو العيش في إقليم دولة واحد له حدوده المعروفة ، وامتلاك جنسية واحدة تؤكد انتماءهم الوطني . فالمواطنون هم أبناء الوطن الساكنين فيه لهم نفس الحقوق والواجبات وفقا للدستور. **(26)**
- <u>الركن الثاني : الإقليم أو الارض :</u>
- الإقليم أو الارض هو الركن الثاني من أركان الدولة، فهو المساحة الجغرافية التي تتألف من : اليابسة + الماء + الجو ، وتمارس عليها الدولة سلطتها وسيادتها . ويجب توضيح أنواع الأقاليم التي تشمل :
- الإقليم الأرضي : وهو المساحة الأرضية التي تتضمن اليابسة ، ما فوقها وما تحتها ، والأنهار والبحيرات الداخلية بالإضافة الى باطن الأرض.

- الإقليم المائي : وهو المساحة المائية المجاورة للإقليم الأرضي من البحار والمحيطات ، وتسمى بالمياه الإقليمية .
- الإقليم الجوي : وهو المساحة الجوية التي تعلو الإقليم الأرضي والاقليم المائي ، وتنظم عليها الدولة حركة المرور وفقا لمصالحها وأهدافها . (27)
- فالإقليم إذن هو الحيز الجغرافي التي تمارس السلطة أعمالها في اطاره الثابت والمحدد بحدود معروفة ومعترف بها ، وهو الأرض الذي يعيش فيها السكان . ويلعب الاقليم الذي تقوم عليه الدولة ، دورا أساسيا بالنسبة لممارسة السلطة السياسية . فهو يسهم الى حد بعيد،في تحديد هوية الجماعة، ويحدد من ناحية أخرى ، الاطار الجغرافي الذي تمارس الدولة سلطتها ضمنه. (28)
- <u>الركن الثالث : السلطة (الحكومة):</u>
- هو الركن الثالث للدولة ويقصد بها " القوة الشرعية الوحيدة المحولة في الدولة بحفظ وحماية وتنظيم المجتمع وفقا للقواعد القانونية ". (29)
- وتقوم السلطة في الدولة بالوظائف التالية :
  - ✓ تتولى إدارة البلاد والاشراف على أمورها.
  - ✓ تنظم العلاقات مع أفراد المجتمع أو الشعب .
  - ✓ تقوم باستغلال ثروات البلاد في الصالح العام .
  - ✓ غدارة سياسيات الدولة ، داخليا وخارجيا .
  - ✓ حماية الوطن من العدوان والأخطار الخارجية.
  - ✓ تحقيق الأمن والاستقرار في البلاد .
  - ✓ تحقيق السعادة والرفاهية لأفراد المجتمع .
  - ✓ تنفيذ القوانين والتقيد بالأنظمة.
- فالسلطة ذات السيادة أو الحكومة ، هي الهيئة الحاكمة التي تتولى إدارة البلاد والاشراف على شؤونها وتنظيم العلاقات مع الشعب ، واستغلال ثروات البلاد ، وتنظيم اقتصادها ، وادارة سياستها الخارجية ، وحماية الوطن من العدوان الخارجي ، وتحقيق الأمن والاستقرار ، وتنفيذ القوانين وتحقيق متطلبات السكان .
- وتتكون السلطة (أو الحكومة) من السلطات الثلاثة المعروفة : التشريعية والتنفيذية والقضائية ، والتي تكون علاقاتها مع بعضها قائمة على فصل السلطات أو تركيزها أو توازنها ، ولكنها جميعا

تتعاون لإنجاز الأهداف السياسية للحكومة . والحكومة لا تقبل وجود سلطات مساوية لها أو مناوئة ، فهي السلطة الوحيدة التي تمتلك القوة الالزامية التي تجبر المواطنين على الخضوع للقوانين والدستور . **(30)**

- <u>الركن الرابع : السيادة (الاستقلال) والاعتراف الدولي :</u>
- هي الركن الرابع للدولة ويقصد بها " عدم خضوع دولة ما لأي سلطة من أي دولة أخرى سواء على الصعيد الداخلي أو على الصعيد الخارجي".**(31)**
- فهي السلطة العليا في الدولة التي تشمل كل المواطنين وكل المواطنين وكل البلاد.. وتعني القدرة على فرض الطاعة على الجميع والامتثال للقانون ، لذلك لا توجد سلطة فوق سلطة الدولة.
- والسيادة لدى الدولة تأتي في وجهين :
  * السيادة الداخلية : هي قدرة دولة ما على صناعة واتخاذ القرار الداخلي وفقا لأهدافها ومصالحها القومية دون تأثير من أي دولة..... وهي امتلاك السلطة المطلقة على جميع الأفراد والجماعات وهي سلطة شرعية وواجبة لها حق سن القوانين وفرضها بشتى الوسائل.
  * السيادة الخارجية : هي قدرة دولة ما على صناعة واتخاذ القرار الخارجي وفقا لأهدافها ومصالحها القومية دون تأثير من أي دولة..... وهي استقلال الدولة فعليا وقانونيا عن سيطرة أي دولة أخرى واعتراف الدول بها ن وحقها في التمثيل الدبلوماسي وعضوية المنظمات الدولية وحريتها في اتخاذ قراراتها .
- ومن خصائص السيادة :
  - ✓ أنها سيادة مستقلة غير مقيدة أو مرتبطة بإرادة الغير .
  - ✓ إنها سيادة دائمة ملازمة لحياة الدولة ولا تنتهي إلا بزوال الدولة .
  - ✓ إنها سيادة واحدة غير مجزأة وغير قابلة للتقسيم .
  - ✓ إنها سيادة شاملة لكل الاقليم والشعب .
  - ✓ إنها سيادة لا يمكن التنازل عنها لأية دولة إلا في حالة الاتحاد أو الانضمام الى دولة أخرى.
  - ✓ إنها سيادة معترف بها من قبل بعض أو جل أو كل الدول الأخرى ، ولكن عدم الاعتراف بها لا يعني عدم وجودها .

- أما الاعتراف بالدولة: فهو ذلك الاقرار الدولي بوجودها وسيادتها وتأكيد قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الدولية والخضوع للقوانين والأعراف الدولية والتمتع بحقوقها الدولية. (32)

ثالثا: أشكال الدول.

- يمكن النظر الى شكل الدول بمنظار سياسي ومن زاوية قانونية، وعلى أساس السيادة، وعلى أساس الموقع ، وعلى أساس القوة والتأثير. و يمكن تبسيط أشكال وأنواع الدول كالآتي :
- **من المنظور السياسي لشكل الدولة** : تتعدد أشكال الدول الى دولة ليبرالية ، ودولة اشتراكية ، ودولة فاشية ، ودولة فردية ، ودولة جماعية ...الخ . ويحدد شكل الدولة من الناحية السياسية أهداف واتجاهات السلطة التي تتجسد في المؤسسات العامة. كما أن الايديولوجية الرسمية للدولة تحدد شكل الدولة.
- **على أساس السيادة** : فتقسم الدول الى دول كاملة السيادة ، ودول ناقصة السيادة ، ودول معدومة السيادة . (33)
- **على أساس الزاوية القانونية لشكل الدولة** : تنقسم الدول بدورها الى دول بسيطة أو موحدة ودول مركبة اتحادية :
  - الدول البسيطة الموحدة : هي الدولة التي تكون فيها السلطة بيد حكومة واحدة ، تمارس سلطتها كاملة على ترابها الوطني ويخضع مواطنوها لإدارة سياسية واحدة. (34) أوهي تلك الدول التي تكون لها سلطة سياسية واحدة لا تشاركها أية سلطة سياسية أخرى . تتميز بوحدة الدستور والتشريع والتنفيذ. فالدولة وحدة واحدة اندماجية غير مركبة مثل الجزائر ، مصر ،الكويت ، اليابان ، إيطاليا...الخ (35)
  - الدول المركبة أو الاتحادية : تنقسم الدول المركبة أو الاتحادية الى قسمين :
    - ✓ الدول الفيديرالية : وهي الدولة التي تتألف من عدة أقاليم أو ولايات في اطار حكومة فيديرالية موحدة ، وتتمتع كل ولاية بسيادتها الداخلية فقط ، وتترك السيادة الخارجية للدولة الفيديرالية مثل و. م. أ .
    - ✓ الدول الكونفدرالية : وهي اتحاد يتألف بين دولتين أو مجموعة من الدول ذات سيادة في إطار معاهدة ن مع احتفاظ كل من تلك الدول بسيادتها الكاملة على إقليمها مثل دول الاتحاد الأوروبي. (36)
- **على أساس الموقع :** تنقسم الدول الى دول ساحلية ودول حبيسة .

- الدول الساحلية : وهي تلك الدول التي تطل على منافذ مائية (أغلب الدول لها منافذ بحرية)
- الدول الحبيسة : وهي دول تحيط بها اليابسة من جميع الجهات (تشاد ، إثيوبيا مثلا) ، أو تلك الدول التي تقع سواحلها الوحيدة على البحار المغلقة (أذربيجان مثلا)

- **على أساس القوة والتأثير** : تنقسم الدول الى أربعة أنواع :
  - الدول العظمى : هي التي تمتلك قدرات وموارد أكبر بالإضافة لقوة الردع ، وتمارس التأثير على معظم مناطق العالم (الولايات المتحدة الأمريكية. + الاتحاد السوفياتي سابقا)
  - الدول الكبرى : هي التي تمتلك قدرات وموارد أقل من الدول العظمى ، وتمارس التأثير على مناطق محددة من العالم(مثل فرنسا ، الصين ، روسيا ، بريطانيا)
  - الدول الوسطى : : هي التي تمتلك قدرات وموارد أقل من الدول الكبرى ، وتمارس التأثير على مناطق متعددة من الإقليم (تركيا ، إيران ، السعودية تمارس التأثير على إقليم منطقة الشرق الأوسط)
  - الدول الصغرى : ـهي التي تمتلك قدرات وموارد أقل من الدول الوسطى ، وتمارس التأثير على مناطق محددة من الإقليم. (تأثير أريتيريا كدولة صغرى على جيبوتي كدولة صغرى.) **(37)**

رابعا: وظائف الدولة

- تتحدد وظائف الدول وفقا للأهداف والأغراض التي وجدت من أجلها .. فقد وجدت الدول في الأصل من أجل تحقيق حياة أفضل للفرد والمواطن والتي لم يكن بالإمكان الوصول إليها في ظل غياب الدولة والقانون .

- فالوظيفة الاساسية للدول هو حماية الأفراد في وجودهم وحياتهم وممتلكاتهم .. في الاسلام وظيفتها كانت حماية الدين وسياسة الدنيا . ومع بداية النظام الرأسمالي كان الهدف هو إطلاق الحريات للأفراد وعدم التدخل في الشؤون العامة وعدم الاعتداء على الحقوق .. وفي النظام الاشتراكي كان الهدف التدخل في شؤون الحياة العامة بحجة منع الاستغلال .

- يمكن النظر الى وظائف الدولة وفق منظور النظرية الفردية (الرأسمالية)التي تنادي بتقليص وظائف الدولة . ومن منظور النظرية الاجتماعية (الاشتراكية) التي تهدف الى توسيع هذه الوظائف.

- بالنسبة للنظرية الفردية الرأسمالية ، فهي التي تستهدف خدمة الفرد قبل المجتمع ، وعدم تدخل الدولة في النشاطات الفردية إلا باقل قدر ممكن ، والسماح لتلك النشاطات بالتنافس الحر ، وأن

حرية الأفراد ومصالحهم سوف تنعكس على حرية المجتمع . لذلك وجدت الليبرالية والفكر الليبرالي الذي ربط الحرية الاقتصادية بالحرية السياسية والحرية الثقافية والاجتماعية والعلمية من أجل منح الفرص للأفراد للتقدم في كل المجالات والابداع والابتكار .

- ومن وظائف الدولة وفقا للرأسمالية ما يلي :
  - ✓ حماية الأفراد من العدوان الخارجي .
  - ✓ حماية الأفراد من الاعتداء على حياتهم وأموالهم .
  - ✓ حماية الملكية الخاصة وتشجيعها وعدم مصادرتها.
  - ✓ احترام العقود والامتيازات الممنوحة للأفراد وفقا للقوانين .
  - ✓ حماية غير القادرين على العمل .
  - ✓ إقامة القضاء للفصل في المنازعات بين الأفراد .**(38)**

- <u>بالنسبة للنظرية الاجتماعية الاشتراكية</u>: فهي تلك النظرية التي جاءت نتيجة الممارسات الخاطئة للرأسمالية واستغلالها للإنسان . ودعت الاشتراكية الى تقديم مصلحة المجتمع على مصلحة الفرد . وتتدخل الدولة من أجل حماية الأفراد والمجتمعات خدمة للمصلحة العامة وعدم ترك الأفراد يستغل بعضهم بعضا .ويرى الاشتراكيون أن الدولة وجدت لخدمة المجتمع بأسره ، وأن رفاهية المجتمع لا تتحقق إلا بالتدخل الحكومي ولذلك دعوا الى إقامة نظام سياسي واقتصادي جماعي لتحقيق المساواة للجميع خاصة في فرص العمل والرقابة على وسائل الانتاج وقيام الدولة بتملك وسائل الانتاج كليا أو جزئيا وادارتها لتحسين حياة المجتمع.

- أما أهم مجالات وضائف الدولة حسب الاشتراكية فيمكن ايجازها فيما يلي :
  - ✓ التدخل الواسع في كل ميادين الحياة لمنع الاستغلال الذي يقوم به القطاع الخاص خاصة ضد العمال والفلاحين .. والتدخل حتى في تملك وسائل الانتاج الضرورية وتسخيرها لمصلحة المجتمع.
  - ✓ توفير الحاجات الأساسية للأفراد وتوفير المقومات الضرورية العامة للحياة كالتعليم والصحة والنقل والكهرباء والماء بأسعار رمزية.
  - ✓ حماية الأفراد من الاستغلال .
  - ✓ حماية المجتمع من العدوان الخارجي.
  - ✓ حماية الأمن الداخلي للمجتمع والدولة. **(39)**

هوامش ومراجع المحور السادس

1- المعهد التطويري ، المدخل لعلم السياسة ، بغداد : دار المعمورة للطباعة والنشر والتوزيع ، 2011 ، ص 61.

2- عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة ، الطبعة الأولى ، الجزء الثاني ، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 1981، ص 702.

3- جاك دونديو دوفابر، الدولة، ترجمة سموحي فوق العادة، ط2، بيروت : منشورات عويدات ، 1982،ص206.

4- عصام سليمان، مدخل الى علم السياسة ، الطبعة الثانية منقحة ، بيروت : دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع ، 1989 ص 173.

5- المرجع نفسه، ص 173

6- قحطان أحمد الحمداني، المدخل الى العلوم السياسية، عمان: دار الثقافة للنشر .2012، ص 137.

7- قحطان الحمداني، الأساس في العلوم السياسية، عمان: دار مجدلاوي للنشر ، 2004، ص.173.

8- عصام سليمان، مدخل الى علم السياسة ، الطبعة الثانية منقحة ، بيروت : دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع ، 1989 ص .188.

9- قحطان أحمد الحمداني، المدخل الى العلوم السياسية، عمان: دار الثقافة للنشر،.2012، ص139.

10-عصام سليمان، مدخل الى علم السياسة، الطبعة الثانية منقحة، بيروت: دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع ، 1989 ، ص 197.

11-المرجع نفسه، ص 198.

12-محمد علي العويني، العلوم السياسية دراسة في الأصول والنظريات والتطبيق، القاهرة: عالم الكتب 1988 ص18 .

13-قحطان أحمد الحمداني، المدخل الى العلوم السياسية، عمان: دار الثقافة للنشر،.2012، ص 138.

14-محمد علي العويني، العلوم السياسية دراسة في الأصول والنظريات والتطبيق ،القاهرة :عالم الكتب 1988 ص19 .

15-نفس المرجع ، ص. 19

16-قحطان أحمد الحمداني، المدخل الى العلوم السياسية، عمان: دار الثقافة للنشر،.2012، ص 142.
17-المرجع نفسه، ص 145.
18-عصام سليمان، مدخل الى علم السياسة ، الطبعة الثانية منقحة ، بيروت : دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع ، 1989 ،ص 202
19-المرجع نفسه،ص.204
20-قحطان أحمد الحمداني، المدخل الى العلوم السياسية، عمان: دار الثقافة للنشر،.2012، ص.146
21-جاك دونديو دوفابر، الدولة ،ترجمة سموحي فوق العادة ، ط2،بيروت : منشورات عويدات ، 1982،ص206
22-محمد علي العويني ، العلوم السياسية دراسة في الأصول والنظريات والتطبيق ، القاهرة : عالم الكتب ، 1988 ، ص 15
23-محمد بن نويمي، علم العلاقات الدولية ، الدوحة : وزارة الثقافة ،2023، ص 24
24-قحطان احمد الحمداني ، المدخل الى العلوم السياسية ، عمان : دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2012،ص 158
25-عصام سليمان، مدخل الى علم السياسة ، الطبعة الثانية منقحة ، بيروت : دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع ، 1989 ص 177.
26-قحطان احمد الحمداني ، المدخل الى العلوم السياسية ، عمان : دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2012،ص 158
27-محمد بن نويمي ، علم العلاقات الدولية ، الدوحة : وزارة الثقافة ،2023، ص 25
28-عصام سليمان، مدخل الى علم السياسة ، الطبعة الثانية منقحة ، بيروت : دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع ، ،1989 ص. 175
29-محمد بن نويمي ، علم العلاقات الدولية ، الدوحة ، وزارة الثقافة ،،2023،ص 25
30-قحطان احمد الحمداني ، المدخل الى العلوم السياسية ، عمان : دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2012،ص 167.
31-محمد بن نويمي، علم العلاقات الدولية، الدوحة، وزارة الثقافة،2023، ص. 26.
32-قحطان احمد الحمداني، المدخل الى العلوم السياسية، عمان : دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2012،ص 170

33-المعهد التطوري، المدخل لعلم السياسة، العراق: دار المعمورة للطباعة والنشر والتوزيع، 2011، ص.93

34-محمد بن نويمي ، علم العلاقات الدولية ، الدوحة ، وزارة الثقافة ، 2023، ص.27

35-المعهد التطوري، المدخل لعلم السياسة، العراق: دار المعمورة للطباعة والنشر والتوزيع، 2011، ص94

36-محمد بن نويمي ، علم العلاقات الدولية ، الدوحة ، وزارة الثقافة ، 2023، ص27

37-المرجع نفسه ، ص28

38-قحطان احمد الحمداني، المدخل الى العلوم السياسية، عمان : دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2012،
ص 204.

39-المرجع نفسه ،ص 210.

السؤال النموذجي للمحور السادس

قدم تعريفا مختصرا لمفهوم الدولة؟

المحور السابع

السلطة السياسية

السلطة السياسية

مقدمة

أولا : تعريف السلطة السياسية

ثانيا : عناصر السلطة السياسية

ثالثا : مصادر السلطة السياسية

رابعا : خصائص السلطة السياسية

خامسا : أشكال السلطة السياسية

سادسا: أنواع السلطة السياسية

سابعا : وظائف السلطة السياسية

ثامنا : التحديات التي تواجه السلطة السياسية

مقدمة :

- السلطة السياسية هي أحد المفاهيم الأساسية في علم السياسة.. وهي تعبر عن القدرة على اتخاذ القرارات وفرضها داخل المجتمع ، وهي مستمدة من الشرعية والقوة والتأثير.
- تمارس السلطة السياسية من قبل الدولة أو الحكومة من خلال المؤسسات والقوانين التي تهدف الى تنظيم الحياة الاجتماعية وتحقيق النظام والاستقرار داخل المجتمع .
- وتلعب السلطة السياسية دورا حاسما في تسيير وتنظيم المجتمع وضبط العلاقات بين الأفراد والجماعات.

أولا : من حيث مفهوم و تعريف السلطة السياسية :

- السلطة السياسية هي قدرة جهة معينة (الدولة أو الحكومة أو القادة السياسيين) على فرض قراراتها وتنفيذها من خلال وسائل مشروعة مثل القوانين والتشريعات أو وسائل قسرية أو وسائل الاكراه الرئيسية عند الضرورة. (الأجهزة الأمنية والقضاء ومختلف الأجهزة المتفرعة عنها).
- يمكن تعريف السلطة كمصطلح بأنها : " قدرة الطرف (أ) على جعل الطرف (ب) يعمل أو لا يعمل ، ما يريده (أ) سواء أراد (ب) ذلك أو لم يريد."

- وبالتالي فان السلطة هي القدرة على جعل المحكوم يعمل أو لا يعمل أمور معينة سواء أراد المحكوم أو لم يريد .. فهي علاقة طاعة يعترف فيها الفرد المواطن بحق آخر أو آخرين في ممارسة تنظيم وادارة حياته العامة أو بعض جوانبها داخل المجتمع الذي يعيش فيه .

- والسلطة في أبسط صورها هي القدرة على فرض إرادة ما على إرادة أخرى، (1) ولكي تكون السلطة حقيقية فانه ينبغي على أولئك الذين يمارسونها أن يفرضوها على كل من يريدون فرضها عليه .

- وممارسة السلطة تتم بإحدى وسيلتين هما :أولا: إما ان يتم بوسائل القهر والعنف أي تفرض السلطة عن طريق استخدام القوة المادية والسيطرة وتعد تلك الوسيلة قانون أولئك الأكثر قوة الذين يجبرون أولئك الأكثر ضعفا على الخضوع لهم ولا شك انها نتيجة لعدم تعادل القوة . ثانيا : أما الوسيلة الثانية فهي وسيلة الاقناع الحر وتقديم النموذج وضرب المثل ، وتزداد قوة السلطة دائما ويزداد استقراراها كلما زاد قبولها اختياريا عن طواعية . (2) أما السلطة السياسية تعني القدرة القائمة على قواعد قانونية وقيم ومعتقدات ورضا المجتمع التي تمارس فيه .. فوجود هذه السلطة يرتكز على كون كل الأفراد والجماعات تقبل بصراحة أو ضمنا بوجود رؤساء وحكام وقيادات ، تعترف لهم بحق إعطاء الأوامر لأفراد المجتمع من أجل دفعهم لعمل ما ، لم يكن ليفعلوه لو لا هذه الأوامر... وأفراد المجتمع يتقبلون هذه الأوامر وهذه القدرة ، لأنهم يعتبرونها شرعية أي مطابقة لنظام القيم والقواعد التي تؤمن بها الجماعة وهكذا تكون السلطة هي القدرة الشرعية .

- وما تزال السلطة السياسية هي أهم السلطة الحديثة وتتمثل السلطة السياسية في رئيس الدولة وهي قد تتمثل في حزب أو تنظيم سياسي وكلما اتسعت قاعدة تمثيل السلطة السياسية كانت هذه السلطة أكثر نفعا وجدوى للمجتمع وكانت أكثر استقرارا . (3)

- من ناحية المفهوم ، ورغم الاهتمام والاستخدام الواسع للسلطة في اطار الدراسات والأبحاث الأكاديمية إلا ان هناك تداخل في استخدام هذا المصطلح واحلاله بديلا بعض الأحيان لمصطلحات ومفاهيم أخرى مثل " الدولة " ، "الحكومة " ، " القوة " و" النفوذ " و" السيطرة " و" القدرة " و" التأثير " ...الخ

- لذا نلاحظ البعض (العلماء والباحثين) يستخدم مفهوم السلطة كمرادف بل وبديل لمفهوم الدولة ، في حين أن الدولة هي كيان سياسي يمارس السلطة عن طريق استخدام القوة الشرعية ...فالسلطة لا تتوقف عن استخدام القوة فقط بل على شرعيتها أيضا .

- ورغم أن السلطة تعني في طبيعتها وجود علاقة أمرية بين آمر ومأمور ، إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة أن تفرض إرادة طرف على طرف آخر فتكون العلاقة علاقة قوة يسودها الاجبار والاكراه .
- كما توجد اشكالية التداخل بين مفهوم "السلطة" و"النفوذ" و"السلطة" و"التأثير" و"السلطة "و"القوة" : فاذا كانت السلطة تعني القوة الشرعية فإن "النفوذ" فهو الاستطاعة على القدرة على التأثير . واذا كانت "القوة "تعتمد على الاكراه واستخدام الوسائل المادية لفرض القرارات ، فإن " السلطة السياسية " تعتمد على الشرعية والقبول الاجتماعي . ففي المجتمعات الديمقراطية مثلا تقوم السلطة السياسية على التوافق والشرعية المستمدة من الشعب، بينما في الأنظمة الاستبدادية تعتمد بشكل أكبر على القوة والقمع.
- وجاء في موسوعة " المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية " **(4)** أن السلطة (Power) بمعناها الأبسط في العلاقات بين الدول بأنها قدرة دولة ما على السيطرة ، أو أقله على التأثير في دول أخرى أو في نتائج أحداث معينة .
- وتضيف الموسوعة أن هذا المفهوم يشير الى بعدين هما : البعد الداخلي والبعد الخارجي . يتلاءم البعد الداخلي وتعريف السلطة على أنها القدرة على الفعل ، فالدولة النافذة هي أي دولة غير خاضعة لأي تدخل أو تأثير خارجيين في صياغة سياساتها وتنفيذها .. أما البعد الخارجي فيتلاءم وتعريف السلطة على أنها القدرة على السيطرة على سلوك الآخر أي إجباره على الامتثال .

ثانيا : عناصر السلطة السياسية :

تتكون السلطة السياسية من أربعة عناصر رئيسية :

- الشرعية : وتعني قبول المجتمع الأفراد والجماعات بحكم السلطة بناء على القوانين والدستور والأعراف والقيم والتقاليد معترف بها .
- السيادة : وتعني أن السلطة تتمتع بحق مطلق في اتخاذ القرارات داخل حدودها دون تدخل خارجي.
- القوة : وتشمل الوسائل التي تملكها السلطة لفرض قراراتها مثل القوانين والأجهزة الأمنية وهي تعني القدرة على فرض القوانين والسياسات باستخدام أدوات مثل الجيش والشرطة وغيرها.
- التأثير : وهي القدرة على توجيه الرأي العام والسياسات من خلال الاقناع والدعاية .

ثالثا : مصادر السلطة السياسية :

تستمد السلطة السياسية شرعيتها من عدة مصادر أهمها :

- القانون والدستور: يحدد القواعد التي تستند اليها السلطة فهي الشرعية القانونية.
- الشرعية التقليدية: تستند الى العادات والتقاليد المتوارثة والقيم المشتركة .
- الكاريزما والقيادة : تستند الى شخصية القائد وتأثيره على الشعب. حيث يمكن للقادة ذوي الكاريزما التأثير على الجماهير وإقناعهم
- القوة العسكرية والاقتصادية: كوسائل لدعم السلطة وتنفيذ قراراتها.

رابعا : خصائص السلطة السياسية :

تتميز السلطة السياسية عن غيرها من السلطات الأخرى بأنها :

- أنها عامة : أي أن السلطة السياسية قراراتها عامة وتلزم كل المجتمع
- أنها تحتكر وسائل الاكراه الرئيسية في المجتمع كالجيش والشرطة وغيرها .
- أنها تحظى بالشرعية أي قبول المحكومين واعترافهم بها كمرجع أعلى سواء كان ذلك عن رضا أو كراهية واضطرار.(خضوع المحكومين وقبولهم بالحكومة القائمة)

خامسا : اشكال السلطة السياسية :

تنقسم السلطة السياسية الى عدة أشكال من أبرزها :

- الشكل الديمقراطي: حيث يشارك الشعب في صنع القرار من خلال الانتخابات والمؤسسات التشريعية .
- الشكل السلطوي : حيث تتركز السلطة في يد فرد أو مجموعة دون مشاركة شعبية واسعة .
- الشكل الديكتاتوري : حيث يحكم فرد واحد بسلطة مطلقة دون مراعاة إرادة الشعب .

سادسا: أنواع السلطة السياسية

تنقسم السلطة السياسية الى ثلاثة أنواع رئيسية :

- السلطة التشريعية: وهي المسؤولة عن وضع القوانين
- السلطة التنفيذية: وهي المسؤولة عن تنفيذ القوانين وتشرف على إدارة شؤون الدولة .
- السلطة القضائية: وهامها الفصل في النزاعات وتضمن تبيق القوانين .

سابعا : وظائف السلطة السياسية

تلعب السلطة السياسية دورا مهما في :

- سن القوانين وتطبيقها وتنفيذها لضمان الاستقرار السياسي والاجتماعي وحفظ النظام العام .
- حماية الحقوق والحريات للمواطنين والأفراد والجماعات .
- إدارة الموارد وتوزيعها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
- ضمان الأمن الداخلي والخارجي والدفاع عن الدولة ومقوماتها ضد التهديدات الخارجية .

ثامنا : التحديات التي تواجه السلطة السياسية :

تواجه السلطة السياسية في عمومها عديد من التحديات منها :

- الفساد السياسي الذي يؤدي الى فقدان الشرعية والثقة في الحكومة ومؤسساتها.
- الاستبداد والقمع الذي يثير السخط الشعبي وعدم الاستقرار داخل المجتمع .
- الضغوطات الاجتماعية والاقتصادية التي تعيق قدرة الدولة على تلبية احتياجات مواطنها .
- التدخلات الخارجية التي تؤثر على سيادة الدولة واستقلال قراراتها.

ختاما : السلطة السياسية هي عنصر أساسي في بناء المجتمع وادارة شؤون الدولة لكنها تحتاج الى شرعية ومشاركة شعبية ومؤسسات قوية لضمان استقرار ها وفعاليتها . كما ان شرعية السلطة السياسية تعتمد على مدى تحقيق العدالة الاجتماعية واحترام حقوق الأفراد والجماعات وقدرتها على تلبية تطلعات وطموحات الشعب .

هوامش ومراجع المحور السابع

1- محمد نصر مهنا، علوم سياسية: دراسة في الأصول والنظريات ، دون بلد النشر : المكتب الجامعي الحديث ، 2005، ص 151.

2- المرجع نفسه ص 152

3- المرجع نفسه ص 153

4- مارتن غريفيثس و تيري أوكالاهان ، دبي : مركز الخليج للابحاث 2022 ، ص.ص 256-258

السؤال النموذجي للمحور السابع

ما المقصود بالسلطة السياسية؟

المحور الثامن

القوة ومفهومها في العلاقات الدولية

القوة ومفهومها في العلاقات الدولية

مقدمة

أولا : مفهوم القوة

ثانيا : مفهوم القوة في العلاقات الدولية

مقدمة

يعتبر مفهوم القوة عامة من أقدم المفاهيم التي شغلت الفكر الإنساني حيث ارتبط معناها منذ القدم بالقدرة على التأثير والتحكم في سلوك الآخرين وفي مجريات الأمور على مستوى البيئة الداخلية أو البيئة الخارجية .وتعد القوة حجر أساس أي تنظيم سياسي واجتماعي حيث تتنوع مظاهرها بين ما هو مادي وما هو معنوي .

وفي مجال العلاقات الدولية يعد مفهوم القوة من المفاهيم المركزية حيث تلعب دورا مهما في حركة التفاعلات الدولية، كما أنها الوسيلة الأبرز في تبلور هيكلية النظم الدولي حتى أضحت هدفا رئيسيا للعديد من الدول التي تسعى باستمرار لامتلاكها بغية تحقيق أهدافها ومصالحها القومية. وتأخذ القوة في العلاقات الدولية أشكالا متعددة منها القوة الصلبة والقوة الناعمة والقوة الذكية وهو ما سنتناوله في هذا المحور

أولا : مفهوم القوة .

- يعد مفهوم القوة من المفاهيم الغامضة والمتشابكة على جميع الأصعدة كافة بشكل عام وعلى صعيد علم السياسة بشكل خاص . هناك تضارب في الآراء حول إعطاء تعريف واحد للقوة بالإضافة الى أن هناك العديد من التداخل بين " القوة " وبعض المفردات مثل " القدرة "، " الاكراه" ، "السيطرة "، " السلطة" ، " النفوذ" ، "الاجبار" ، "التأثير" وغيرها .

- ويمثل مفهوم القوة حجر أساس لأي تنظيم سياسي.. وتتعد الصور التي تتخذها القوة وتتغير وفقا لطبيعة وشكل النظام السياسي القائم.

- **في معنى القوة**

- القوة بمعناها البسيط: هي امتلاك إمكانية على التأثير على الآخرين وإخضاعهم لإرادة القوي الفاعل (1) ،وهذا يعني أن الأقوياء في أي موقف كان اجتماعي أم سياسي أم اقتصادي أم ثقافي ، هم الذين يفرضون إرادتهم ويسيرون الأمور وفقا لمصالحهم.

- لقد تعددت معاني " القوة " التي قدمها المفكرون السياسيون في مضمون هذه الكلمة بين " الاكراه المادي" و" القدرة في التأثير في سلوك الآخرين" بما يخدم أهداف الدولة الحائزة على القوة (2).. كما تباينت الرؤى بشأن هذا المفهوم من مفهوم ضيق يقتصر على العناصر المادية الى مفهوم آخر شامل لعناصر مادية وغير مادية (3)

- وتعرف القوة على أنها " القدرة على التأثير في الآخرين للحصول منهم على نتائج محددة، يسعى الطرف الذي يقوم بعملية التأثير للحصول عليها."

- تعرف القوة أيضا بأنها: " عبارة عن ضبط للقرارات السياسية في الدول من قبل القوى الاجتماعية التي تسيطر على إدارة الدولة «.

- اعتبر "ماكيافيللي " القوة من العناصر الأساسية لقيام الدولة، وأكد على أن وجود أي دولة أو مؤسسة أو منظمة يعتمد بالدرجة الأولى على القوة لأنها المصدر الوحيد للمحافظة على ديمومتها وتوسعها.

- ابن خلدون تعرض لمفهوم القوة في "مقدمته" عندما قسم القوة السياسية الى عدة أنواع وأكد على ضرورة القوة في وجود الدولة والحفاظ على استمرار الحكم واعتقد أن القوة السياسية تتمثل في الاستبداد والتأثير والاغراء. وجاء هذا المفهوم ضمن نظرية القوة والغلبة عند ابن خلدون: تؤكد نظريته على أن الدولة نشأت نتيجة للعنف والقوة وأنها أداة تستخدم داخل المجتمع مع الشعب للردع وخارج المجتمع لفرض هيبة الدولة وحماية حدودها والدفاع عنها .... وتبرر نظرية ابن خلدون أن استخدام القوة هو مبدأ طبيعي وضروري في الحياة فالقوة بين جميع الكائنات الحية والعشائر وبين الدولة والأمم في حروبها.. ولها استخدام ايجابي في فض النزاعات.. بينما أكدت النظرية أيضا أن كل الدول لا تقوم الا على القوة والعنف (وهو الجانب السلبي في النظرية كما يرى البعض (4)

- **تعريف القوة لغة واصطلاحا**

- ورد في المعجم الوسيط أن القوة هي ضد الضعف وهي الطاقة وهي تمكن الانسان من أداء الأعمال الشاقة .

- القوة في اللغة هي ضد الضعف وجمعها " القوى ". وهي إحدى المفردات الهامة التي يتوقف عندها الباحثون والمفكرون بحيث نجد أن معناها يكون واحدا في أغلب المجالات بحيث يدور في إطار مفهوم القدرة على الفعل والاستطاعة.. كما تعني أيضا " التأثير والنفوذ والسلطة " .

- كما وردت " القوة " في القرآن الكريم في كثير من الآيات ن منها على سبيل المثال: «وأعدوا لهم ما استطعتم من القوة "(5)

- والقوة هي لغة كل العصور ، معناها يكاد يكون واحد في كل اللغات ن حيث يدور في اطار مفهوم القدرة على الفعل والاستطاعة والطاقة وهي ضد الضعف ، وتعني أيضا التأثير والنفوذ والسلطة .

- والقوة اصطلاحا هي القدرة على التأثير في الآخرين "... وعرفت أيضا على أنها " إمكانية شخص ما في الهيمنة على تصرفات وتفكير شخص آخر (6)، كما أن الكثير من الباحثين والعلماء بلور مفهوم القوة وكأنه مرادفا لمفهوم السيطرة .

- اصطلاحا تعرف " القوة" أيضا على أنها مجموعة من أدوات الضغط والاكراه والتدمير والبناء ، تمارس من قبل دولة أو فرد من أجل فرض السيطرة على قوى أخرى أو إرغامها على قبول بنظام معين ، أو من أجل كسر مقاومة أو تهديد . (7)

- يمكن القول أن من مختلف التعاريف حول القوة فإن القوة هي علاقة خاصة بين طرفين: علاقة يستلزم أن تكون أحد الطرفين فيها على قدر أكبر من الامكانات، ما يتيح له بعض التفوق في السلطة، وإلا فلن تتوفر للقوة فعاليتها وسوف تتحول الى عملية أخرى تسمى " الصراع "(8)

- بمعنى آخر أنه يشترط في القوة أن تكون بين طرفين، يملك أحدهما الامكانية والقدرة على التنفيذ، والسبب في ذلك أنه بمجرد تساوي الطرفين ننتقل الى مفهوم آخر، وهو مفهوم الصراع الذي يؤكد باستمراره (أي الصراع) ، عدم امتلاك طرف القدرة على هزيمة الطرف الآخر.(9)

- وقد تناول العديد من المفكرين السياسيين مفهوم القوة بعدة رؤى فكل منهم يرى القوة من منظوره الخاص . ولكن عموما يمكن تحديد ثلاثة اتجاهات أساسية لتعريف القوة:

← الاتجاه الأول : يعرف القوة بأنها القدرة على التأثير في الغير وحمل الآخرين للخضوع لمصالح مالك القوة .

← الاتجاه الثاني: يعرف القوة بأنها المشاركة الفعالة في صنع القرارات المهمة في المجتمع.

← الاتجاه الثالث: يجمع بين الاتجاهين السابقين، ويعرف القوة بأنها التحكم والسيطرة المباشرة أو غير المباشرة لدولة أو جماعة معينة على إثارة القضايا السياسية أو عملية توزيع القيم ويترتب عليه التأثير في الموقف لصالح الاتجاه الذي يفضله صاحب القوة. **(10)**

ثانيا : مفهوم القوة في العلاقات الدولية .

- <u>المفهوم والتعريف</u>

- يعد مفهوم القوة في العلاقات الدولية من المفاهيم المركزية، وتعتبر القوة الوسيلة الأبرز في تبلور النظام الدولي والأساس في حركة التفاعلات الدولية مما جعل الدول تسعى – دائما – لامتلاكها وتطويرها ، لتحقيق أهدافها ومصالحها الوطنية حتى اصبحت هدفا رئيسيا للعديد من الدول لاعتقادها بالدور الذي تلعبه هذه القوة في توفير الأمن والاستقرار لها .

- وتعتبر "قوة الدولة " من العوامل التي لها أهمية خاصة في السياسة الدولية والنظام الدولي على أساس أن هذه القوة هي التي ترسم أبعاد الدور الذي تقوم به الدولة في المجتمع الدولي ، وتحدد إطار علاقاتها بالقوى الخارجية في البيئة الدولية .**(11)**

- ويعد موضوع القوة من المواضيع التي يهتم بها علم العلاقات الدولية وعلم الجغرافيا السياسية لذلك جاء تعريف وتفسير مفهوم القوة للعديد والكثير من الباحثين والمفكرين في هذا الإطار. **(12)**

- يعد مكيافيللي ، من الأوائل الذين تكلوا وكتبوا عن مفهوم القوة وقد قدم في كتابه المشهور " الأمير" صورة واضحة للقوة وكيفية استخدامها من قبل الحكام **(13)**

- وقد تعرض كل من "هوبز" و" مورغانتو" الى مفهوم القوة في كتاباتهما وبينت آرائهما أن القوة هي الوسيلة والغاية والنهاية التي تعمل الدولة للوصول اليها في مجال العلاقات الدولية. **(14)**

- وعرف هانس مورغانثو " القوة " على أنها سعي الانسان للسيطرة على أفكار الآخرين وأفعالهم ، وأن هذه الظاهرة لصيقة بكل تنظيم اجتماعي ، وأنها علاقة نفسية بين عقلين ، وأنها علاقة مادية بين جسمين **(15)**

- ورغم أن الاختلاف في تحديد مفهوم القوة ظل قائما باختلاف المدارس الفكرية ونظرة مفكريها وباحثيها إلا أنه يمكن القول أن "القوة" هي " مجموعة القدرات المادية والمعنوية التي تكون بحوزة الدولة والتي تستطيع عن طريقها أن تؤثر على سلوك الوحدات الدولية الأخرى.(**16**)
- لقد طرأت على مفهوم القوة تحولات عديدة نابعة من التغير والتطور الذي لازم واقع العلاقات الدولية المتسم بالتعقيد والتشابك.
- وعليه تجاوز مفهوم القوة في العلاقات الدولية في مضمونه المعنى العسكري الى مضمون أوسع ليشمل القوة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والتكنولوجية.
- فالقوة في مفهوم العلاقات الدولية هي قدرة أي دولة على التأثير في توجهات الدول الأخرى أو سلوكها الذي لا يقف على نتائج ذات أهمية إلا إذا استند الى امكانيات مادية أو معنوية مختلفة عبر تعبئة عناصر معينة للتأثير إما بالإقناع أو الاغراء أو التهديد أو المعاقبة.
- لقد تعددت التعريفات المتعلقة بمفهوم القوة في أدبيات علم العلاقات الدولية: ويمكن تعريفها بشكل مختصر على أنها «قدرة وحدة دولية ما على التأثير في سلوك وحدة دولية أخرى وفقا لمصالحها وأهدافها ". **(17)**
- وفي تعريف مبسط " القوة هي امتلاك القدرة على التأثير في أطراف أخرى لتحقيق أهداف محددة." والقوة وفقا لهذا التعريف لها بعدين أساسيين: **أولهما** : امتلاك مصادر القوة التي تتضمن ليس فقط القدرات العسكرية ولكن تلك القدرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية والتقنية . **وثانيهما** : القدرة على توظيف هذه المصادر وتحويلها الى طاقة مؤثرة وسلاح فعال وعامل ضغط في سلوك الأطراف الأخرى لتحقيق الأهداف المرجوة .
- **الفرق بين القوة والقدرة :**
- في المقابل يجب التفريق بين القوة والقدرة في العلاقات الدولية، يقصد بالقدرة:" مجموعة (الموارد) و (المصادر) و(الامكانيات) المتاحة لدولة ما " . أما القوة فهي: " امكانية توظيف وتحويل تلك (الموارد) و (المصادر) و (الامكانيات) الى وسائل ضغط وتأثير".

- <u>تطور مفهوم القوة في العلاقات الدولية</u>

- مر مفهوم القوة بعدة مراحل يمكن اختصارها حسب دارسي علم السياسة والعلاقات الدولية كالآتي : **(18)**

أ – المفهوم التقليدي للقوة: يمكن حصر هذه المرحلة ببداية الحضارة الى عام 1850 م ، وأفضل من فسر "القوة" في هذه المرحلة هو مكيافيللي الذي أكد على أهمية القوة للحفاظ على أمن الدولة والملك من خلال فرض السيطرة على عموم الناس بواسطة القوة .

ب – المفهوم الحديث للقوة: تنحصر هذه المرحلة في المدة ما بين 1850 و 1945 م، حيث أدى ظهور الثورة الصناعية الى نقلة نوعية في تصنيع الأسلحة، انعكس ذلك على تطور مفهوم القوة الحديث ، ويعتبر كلا من كلاوزفيتز و مورغانثو من المفكرين الذين أكدوا على انعكاس التطورات التي حدثت في تلك الفترة على مفهوم القوة

ج – المفهوم المعاصر للقوة : انحصر تاريخ هذه المرحلة في المدة ما بين 1945 الى عام 1990 . فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية دخل العالم في عصر التطور التكنولوجي والتقنيات الجديدة في الأسلحة ، مما انعكس على مفهوم القوة المعاصر لاسيما في حقبة السبعينيات من القرن الماضي .

د – المفهوم الميتا معاصر للقوة : بدأ هذا المفهوم الجديد للقوة بعد سقوط الاتحاد السوفياتي وبروز ظاهرة جديدة للقوة وهي " القوة الناعمة" التي تعتمد على : العامل التكنولوجي + القيم المجتمعية + العامل الثقافي + السياسات الناجحة . ويعد " جوزيف ناي " Joseph Nye أول من أطلق هذا المفهوم في بداية تسعينيات القرن الماضي . ويمكن تعريفها بـــ" القدرة على تشكيل تفضيلات الأخرين " أي أنها مركز جذب للآخرين . **(19)**

وظهر بعد مفهوم القوة الناعمة، اتجاه آخر يؤكد على مفهوم " القوة الذكية" في تصريف السياسة الدولية . ويعني هذا المفهوم الجديد توظيف القوة الناعمة والقوة الصلبة في استراتيجية واحدة تعرف بالقوة الذكية أي استخدام الوسائل العسكرية والضغوط الاقتصادية فضلا عن الوسائل الناعمة من أجل تحقيق هدف معين .

- <u>أنواع القوة في العلاقات الدولية</u>

- رغم شمولية القوة كظاهرة إلا أن أنواعها تتعدد من القوة السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية . ولقد تطورت هذه الأنواع طبقا لتطور المجتمعات حتى أصبحت كل هذه الأنواع داخلة في القوة الشاملة للدولة . بينما يتباين امتلاك الدول لهذه الأنواع من القوة، فهناك من الدول التي تتفوق في نوع معين مما يؤهلها لتكون دولة ذات تأثير نسبي مقارنة بالدول التي تمتلك جميع أنواع القوة أو اغلبها وتتفوق في استخدامها. وعليه تتحدد مكانة كل دولة في النظام الدولي والسياسة الدولية حسب امتلاكها لعناصر القوة الشاملة أو لأغلبها. **(20)**

- يمكن تناول أنواع القوة باختصار كما يلي :
- **القوة السياسية** : هي مجموعة من الإمكانيات السياسية الكامنة في المجتمع السياسي الخارجي والداخلي المتاحة لدولة ما في وقت ما . وتعد القوة الدبلوماسية للدولة مثلا من المؤثرات الفاعلة لقوة الدولة .
- **القوة العسكرية** : تتمحور حول ما تملكه الدولة من قوة عسكرية تقليدية وغير تقليدية تسمح لها بممارسة قوتها في البيئة الدولية . والقوة العسكرية هي الأداة الفعالة التي تجعل من الدولة ذات قوة وسيطرة قياسا لغيرها من الدول في النظام الدولي . كما أن القوة العسكرية والتحالفات العسكرية للدولة تمارس أدوارا ذات أهمية كبيرة في جعل الدولة ذات مركز قوي في النظام الدولي والسياسة الدولية . وتمارس الدولة قوتها العسكرية من خلال أسلوبين : الأسلوب الأول : هو التهديد باستخدام القوة . والأسلوب الثاني : هو الاستخدام الفعلي لهذه القوة حيال الوحدات الدولية الأخرى.
- **القوة الاقتصادية** : تلعب القوة الاقتصادية للدولة دور كبير ومؤثر في النظام الدولي ' فالقتصاد الضخم والقوي يجعل من الدولة ذات تأثير قوي وفعال في المجتمع الدولي . كما تستخدم القوة الاقتصادية بعض الوسائل من أجل فرض إرادة القوة على دول أخرى من خلال العقوبات الاقتصادية ونظام المساعدات الخارجية فضلا عن التجارة الخارجية والسياسة المالية . والدولة القوية اقتصاديا تكون أقدر على الحصول على دعم الداخل وضمان استقرار بيئتها الداخلية من غيرها من الدول الأخرى (21)
- **القوة الثقافية**: تعرف على أنها الكل المعقد الذي يشمل المعارف والعقائد والفن والأخلاق والعادات والتقاليد والقانون لدولة ما (22).. و تعرف القوة الثقافية أيضا على أنها الكل المركب الذي ينتجه الانسان يشتمل على عناصر مادية وغير مادية، كما أنها تتكون من مقدار ما يملكه المجتمع من عادات وتقاليد ومعارف وهوية خاصة تجعله يختلف عن المجتمعات الأخرى، وينتج عنها مقدار من القوة التي تتيح للدولة تفوقها على دول أخرى ، بل يمكن أن تؤثر على سلوكيات الدول بأسلوب غير مباشر من خلال المستوى العلمي والكفاءات وغيرها . فالقوة الثقافية هي إذن عنصر من عناصر قوة الدولة الشاملة.
- **القوة التكنولوجية** : تعرف على أنها مجموعة المواد والامكانيات التكنولوجية المادية من حواسيب وروبوتات وماكينات ...الخ ، وغير مادية من موارد معرفية ونظم المعلومات وبحوث وبراءات اختراع

...الخ المتاحة للدولة في فترة ما. وقد أسهمت القوة التكنولوجية في تغيير دلالات مفاهيم القوة والأمن ومفهوم الأمن القومي للدول من خلال القدرة التكنولوجية الهائلة على نقل المعلومات والقدرة التكنولوجية العسكرية التي غيرت هي الأخرى مفهوم الأمن القومي .

- مصادر (عناصر)القوة في العلاقات الدولية :

- يتفق أغلب كتاب وعلماء السياسة وعلم العلاقات الدولية على أن مصادر القوة والتي تحدد فاعلية قوة الدولة ووزنها في النظام الدولي أو المجتمع الدولي هي ناتج عن قدرة الدولة على توظيف مصادر القوة المتاحة لديها .

- وعليه تتحدد قوة الدولة بهذا المعنى على ضوء عنصرين: الأول ، مصادر القوة والثاني عملية توظيف هذه المصادر . وبالتالي فان أي مصدر من مصادر القوة لا يكتسب وزنا بمجرد وجوده إنما يرتبط هذا الوزن والتأثير بمدى قدرة الدولة على تحويل مصدر القوة الى طاقة مؤثرة وسلاح فعال. وفي الحقيق ان مفهوم القوة يتضمن كلا الجانبين: امتلاك أسباب أو عناصر القوة + والقدرة على توظيف هذه الأسباب أو العناصر في التحكم في إرادات الآخرين.

- من مصادر القوة في العلاقات الدولية والتي تحدد قدرة الدول على التأثير العوامل والموارد التالية: العامل الجغرافي + العامل الديمغرافي + العامل الاقتصادي + العامل العسكري + الموارد الطبيعية + التأثير السياسي + القوة الاقتصادية + القوة العسكرية + سياسات التحالفات.

- الملاحظ أن هناك عدة تصنيفات قدمها علماء السياسة فيما يخص عناصر أو مصادر القوة في العلاقات الدولية يمكن ايجازها على النحو التالي :

- هناك تصنيف يبرز عناصر القوة في ثلاثة عوامل رئيسية وهي : العوامل الطبيعية + العوامل الاقتصادية + العوامل البشرية (22)

- تصنيف الدكتور كاظم هاشم نعمة: يصنف مكونات وعناصر القوة كالآتي :
  - العامل الجغرافي : يتضمن المساحة ،الموقع ، المناخ ن طبيعة التضاريس ، الحدود .
  - الموارد الأولية : تشمل ما تملكه الدولة من ثروات معدنية وخامات داخل الأرض أو خارجها .
  - التقنية : تشمل إمكانيات الدولة المعرفية في حقل التكنولوجيا والنانو تكنولوجيا .
  - السكان : تتمثل في حجم السكان وكثافته ن التركيب الاجتماعي .
  - الاقتصاد الوطني : يشمل الإنتاج الكلي ، معدل الفرد ، انتاج السلع ، الاستهلاك ، تراكم رأس المال الوطني ، معدل النمو الاقتصادي الوطني ، النظام النالي والتجارة الخارجية .

- القاعدة العسكرية : وتتضمن عدد القوات المسلحة ، النفقات الحربية ، أنظمة الأسلحة ، المؤسسات الحربية ، مستوى الكفاءة الحربية والصناعة الحربية .

- هناك تصنيف آخر يحدد عناصر قوة الدولة في خمسة عوامل أساسية باعتبارها معادلة القوة الشاملة للدولة : العامل الجغرافي + العامل الاقتصادي + العامل السياسي + العامل النفسي + العامل العسكري . (23)

- هناك تصنيف آخر لعناصر القوة من وجهة نظر أحمد داود أوغلو وزير خارجية تركيا السابق الذي حدد مصادر قوة الدولة في المعطيات التالية:
  - المعطيات الثابتة : تتضمن : جغرافية الدولة + تاريخ الدولة + عدد السكان + ثقافة الدولة
  - المعطيات المتغيرة: تنقسم الى : القوة الاقتصادية + القوة التكنولوجية + القدرات العسكرية
  - الذهنية الاستراتيجية والهوية الثقافية.
  - القدرات العسكرية (24)

- **<u>استخدامات القوة في العلاقات الدولية :</u>**

- تستخدم القوة وسيلة للهيمنة.
- تستخدم القوة وسيلة للدفاع.
- تستخدم القوة وسيلة لتوازن القوى.
- تستخدم القوة وسيلة للردع.

- **<u>خصائص القوة في العلاقات الدولية :</u>**

- في العلاقات الدولية تستخدم الدول القوة في علاقاتها الدولية وسيلة لتحقيق أهدافها ومصالحها ، يمكن تحديد خصائصها على النحو التالي :
- القوة وسيلة لممارسة النفوذ والتأثير من أجل تحقيق المصالح والأهداف.
- القوة مفهوم حركي تتغير بحسب القدرة على تحويل المصادر المتاحة الى قوة فاعلة.
- القوة نسبية تقاس بالمقارنة مع قوة دول الأخرى.
- القوة ممارسة تندرج بين (التأثير بالطرق الدبلوماسية) وبين (أسلوب الاجبار والقسر) .
- القوة صناعة وارادة فرضتها طبيعة العلاقات الدولية التي تتسم بالفوضى وغياب السلطة على مستوى النظام الدولي.

- **مراحل استخدام القوة في العلاقات الدولية**

- الدبلوماسية: تتمثل في قيام دولة ما في إقناع دولة أخرى من خلال القنوات الدبلوماسية .
- تخفيض التمثيل الدبلوماسي: تتمثل في قيام دول ما بتخفيض التمثيل الدبلوماسي مع دولة أخرى ، وهو دليل على تفاقم الأوضاع بينهما.
- قطع العلاقات الدبلوماسية: تتمثل في قطع العلاقات الدبلوماسية إذا فشلت الدبلوماسية وتخفيض التمثيل الدبلوماسي بين الطرفين.
- العقوبات: تتمثل في قيام دولة ما بفرض مقاطعة أو عقوبات اقتصادية ضد دولة أخرى.
- التهديد: يتمثل في عدة طرق كالإنذار والتهديد باستعمال القوة ضد دولة أخرى .
- الحرب: وتمثل أقصى أساليب استخدام القوة وأكثرها عنفا.

- **أشكال القوة في العلاقات الدولية**

  - **القوة الصلبة:**

- يشير مفهوم القوة الصلبة الى المفهوم التقليدي الذي يعرف القوة على أنها القدرة على فرض السيطرة على الأطراف الأخرى عن طريق الاكراه أو الحوافز المادية ... والقوة الصلبة تنطلق من اتخاذ القوة العسكرية قاعدة لها ويقصد بها " مجموعة الأدوات والقدرات التي تستخدمها الدول، لتحقيق أهدافها ومصالحها من خلال توظيف أساليب الاجبار ، أو التهديد ، أو استخدام القوة العسكرية أو العقوبات العسكرية ".
- من أساليب القوة الصلبة: الاجبار + التهديد + الاكراه + استخدام القوة العسكرية + استخدام العقوبات الاقتصادية.

  - **القوة الناعمة :**

- تعرف القوة الناعمة على أنها " مجموع الأدوات والقدرات التي تستخدمها الدول لتحقيق أهدافها ومصالحها من خلال توظيف أساليب الاقناع والجاذبية والتفاوض والترغيب ، بعيدا عن استخدام القوة العسكرية والعقوبات الاقتصادية أو التهديد بها ."
- من أساليب القوة الناعمة: الدبلوماسية + الاعلام + المال + الاستثمار + الرياضة + الثقافة + الفن + المساعدات بأشكالها المختلفة.

- **القوة الذكية :**

- القوة الذكية هي مزيج بين القوتين الصلبة والناعمة ويمكن تعريفها على أنها: " مجموع الأساليب والأدوات المشتركة والمختلطة بين القوة الناعمة والقوة الصلبة التي تسعى من خلالها الدول لتحقيق أهدافها ومصالحها " .

- .. ويعرف آرنست ويلسون القوة الذكية على " أنها قدرة الفاعل الدولي على مزج عناصر القوة الصلبة والقوة الناعمة بطريقة تضمن تدعيم تحقيق أهداف الفاعل الدولي بكفاءة عالية."

- متى يجب استخدام القوة الذكية وكيف؟

- عندما ترسم الدول أهدافها وتحدد استراتيجياتها، وتعتقد الدولة أن القوة الناعمة لوحدها لن تحقق ذلك ، وفي الوقت نفسه لا فائدة من استخدام القوة الصلبة لوحدها ، هنا تبدأ الدول بتوظيف القوة الذكية من خلال جمع أدوات وأساليب القوتين الناعمة والصلبة ..فالظرف والوضع والحالة الراهنة للدولة هي التي تحدد وقت استخدام القوة الذكية .

- **القوة الالكترونية :**

- أدت الثورة الرقمية والمعلوماتية وظهور الانترنت الى استغلال واستفادة الدول من هذا النوع من القوة في علاقاتها الدولية من خلال امتلاك مصادر التكنولوجيا والمعلومات التي تؤهلها للسيطرة والتحكم بالعالم الرقمي والافتراضي. لذا ساهمت التكنولوجيا المعلوماتية والتطور الرقمي ببروز ما يعرف اليوم بمفهوم القوة الالكترونية

- وقد عرف دانيال كويل القوة الالكترونية بأنها: " القدرة على استخدام الانترنت لخلق المزايا، وللتأثير على الأحداث في البيئات التشغيلية كافة من خلال أدوات القوة" .. كما عرفها جوزيف ناي بانها "القوة التي تعتمد على مصادر المعلومات والسيطرة على الأنشطة الالكترونية والحواسيب والبنية التحتية المعلوماتية ذات الصلة بالفضاء الالكتروني ".(25)

- من خلال ما سبق يمكن القول أن:

- القوة الصلبة: تعتمد على التأثير في سلوك الآخرين من خلال: الاجبار والاكراه واستخدام القوة .

- القوة الناعمة: تعتمد على التأثير في سلوك الأخرين من خلال: التفاوض والاقناع والجاذبية والترغيب.

- القوة الذكية: تعتمد على التأثير في سلوك الآخرين من خلال الدمج والاستخدام الأمثل بين القوة الصلبة والناعمة.
- القوة الالكترونية: تعتمد على التأثير في سلوك الآخرين من خلال: السيطرة على مصادر المعلومات والتحكم بالعالم الرقمي والافتراضي.

هوامش ومراجع المحور الثامن

1- علي زياد عبد الله العلي ، **مؤشرات القوة والتأثير في الاستراتيجية الأمريكية** ، ط1، بيروت : دار السنهوري ، 2016 ، ص. 14

2- المرجع نفسه ص 15

3- إسماعيل علي سعد ، **نظرية القوة مبحث في علم الاجتماع السياسي** ، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ،1982، ص.ص. 35-40

4- شيماء عويس، **القوة في العلاقات الدولية: دراسة تأصيلية**، المعهد المصري للدراسات، مجلة دراسات سياسية، 05 أكتوبر 2018، اسطنبول – تركيا، ص ص 1-17.

5- القرآن الكريم ، **سورة الأنفال** ، الآية 60

6- أحمد نوري النعيمي ، **السياسة الخارجية** ، بغداد : دار الكتب للطباعة والنشر ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، 2001 ، ص 88

7- عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 1989، ص 824

8- شيماء عويس، **القوة في العلاقات الدولية: دراسة تأصيلية**، مرجع سبق ذكره، ص ص 1-17.

9- محمد بن نويمي ، **علم العلاقات الدولية** ،الدوحة : وزارة الثقافة ، 2023 ، ص 105 .

10- شيماء عويس، القوة في العلاقات الدولية: دراسة تأصيلية، مرجع سبق ذكره، ص ص 1-17.

11- إسماعيل صبري مقلد ، **العلاقات السياسية الدولية** دراسة في الأصول والنظريات ، ط5، الكويت : منشورات ذات السلاسل ، 1987، ص 163

12- أنظر : عصام سليمان ، **مدخل الى علم السياسة** ، ط2 ، القاهرة : دار النضال للطباعة والنشر ، 1989 ، ص 6.

13- نيقول مكيافيللي ، **كتاب الأمير** ، ترجمة أكرم مؤمن ، القاهرة : مكتبة ابن سيناء ن 2004، ص85

14- خالد المعيني ، الحافات الجديدة : التكنولوجيا وأثرها على القوة في العلاقات الدولية ، ط1، دمشق : دار كيوان ، 2009 ، ص 65.

15- علي زياد عبد الله العلي، مرجع سبق ذكره ، ص 19

16- المرجع نفسه ، ص 21

17- محمد بن نويمي ، **علم العلاقات الدولية** ،مرجع سبق ذكره ، ص 105.

18- علي زياد عبد الله العلي، مرجع سبق ذكره، ص ص 21-22

19-أنظر : جوزيف ناي ، **القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة العالمية** ، ترجمة محمد توفيق البجبرمي ، الرياض : مكتبة العبيكان ، 2007، ص 25

20-علي زياد عبد الله العلي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 30-35

21-محمد سميح حميد ، **البعد الاقتصادي في الاستراتيجية الأمريكية للشرق الأوسط** ، مجلة الفكر السياسي ، العدد 34-35 ، دمشق : المؤسسة العربية لتوزيع المطبوعات ، 2009 ، ص ص 23-30

22-كاظم هاشم نعمة ، **العلاقات الدولية** ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، 1987، ص 156.

23-: إسماعيل صبري مقلد ، **العلاقات السياسية الدولية ، دراسة في الأصول والنظريات** ، مرجع سبق ذكره ، ص 173.

24-أنظر : أحمد داود أوغلو ، **العمق الاستراتيجي ، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية** ، ترجمة ، محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل ، ط1، بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2011 ،

25-محمد بن نويمي ، **علم العلاقات الدولية** ،مرجع سابق ، ص ص 109-112

السؤال النموذجي للمحور الثامن

ما هي أشكال القوة في العلاقات الدولية؟

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1- عصام سليمان ، **مدخل الى علم السياسة** ،ط2، بيروت: دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع ،1989.

2- ابن منظور ، **لسان العرب** ، 1966.

3- محمد فيروز أبادي ، **قاموس المحيط** .، 1931.

4- لويس معروف ، **المنجد في اللغة والأدب** ، 1969.

5- أحمد عطية الله ، **القاموس السياسي** ،ط5، مصر : منشورات دار النهضة العربية 1974.

6- حسن صعب، **علم السياسة** ، بيروت : دار العلم للملايين ، 1977.

7- عصام سليمان ، **مدخل الى علم السياسة** ،ط2، بيروت: دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع ،1989.

8- الحمداني قحطان ، **الأساس في العلوم السياسية**،ط1،عمان:دار مجدلاوي للنشر ،2004.

9- عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، ط1، الجزء الثالث، بيروت: منشورات المؤسسة العربية للنشر ،1983.

10-عبد الوهاب الكيالي، كمال زهيري ، **الموسوعة السياسية** ، بيروت: منشورات المؤسسة العربية للنشر ،1974.

11-**موسوعة العلوم السياسة** ، منشورات جامعة الكويت، المجلد الأول ،1994.

12-محمد علي العويني ، **العلوم السياسية: دراسة في الأصول والنظريات**، القاهرة: عالم الكتب ،1988.

13-المعهد التطوري ، **المدخل لعلم السياسة** ، ط2 ، السلسلة التطورية ، النجف : دار المعمورة للطباعة والنشر والتوزيع .

14-خضر خضر، **مفاهيم أساسية في علم السياسة** ، لبنان : المؤسسة الحديثة للكتاب ، 2014.

15-عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، ط1، الجزء الثالث، بيروت: منشورات المؤسسة العربية للنشر ،1983.

16-كمال المنوفي، **مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة**،الكويت:وكالة المطبوعات، 2006.

17- Hudson Keneeth, **The Language of Modern Politics,** London ; The Macmillan Press Ltd ,1978.

18-عبد المجيد عرسان العزام، محمود ساري الزعبي، **دراسات في علم السياسة** ، عمان: مكتبة الحامد، 1988.

19-إبراهيم درويش، **علم السياسة** ، القاهرة : دار النهضة العربية ، 1975.

20-بطرس بطرس غالي ، **مبادئ العلوم السياسية** ، القاهرة : جامعة القاهرة ، 1962.

21-محمد نصر مهنا ، عبد الرحمن الصالحي ، **علم السياسة : التنظير والمعاصرة** ، د.س.ن،.

22- **The New Colombia Encyclopedia** , New york , Colombia University Press , vol .1 ,1975

23-أحمد الحمداني قحطان ، **المدخل الى العلوم السياسية** ، عمان : دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2012.

24-عصام سليمان ، **مدخل الى علم السياسة** ، ط2، بيروت: دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع ، 1989.

25-الحمداني قحطان ، **الأساس في العلوم السياسية** ، ط1، عمان : دار مجدلاوي للنشر ، 2004 .

26-محمد علي العويني ، **العلوم السياسية دراسة في الأصول والنظريات والتطبيق** ، القاهرة : عالم الكتب، 1988.

27-المعهد التطويري، **المدخل لعلم السياسة**، ط2، السلسلة التطورية، النجف: دار المعمورة، 2011.

28-ربحي مصطفى عليان، **البحث العلمي: اسسه، مناهجه وأساليبه و اجراءاته**، الأردن: بيت الأفكار الدولية، 2001.

29-عبد الوهاب الكيالي ، **موسوعة السياسة** ، الطبعة الأولى ، الجزء الثاني ، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 1981.

30-جاك دونديو دوفابر، **الدولة**، ترجمة سموحي فوق العادة، ط2، بيروت : منشورات عويدات ، 1982.

31-عصام سليمان، **مدخل الى علم السياسة** ، الطبعة الثانية منقحة ، بيروت : دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع ، 1989 .

32-محمد علي العويني، **العلوم السياسية دراسة في الأصول والنظريات والتطبيق**، القاهرة: عالم الكتب 1988 .

33-محمد بن نويمي، **علم العلاقات الدولية** ، الدوحة : وزارة الثقافة ،2023.

34- محمد نصر مهنا، **علوم سياسية :دراسة في الأصول والنظريات** ، دون بلد النشر : المكتب الجامعي الحديث ، 2005.

35-مارتن غريفيثس و تيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية** ، دبي : مركز الخليج للأبحاث 2022 .

36-شيماء عويس، **القوة في العلاقات الدولية: دراسة تأصيلية**، المعهد المصري للدراسات، مجلة دراسات سياسية، 05 أكتوبر 2018، اسطنبول – تركيا.

مراجع مختارة

1- حافظ علوان الدليمي، **المدخل الى علم السياسة** ، بغداد: دار السنهوري القانونية والعلوم السياسية، 2018.

2- حسن سيد سليمان ، **المدخل الى العلوم السياسية** ، مصر: الدار العالمية للنشر والتوزيع ، 2018.

3- وليد بيطار ، **مدخل الى علم السياسة** ، طرابلس ، لبنان، المؤسسة الحديثة للكتاب ، 2014.

4- محمد علي العويني ، **العلوم السياسية : دراسة في الأصول النظرية والتطبيق**، القاهرة: عالم الكتب ، 1988.

5- ابراهيم أحمد شلبي ، **علم السياسة دراسة في قواعد الأصولية و ضو ابطه النظرية** ، بيروت : الدار الجامعية ، 1985 .

6- خضر خضر ، **مفاهيم اساسية في علم السياسة** ، ط1، طرابلس ، لبنان ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، 1999.

7- محمد نصر مهنا ، **علوم السياسة** ، د.ب.ن : المكتب الجامعي الحديث ، 2005.

8- عصام سليمان ، **مدخل الى علم السياسة** ، ط2 ، بيروت : دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع ، 1989.

9- حسن صعب ، **علم السياسة** ،ط.7 ، بيروت : دار العلم للملايين ، 1981.

10- جان مينو ، **مدخل الى علم السياسة** ، بيروت : منشورات عويدات ، 1967.

11- موريس دوفرجيه ، **مدخل الى علم السياسة** ، ترجمة سامي الدروبي وجمال الاتاسي ، دمشق : دار دمشق للنشر ، د.س.ن.

12- أبو الوليد علي المتيوت ، **مبادئ العلوم السياسية** ، الاسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، 1990.

13- احمد ابراهيم الجبير ، **مبادئ العلوم السياسية** ، طرابلس : الجامعة المفتوحة ، 1995.

14-أحمد محمد الكبسي وآخرون، **مبادئ العلوم السياسية**، صنعاء : الوكالة اليمنية للدعاية والاعلان ، 1998.

15-محمود خيري عيسى ، **المدخل في علم السياسة** ، القاهرة : مكتبة الأنجلو مصرية ، 1976.

16- موريس دوفرحيه ، **مدخل الى علم السياسة** ، ترجمة :سامي الروبي ، دمشق : دار دمشق ، 1964.

17- عبد المعطي محمد عساف ، **مقدمة الى علم السياسة** ، عمان : دار زهران للنشر والتوزيع ، 1999.

18--محمد طه بدوي ، ،**أصول علوم السياسة**، الاسكندرية : مكتب المصري الحديث ، 1970.

19- عبد الله محمد عبد الرحمان ، **علم الاجتماع السياسي : النشأة التطورية والاتجاهات الحديثة والمعاصرة** ، بيروت : دار النهضة العربية ، 2001.

20- محمد علي محمد ، علي عبد المعطي محمد ، **السياسة بين النظرية والتطبيق** ، بيروت : دار النهضة العربية ، 1985.

21- محمد رفعت عبد الوهاب ، **الأنظمة السياسية** ، بيروت : منشورات الحلبي الحقوقية ، 2007.

22- ملحم قربان .**المنهجية والسياسة** ، ط 4 ،المؤسسة الجامعية للدراسات ، 1986.

23-غازي فيصل حسين ، **منهجيات وطرق البحث في العلوم السياسية** ، ط1، عمان : دار الراية ، 2014.

24-رجاء وحيد دويدري، **البحث العلمي ،أساسياته النظرية وممارسته العملية** ، ط1، بيروت: دار الفكر المعاصر، 2002.

25-أحمد عبد الله لحلح ، مصطفى محمد أبو بكر ، **البحث العلمي :تعريفه ، خطواته ، مناهجه، المفاهيم الإحصائية** ، القاهرة : الدار الجامعية ، 2002.

26-علي سلوم جواد ، مازن حسن جاسم ، **البحث العلمي : أساسيات ومناهج اختبار الفرضيات ، تصميم التجارب** ، ط1، عمان : مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، 2014.

27-ربحي مصطفى عليان ، **البحث العلمي : أسسه ، مناهجه، أقسامه، أساليبه ،إجراءاته**، عمان : بيت الأفكار الدولية ، 2001.

28-يوسف لازم كماش ، **البحث العلمي : مناهجه، أقسامه ، أساليبه الإحصائية** ، ط1، عمان : دار دجلة ناشرون وموزعون، 2016.

29- Xavier Crettiez , Jacquesde Maillard, Patrick Hassenteufel , **Introduction a la science Politique** .Paris : ARMAN COLIN , 2018.

30- Alcaud (D.), Bouvet (L.), dir., **Dictionnaire des sciences politiques et sociales**, Paris, Sirey, 2004.

31- Cohen (A.), Lacroix (B.), Riutort (P.), dir., **Nouveau Manuel de science politique**, Paris, La Decouverte,2009.

32- Dormagen (J.-Y.), Mouchard (D.), **Introduction à la sociologie politique**, Bruxelles, De Boeck,2007

33- Lagroye (J.), avec François (B.) et Sawicki (F.) **Sociologie politique**, Paris, Presses de Sciences po/ Dalloz,2002.

34- Nay (0.), **Lexique de science politique**. Vie et institutions politiques, *Paris,* Dalloz, 2008.

35- Voilliot (C.), **Éléments de science politique**, Paris, L'Harmattan, 2011.

36- Roskin Michael G , **Political science : an introduction** , prentice-hall, New –jerry , 1977.

37- Dominique Chagnollaud de Sabouret, **Introduction a la science politique**, Dalloz , 9éme edition ,Paris , 2024.

38- Xavier cretiez et Autres **, Introduction a la Science Politique** , Dunod , 2éme Edition , Paris , 2024/

39- Jean Marie Denquin , **Introduction a la Science politique** , Hachette Superieur, 4éme édition , Paris, 2023.

40- Pascal Delwit et Caroline Close**, Introduction a la Science politique** , Edition de l'université de Bruxelles , 4éme édition, 2023.

41- Michael G.Roskin , Robert L. Cord,James A. Medeiros ,**Political Science. An Introduction** , Walter S.Jones , 14 edition , 2021.